وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أزمة الدين العمومي الأوروبية وتداعياتها على اقتصاديات دول المغرب العربي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالب :

قرشي خديجة

إشراف الأستاذ:

الدكتور غريبي احمد

أعضاء لجنة المناقشة

د.حميدوش علي	رئيسا	جامعة المدية
د.غريبي احمد	مشرفا	جامعة المدية
د.بوشنافة الصادق	عضوا ممتحنا	جامعة المدية
د.معوشي بوعلام	عضوا ممتحنا	جامعة تيبازة

السنة الجامعية 2015/2014

كلمة شكر

نحمد الله عزّ وجل على توفيقه لنا في إ كمال هذا العمل، ونسأله السداد و الرشاد، أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور غريبي احمد على المجهودات المبذولة والمساعدات المقدمة في إنجاز هذا العمل؛ كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني على انجاز هذا البحث.

إهداء

إلى روح أبي الحبيب رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى أمي الغالية حفظها الله

إلى إخوتي وأخواتي رعاهم الله

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

أهدي هذا العمل.

الملـخص:

أصيب الاقتصاد العالمي بأزمات مالية خطيرة، ولعل أهمها الأزمة المالية الأخيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتقلت عدواها إلى الدول الأوربية، وحتى الدول النامية. فقد أدى الانخفاض الحاد في تكاليف الاقتراض إلى حدوث طفرة في هذا الأخير، نتج عنها معدلات نمو مرتفعة، إلى جانب تراكم المزيد من الديون على حكومات منطقة اليورو .

لتنفجر بذلك أزمة الديون في أواخر 2009 وبداية 2010، بعد عجز اليونان عن سداد ديونها، وتكون بذلك أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، لتهدد بذلك استقرار ليس فقط اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي بل الاقتصاد العالمي ككل بما فيها الدول النامية.

وتعتبر دول منطقة المغرب العربي من أكثر الدول النامية تضررا من الأزمة، نظرا لارتباط اقتصادياتها بنسبة كبيرة بالاقتصاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة المالية، أزمة الدين العمومي الأوروبية، اقتصاديات المغرب العربي.

Abstract: The global economy hit by a serious financial crisis, and perhaps the most important of the recent financial crisis suffered by the United States, and that contagion moved to European countries, and even developing countries.
The sharp drop in borrowing costs has led to a boom in the latter, it resulted in high growth rates, along with the accumulation of more debt to the governments of the euro zone. To explode so the debt crisis in late 2009 and early 2010, after Greece's inability to pay its debts, and be the first to sound the alarm about the debt crisis in the euro zone, to threaten that stability is not only the economies of the EU countries, but the global economy as a whole, including the developing countries.

The Maghreb countries more than developing countries hit by the crisis, due to link their economies a large proportion of the European economy.

Key words: The financial crisis, the European public debt crisis, the economies of the Maghreb countries.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مستخلص

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

مقدمة عامة .....**أ–ث**

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة

تمهيد.....02

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.. 03

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وخصائصها..... 03

المطلب الثاني: وظائف الموازنة العامة، أهدافها ومبادئها 05

المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة ومراحلها..... 07

المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة..... 09

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتكورها في الفكر المالي.....09

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....11

المبحث الثالث: ماهية الإيرادات.....15

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة ومراحل تطوره.....15

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة.....18

خاتمة الفصل الأول.....22

الفصل الثاني: طبيعة أزمة الدين العمومي الأوروبية

تمهيد..... 24

المبحث الأول:. ماهية الدين العام.....25

المطلب الأول:. مفهوم الدين العام وأنواعه.....25

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى الدين العام وشروط نجاحه 28

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للدين العام..... 31
المبحث الثاني:. ماهية أزمة الديون السيادية الأوروبية.....32
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة الاتحاد النقدي الأوروبي (منطقة اليورو).....33
المطلب الثاني: :. أسباب أزمة الدين العمومي الأوروبي..... .38
المطلب الثالث: أزمة الديون العمومية اليونانية وانتقال العدوى لباقي دول منطقة اليورو.....43
المبحث الثالث:. نتائج الأزمة على الاقتصاد العالمي وخطط الإنقاذ الأوروبية.....53
المطلب الأول: نتائج الأزمة على الاقتصاد العالمي..... 53
المطلب الثاني: الحلول المتخذة لعلاج الأزمة 59
خاتمة الفصل الثاني.....65
الفصل الثالث:تداعيات أزمة الدين العمومي الأوروبية على اقتصاديات دول المغرب العربي.
تمهيد.....67
المبحث الأول:. تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري.....68
المطلب الأول: الميزان التجاري في ظل أزمة الدين العمومي الأوروبية 68
المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل أزمة الديون الأوروبية.....74
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاد التونسي..... 87
المطلب الأول: الميزان التجاري في ظل أزمة اليورو..... 87
المطلب الثاني: تأثر قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس
بالأزمة.....90
المطلب الثالث: الموازنة العامة في ظل الأزمة الأوروبية.....93
المبحث الثالث: الاقتصاد المغربي في ظل أزمة الديون العمومية
الأوروبية.....97
المطلب الأول: الميزان التجاري في ظل أزمة الديون العمومية الأوروبية .....97.
المطلب الثاني: السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل
الأزمة..... 100
المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في المغرب.....102
خاتمة الفصل الثالث.....105

خاتمة.....107
قائمة المراجع.....110

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تغيرات نسب الدين العام في الدول الأوروبية خلال الفترة (2008_2011)	40
2-2	العجز المالي، إجمالي النفقات والإيرادات في اليوناني	46
3-2	العجز في الحساب الجاري اليوناني	47
4-2	معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة (2009-2013)	58
5-2	معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة(2009-2013)	59
1-3	تطور رصيد الميزان التجاري التونسي حسب مجموعات المواد (2010-2014)	89
2-3	تطور حصة الصادرات من السوق لتونس مع البلدان الرئيسية للاتحاد الأوروبي	90
3-3	تطور المقابيض السياحية في تونس بالعملات الأجنبية خلال الفترة(2010-2014)	91
4-3	تطور الميزان التجاري المغربي(1998-2012)	97
5-3	تطور صادرات المغرب نحو الشركاء التجاريين الأوروبيين	99
6-3	مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج	101

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور الأوزان النسبية لعملات الدول الأوروبية في وحدة النقد الأوروبية	35
2-2	العجز المالي للحكومة كنسبة من الناتج	39
3-2	تغيرات نسب الدين العام في الدول الأوروبية خلال الفترة (2008_2011)	40
4-2	تغيرات معدل النمو العالمي(2010-2016)	54
5-2	معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية	55
1-3	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2009-2014).	68
2-3	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة(2009-2014).	70
3-3	تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار وتطور الواردات الجزائرية باليورو.	71
4-3	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2009-2014)	72
5-3	تطور إجمالي الصادرات وأسعار النفط خلال الفترة(2009-2014)	73
6-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2009-2014)	74
7-3	تطور النفقات العامة في الجزائر بين (2009-2014)	75
8-3	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال(2009-2014)	76
09-3	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة(2009-2010)	77

10-3	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة من دون فائض قيمة الجباية البترولية للفترة (2009-2015)	78
11-3	تطور الميزان التجاري التونسي(2009-2014	87
12-3	تطور دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس (2009-2013	92
13-3	تطور موارد الموازنة العامة في تونس 2010-2014	94
14-3	تطور نفقات التصرف 2010-2014	95
15-3	تطور نفقات التجهيز وصافي قروض الخزينة 2011-2014	96
16-3	تطور خدمة الدين 2011-2014	96

مقدمة عامة

تهدد أزمة الدين العمومي في منطقة اليورو الاقتصاد العالمي بأزمة مالية جديدة و خاصة مع تفاقم مشكلة الدين العام وانتشارها في 17 دولة حتى الآن من أصل 27 دولة في الاتحاد الأوروبي، ذلك الكيان الاقتصادي الذي ساهم بقوة في خطة إنقاذ الاقتصاد العالمي خلال أزمة 2008 (أزمة الرهن العقاري) والتي تعتبر من أبرز الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي وأكثرها سوءا، وظهرت هذه الأزمة في الولايات المتحدة سنة 2008، نتيجة التوسع في منح الرهون العقارية للمستهلكين الذين عجزوا عن السداد فيما بعد، وهو ما انعكس سلبا ليس فقط على القطاع المالي بل حتى على القطاع الحقيقي.

وقد ظهرت هذه الأزمة في أواخر 2009 في اليونان، بحيث أصبحت تواجه مستويات مرتفعة من الديون والعجز في الموازنة العامة، لتنتشر فيما بعد وتمس باقي دول منطقة اليورو، وأصبحت تهدد استقرار ليس فقط اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي بل حتى الاقتصاد العالمي، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة والحد من آثارها السلبية.

ومما لاشك فيه أن اقتصاديات الدول النامية ترتبط بالاقتصاد العالمي، وهذا ما يمكن القول بأنها تأثرت بالأزمة على أن درجة تأثرها تختلف من دولة إلى أخرى على حسب ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

1. الإشكالية المطروحة:

ومن خلال ما سبق فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذا البحث يمكن صياغته على النحو التالي:

ما هي أسباب أزمة الدين العمومي الأوروبية وما مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول المغاربية؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة نحاول صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة أزمة الديون العمومية الأوروبية؟
- ما هي أهم تداعياتها على الاقتصاد العالمي؟
- ما مدى تأثر اقتصاديات دول المغرب العربي بالأزمة؟

2. الفرضيات:

وللإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- تعود أزمة الديون إلى الارتفاع في العجز المالي وعدم قدرة الحكومات على تسديد ديونها العامة.
- أثرت أزمة الديون على اقتصاديات الدول المغاربية بالتأثير على قطاع المحروقات والسياحة بشكل خاص.

3. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كون أنه يلقي الضوء على الآثار السلبية لأزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول المغاربية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات وتبني استراتيجيات من شأنها تخفيف حدة الأزمات مستقبلا.

4. أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى إبراز جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

-دراسة الإطار النظري للأزمات المالية بصفة عامة ولأزمة الديون العمومية الأوروبية بصفة خاصة.

-وصف أزمة الديون السيادية وتحليل آثارها على اقتصاديات الدول المغاربية.

5. المنهج المتبع:

إن بلوغ الهدف من البحث يتوقف على معالجة الموضوع بأسلوب مناسب وفق منهجية واضحة ومضبوطة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بالاعتماد على التقارير المختلفة.

6. الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على دراسة واحدة تتمثل فيما يلي:

- ✓ بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 2013/13، مجلة علمية محكمة تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة: حيث تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي:ما هي أسباب أزمة الدين السيادي اليوناني وما هي أبرز الحلول المقترحة؟

وقد تناول هذا البحث شرح مختصر حول واقع الاقتصاد اليوناني، وأسباب أزمة الدين السيادي في اليونان إضافة إلى أبرز الحلول المقدمة لعلاج الأزمة.

7. تقسيمات البحث:

وبغرض الإحاطة بإشكالية البحث ارتأينا تقسيم البحث إلى:

الفصل الأول الذي سنتناول فيه مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة بحيث سنتعرض فيه إلى مفهوم الموازنة العامة ،خصائصها، مبادئها، وظائفها،... ، أما الفصل الثاني فسنتناول فيه طبيعة أزمة الديون العمومية (أسبابها، تطورها،وأهم آثارها على الاقتصاد العالمي وسبل علاجها) ، أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى تأثير الأزمة على اقتصاديات الدول المغاربية، بالتركيز على تأثر الميزان التجاري، سعر الصرف و الموازنة العامة، وقطاع السياحة.

8. صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذا البحث، يمكن تلخيصها فيما يلي:

-قلة المراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.

-تطورات الأزمة والتغيرات المتسارعة في منطقة اليورو موضوع الدراسة.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة للدولة الوثيقة السنوية التي يتم بها دراسة المالية العامة للدولة من كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمثل في الوقت نفسه خطط الدولة، وبرامجها التي تهدف إليها وتنعكس آثارها على المجتمع، ، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة، عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة، والنفقات العامة.

لذلك فمن الأهمية بمكان أن تأخذ الموازنة العامة دورها في التأثير على مستوى وحجم نشاطات الدولة والتنمية الشاملة.

و تحمل الموازنة العامة جناحين تنطلق بهما لتحقيق تلك الأهداف وهما كل من النفقات والإيرادات العامة.

ويشمل هذا الفصل ماهية الموازنة العامة، ماهية النفقات العامة والإيرادات العامة.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وخصائصها

تعتمد الموازنة العامة على تقديرات النفقات العامة والإيرادات العامة اللازمة لتغطيتها وبالتالي توفر الموازنة معلومات عن قرارات الدولة في توزيع الموارد بين الاستخدامات المتنافسة لإشباع الحاجات العامة.[1]

وتختلف مفاهيم الموازنة العامة للدولة تبعا لتعدد الفقهاء والعلماء والباحثين واختلاف وجهات نظرهم والجانب الذي يركز عليه كل واحد منهم. فقد تركز هذه المفاهيم على الناحية القانونية أو الصفة التشريعية أو الناحية المحاسبية في سبيل تحقيق هدف الرقابة عليها، وقد تعكس هذه المفاهيم أهمية النشاط الاقتصادي للدولة الحديثة ودورها الذي تمارسه فهي تمارس؛ أي الدولة الحديثة نشاطا اقتصاديا واجتماعيا بالغ الأهمية لابد من أخذه بعين الاعتبار عند بحث مفهوم الموازنة العامة، ولقد تنبه كثير من الفقهاء الباحثين إلى هذا الأمر فأخذت التعاريف والمفاهيم الحديثة للموازنة العامة تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية باعتبار هذه الجوانب من الأدوار الرئيسية التي تقوم بها الدولة الحديثة وعلى اعتبار أن الموازنة العامة أداة لتنفيذ خطة التنمية للدولة بكافة جوانبها.[2]

وبناءا على ما تقدم عرفت الموازنة العامة للدولة تعريفات شتى والتي منها:"الموازنة العامة هي توقع وإجازة للنفقات العامة للدولة وإيراداتها عن مدة غالبا ما تكون سنة."[3]

"الموازنة العامة هي بيان تقديري تعدادي مقارنة خلال فترة قادمة محددة من الزمان هي عادة سنة وإجازة هذا البيان من السلطة المختصة".[4]

---

[1] عقلة محمد المبيضين، النظام المحاسبي الحكومي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 115.

[2] محمود عبد الفضيل، محمد رضا العدل، مبادئ المالية العامة مع إشارة لتطور النظام المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1988،1،ص 123.

[3] السيد عبد المولى، المالية العامة، دراسة للاقتصاد العام مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991،ص603.

[4] باهر محمد عتلم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، مطبعة المعرفة، الإسكندرية، ط2، 1982، ص 198.

"الموازنة العامة هي توقع وإجازة للنفقات والإيرادات العامة عن مدة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنة وتعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من الفلسفة التي تتبناها الدولة".[1]

"الموازنة العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع".[2]

"الموازنة العامة هي وثيقة تحوي أرقاما تعكس سياسة الدولة للسنة القادمة أو تقترح نفقات لبنود معينة، أو سلوك مقصود أو كتنبؤ لتحقيق سياسات معينة، أو أداة للاختبار بين بدائل الإنفاق في تحقيق الأهداف أو خطة لتحقيق أهداف معينة، أو عقد بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أو مجموعة التزامات متبادلة ورقابة متبادلة".[3]

ويشير محمد جمال ذنيبات بأن الموازنة العامة عبارة عن "خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية قادمة".[4]

وأيضا يشير محمد مجدي شهاب إلى أن الموازنة العامة تمثل الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة علة مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق".[5]

وعلى هذا فإن الموازنة العامة للدولة ما هي إلا خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

ومن التعريفات السابقة للموازنة العامة نستخلص الخصائص التالية:

---

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 269.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص21.

[3] سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997، ص ص:14،15.

[4] محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003، ص 260.

[5] محمد مجدي شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص2.

– الموازنة العامة عبارة عن برنامج تنفيذي يعكس القرارات المتعلقة باختيار الأهداف المراد تحقيقها.

– الموازنة العامة تعتمد على تقديرات سنة مالية قادمة.

– الموازنة العامة يتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية ويتم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: وظائف الموازنة العامة، أهدافها ومبادئها

أولا–وظائف الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة أداة من أدوات التخطيط الاقتصادي حيث تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة مالية قادمة.

وبالتالي تقوم الموازنة العامة بعدة وظائف منها:[1]

– الوظيفة التنظيمية: وهي أن تكون الموازنة العامة منظمة بصورة واضحة ومنطقية بحيث تتصف بالوضوح والشفافية.

– الوظيفة السيادية: أن تكون التعليمات التي تضعها الإدارات والمصالح العامة تعبر ضمنيا عن سيادة صاحب القرار السياسي.

– الوظيفة السياسية والاقتصادية: ويقصد بها الوظيفة الشمولية حيث أن القرار السياسي الذي تتخذه السلطة له وظيفة اقتصادية واجتماعية بحيث يكون له أثر على الموازنة العامة.

بالإضافة إلى الوظائف السابقة هناك وظائف حددها بعض الكتاب والمفكرين وتتلخص فيما يلي:[2]

– تعتبر الموازنة العامة أداة للتخطيط حيث تعكس الموازنة خطة الدولة في توفير وتقديم الخدمات للمواطنين.

[1] أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997، ص 255.

[2] نفس المرجع السابق، ص 403.

– تعتبر الموازنة العامة أداة للرقابة المالية والقانونية على أنشطة الوحدات الحكومية وذلك بتحديد أرقام موضوعية لنفقات وإيرادات كل وحدة.

ثانيا–أهداف الموازنة العامة:

تساعد الموازنة العامة للدولة على تحقيق الأهداف التالية:[1]

- المساعدة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تحسين مستوى أداء الخدمات التي تقدمها الدولة.
- توفير الاستقرار للعاملين بأجهزة الدولة.
- توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات للأجهزة وإدارات الدولة.

ثالث-مبادئ الموازنة العامة:

تعتمد الموازنة العامة للدولة في إعدادها على مجموعة من القواعد والمبادئ المتعارف عليها وهذه المبادئ تهدف إلى تحقيق فعالية وكفاءة الموازنة العامة، وفيما يلي هذه المبادئ وهي:[2]

- مبدأ السنوية: تعد الموازنة العامة عن فترة مالية محددة تكون عادة سنة كاملة وذلك لتغطية جميع العوامل الرئيسية التي تؤثر على تدفق الموارد والنفقات العامة.
- مبدأ الوحدة: ويتضمن هذا المبدأ إدراج كافة إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة واحدة وذلك من أجل التعرف عليها بكل سهولة.
- مبدأ الشمولية: ويقصد به أن تتضمن الموازنة العامة للدولة تقديرات الموارد والاستخدامات بدون إجراء مقاصة بينهما بحيث لا يتم تخصيص إيرادات وحدة حكومية معينة لتغطية نفقات هذه الوحدة، ويعتبر هذا المبدأ هام لأنه يعطي صورة متكاملة عن كافة أوجه الأنشطة التي

[1] محمد السيد سرايا، سمير كامل محمد، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبية القومية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000، ص 81.

[2] احمد شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 282-283.

تمارسها الدولة والمركز المالي للدولة وبالتالي يعطي الآراء الصحيحة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها.

المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة ومراحلها

أولا–أهمية الموازنة العامة: تتمثل أهمية الموازن فيما يلي:[1]

- الأهمية السياسية: لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة البرلمانية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من قبل البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها.

  ومن الأهمية السياسية المتعاظمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عاملا لاندثاره.[2]

- الأهمية الاقتصادية: لقد أصبحت الموازنة العامة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد، وقد تستخدم الموازنة العامة كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا تعتبر الموازنة العامة جزء من الخطة المالية وأداة لتنفيذها.

- الأهمية الاجتماعية: تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل وفقا لطبيعة النظام الاقتصادي على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تليها مدفوعاتها (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني.

---

[1] علي سيف علي المزروعي، الإنفاق وأثره على التوازن الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012، ص ص: 42-43.

[2] السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1996، ص24.

أما النفقات العامة بعضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، ...الخ. والبعض الآخر قد تكون له آثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثل أثر النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.

- الأهمية المحاسبية: إن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يحدد لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.

ثانيا– مراحل دورة الموازنة العامة: وتنقسم مراحل الموازنة العامة إلى مايلي:

- مرحلة الإعداد والتحضير: تعتبر هذه المرحلة هي الأساسية في إعداد الموازنة العامة وذلك بوضع اعتمادات للنفقات العامة والموارد العامة لفترة قادمة وتتولى هذه المسؤولية الإدارات والدوائر الحكومية باعتبارها جزءا من الجهاز التنفيذي للدولة حيث تبدأ كل مؤسسة بإعداد برامجها وخططها للعام المقبل. [1]
- مرحلة اعتماد الموازنة والمصادقة عليها: تظل الموازنة العامة قبل المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية على شكل مشروع وقانون لا يحمل الصفة القانونية والشرعية والتي تخول الدولة تنفيذ بنوده إلا بعد المصادقة عليه، ويسمى عندها قانون الموازنة العامة للسنة المعينة. [2] وتقوم السلطة التشريعية بمهمة اعتماد الموازنة وذلك باعتبار الموازنة أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية.[3]

[1] محمد ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط2، 2003، ص 79.

[3] محمد ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 290.

- مرحلة الرقابة والتقييم: وهي خاتمة لدورة الموازنة العامة في طابعها الدوري والمستمر، إذ تعد هذه المرحلة التغذية العكسية والسابقة لمرحلة تحضير مشروع الموازنة للعام المقبل، وتتضمن هذه المرحلة عملية الرقابة وعملية التقييم.

وتعني عملية الرقابة هنا بشقيها: الأول رقابة السلطة التشريعية على أعمال الحكومة عامة والموازنة بشكل خاص، والآخر عملية تدقيق ورقابة العمليات المالية والمحاسبية المرتبطة بالحسابات المالية للحكومة. وتأخذ الرقابة هنا عدة أشكال فهي رقابة سابقة وهي الرقابة الوقائية وتتمثل في إجازة وإقرار قانون الموازنة العامة وما يرافقه من تعليمات ولوائح مالية. والرقابة الأخرى هي الرقابة أثناء التنفيذ، وتأخذ شكل التدقيق والمتابعة على عملية تنفيذ خطط وبرامج الموازنة ونشاطاتها ومعالجة الانحرافات متى وجدت، والشكل الأخير الرقابة، هو الرقابة اللاحقة أو ما بعد التنفيذ، وهي معنية بمراجعة عملية التنفيذ والتأكد من صحة الحسابات ومطابقتها للواقع الفعلي، وتحليل الانحرافات والكشف عن الأخطاء إن وجدت.[1]

المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتطورها في الفكر المالي

أولا–مفهوم النفقة العامة: "هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة".[2]

يتضح من هذا التعريف أن أركان النفقة ثلاثة:

- النفقة مبلغ نقدي: تقوم الدولة _من أجل إشباع الحاجات العامة_ بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات، ومنح المساعدات، والإعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها، ويتخذ هذا الإنفاق في الوقت الحاضر شكلا نقديا. ذلك أن حصول الدولة على ما تحتاجه من السلع والخدمات بشكل عيني إذا كان مقبولا في العصور القديمة كأن تعمد الدولة إلى تسخير الناس والاستيلاء على خدماتهم دون دفع مقابل لهم فإن هذا الأمر لم يعد مقبولا في الوقت الحديث

[1] محمد الهور، أساسيات في المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998، 45.

[2] عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، دمشق، 1987، ص 243.

وإذا كان مقبولا في العصور القديمة أن تدفع الدولة للأفراد مقابلا عينيا —جزئيا أو كليا– في مقابل مشترياتها منهم فإن التطور قد قاد إلى حلول الإنفاق النقدي محل الإنفاق العيني.[1]

- النفقة العامة يقوم بها شخص عام: لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية، الإدارة المحلية (الولايات والبلديات) والأشخاص المعنوية الأخرى.[2]
- النفقة يقصد بها تحقيق نفع عام: حتى تكون النفقة عامة، يجب أن تحقق منفعة عامة وهذا المبدأ مبرر بأمرين هما:
  - أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة، وهذه الحاجة لا تكون عامة إلا إذا أشبعت حاجة عامة.
  - أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.[3]

ثانيا–تطور النفقة العامة في الفكر المالي:

- في الفكر الكلاسيكي: لم يتعرض الباحثون صراحة لطبيعة النفقة ولكن يمكن معرفة فكرهم بشأنها ضمنا من كتاباتهم. ويبدو أنهم كانوا يعتبرون الإنفاق العام بمثابة استهلاك للأموال، إذ تقتطع الدولة جزءا من الأموال ما يكفل لها القيام بالخدمات الموكلة إليها فتنقص بذلك من مجموع السلع التي يتقاسمها المواطنون فيما بينهم وتجدر الإشارة إلى أن الاستهلاك ليس ضارا في حد ذاته إذا ما انحصر في الحدود الضيقة التي تمليها ضرورة قيام الدولة بالوظائف التي أنيط بها تنفيذها، فالدولة تقدم للمجتمع خدمات ضرورية لازمة كقيامها بخدمة الأمن والدفاع والعدالة ولكنها مع ذلك تقتطع أكثر مما تمنح مما يملي ضرورة تحديد دورها.[4]

[1] محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، 1990،ص46.

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003، ص24.

[3] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 398.

[4] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص12.

- في الفكر المعاصر: تعتبر النفقة العامة في الفكر المعاصر إعادة لتوزيع للثروة من خلال تحويل للقوة الشرائية من مجموعة لأخرى داخل المجتمع. فالدولة تشبه مضخة هائلة تمتص لتوزع وتؤثر وتوجه لتحقيق أهدافها، ويستند هذا الرأي إلى فكرتين هما:[1]
  - نظرة واقعية للدولة باعتبار أنها خلق قانون مجازي لا يستهلك إنما يحول ويعيد توزيع الأموال التي اقتطعتها من آخرين. وقد كان من الممكن أن يعتنق الباحثون الكلاسيك هذا التحليل ولكن مع تضمينه فكرهم في أن الدولة حينما توزع الأموال إنما ينطوي هذا التوزيع على إساءة لاستخدام الأموال العامة أي على ضياع في الموارد الاقتصادية.
  - لا يسلم الفكر المعاصر دائما بتفوق الدافع الخاص فقد تكون الدولة أكثر إنتاجية من الفرد، فمثلا تمويلها للإنتاج بأموال مكتنزة لدى الأفراد لا شك أن ذلك يعتبر استخدام أفضل لهذه الأموال بدلا من تركها عاطلة في يد الأفراد، ولكن ليست كل نفقات الدولة بمثل هذه الإنتاجية فهناك نفقات عامة أقل إنتاجية من نفقات الفرد، ومثال ذلك قيام الدولة بإنفاق مبالغ كبيرة لسير الإدارة الحكومية يحتوي جزئيا على استهلاك الأموال التي حصلتها، فالفكر المعاصر يميز بين نفقات (الاستهلاك بالنسبة للكلاسيك) وبين النفقات التحويلية، فهو أكثر اتساعا من الفكر الكلاسيكي الذي يعتبر نفقات الدولة بمثابة استهلاك ينطوي جزئيا على رد للمنافع، وبذلك يتبين أن الخلاف ليس عميقا بين الفكر الكلاسيكي والفكر المعاصر، حيث أن الأول لا يعتبر النفقة استهلاكا بل هي نافعة أيضا حينما تقوم الدولة برد جزء مما اقتطعته بخلقها للمنافع المترتبة على قيامها بالوظائف القليلة التي أنيطت بها.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

أدى التطور في جميع الدول إلى التوسع في الإنفاق بصفة مستمرة وإلى تنوعه وتغير هيكله وإلى استخدامه كوسيلة لتحقيق زيادة الدخل واستقراره وحسن توزيعه، فالتوسع في النفقات العامة يؤدي إلى التأثير على الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية مما يظهرها أداة لتحقيق أهداف المجتمع. والنفقات العامة وإن أشبعت بحكم طبيعتها ونوعها حاجة عامة

[1] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

كالدفاع والتعليم والنقل والمواصلات فإنها تحدث إلى جانب ذلك آثارا على النشاط الاقتصادي القومي باستخدامها وتوزيعها للموارد، وذلك بتأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار. "ولا تقتصر آثار النفقات العامة على الآثار المباشرة على هذه العناصر نتيجة الزيادة الأولية في الإنفاق العام، بل تحدث آثارا غير مباشرة تنتج خلال ما يعرف بدورة الدخل أي خلال عمل (المضاعف) الذي يبين أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية و (المعجل) الذي يبحث أثر التغير على الاستثمارات نتيجة التغير في الطلب الاستهلاكي".[1]

- **أثر النفقات على الاستهلاك:** يقسم الإنفاق العام عادة إلى:
  - إنفاق على الاستثمار.
  - إنفاق على الاستهلاك.
  - زيادة ما في حوزة الفرد من أصول.
  - تغيرات في أنواع الأصول التي يملكها الفرد.

أما القسم الأول فيقصد به الإنفاق الحكومي الذي يتصل باستخدام الأرصدة النقدية في إنشاء الطرق والسدود والخزانات والمباني والمشروعات الحكومية والإنفاق الحكومي في شكل إعانات للاستثمار الخاص، وهذا الإنفاق الاستثماري يزيد الاستهلاك بطريق غير مباشر إذ أنه يؤدي إلى زيادة حجم التوظف وخفض تكلفة الإنتاج، فضلا عن أنه يحفز على زيادة الاستثمار الخاص مما يزيد بالتالي حجم التوظف ويزيد الاستهلاك.[2]

أما الإنفاق الاستهلاكي فهو عبارة عن إنفاق الحكومة على التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي والإسكان وغير ذلك، والملاحظ أن الاتجاه العام لهذا النوع من الإنفاق يزداد عاما بعد عام في كافة الدول نتيجة زيادة تدخل الحكومات في المجال الاجتماعي والأخذ بالنظم الاشتراكية ومبادئ العدالة الاجتماعية، والمشاهد أن مستويات استهلاك المواطنين يمكن زيادتها بهذه الوسيلة بدرجة أكبر من الكفاية عنها في حالة زيادة الإنفاق الاستثماري أو عن طريق مد الأفراد بالأرصدة مباشرة، ففي ميدان الاستهلاك تقدم الحكومة الخدمة الفعلية ويتمتع الشخص بالخدمة أو السلعة متى توافرت له شروط

[1] عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص 300.

[2] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

معينة، وهكذا تتيح الدولة عن طريق تعاون الجهود المثمرة لذوي الدخول الصغيرة الحصول على مزايا ما كانت لتتحقق لهم لو أن كلا منهم أصابته زيادة طفيفة في دخله.

أما المجموعة الثالثة أي زيادة صافي ما في حوزة الفرد مباشرة فهي تشمل الإنفاق على المعاشات والإعانات الاجتماعية وما شابه ذلك، ومعظم مفردات هذه المجموعة من مجموعات الإنفاق تذهب في شكل زيادة مقدرة الطبقات التي تقع في فئات الدخول الصغيرة، ومن الواضح أن ميل هذه الطبقات للاستهلاك مرتفع، ومن ثم فإن هذه الإضافة في الدخول تذهب مباشرة للإنفاق على السلع الاستهلاكية وتزيد كثيرا من درجة إشباع الأفراد، ولقد تعرضت هذه الوسيلة لزيادة الاستهلاك للنقد على اعتبار أنها أقل كفاية من طريقة الإنفاق الحكومي المباشر، ويستند هذا الانتقاد إلى الاعتقاد بأن الزيادة في الدخول المحولة إلى الطبقات ذوي الدخول المنخفضة لا تزيد من استهلاك هذه الطبقات زيادة ملموسة لضعف فرص الشراء للسلع والخدمات المرغوب في استهلاكها، وبالتالي لا تزداد درجة الرفاهية لديهم بالرغم من زيادة دخولهم.[1]

أما المجموعة الأخيرة وهي الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى إحداث تغيير في طبيعة الأصول التي يحوزها الأفراد، فإن أهم أساليبها المعروفة هي التعجيل في سداد الديون العامة، فإقبال الحكومة على سداد الديون وخفض قيمتها غالبا ما يدفع بالقوة الشرائية إلى أولئك الذين يقعون في فئات الدخول الكبيرة حيث الميل للاستهلاك ضئيل، ومن ثم تحدث زيادة الإنفاق الحكومي أقل أثر ممكن لها ، فزيادة الحافز على الاستهلاك تحددها مستويات الدخول للحائزين على سندات الديون الحكومية.[2]

- **أثر النفقات العامة على التوظيف:**

إنفاق الحكومة على الاستثمار والاستهلاك، وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أصول، هي أهم أنواع الإنفاق تأثيرا على حجم التوظيف بحسب ترتيب الأهمية المعقودة لكل منها والعلاقة بينها وبين حجم التوظيف طردية، أما التغير في طبيعة الأصول فهو قليل الأثر على حجم التوظيف بل إن له في بعض الحالات أثر انكماشي، فالإنفاق الحكومي يؤثر في التوظف عن طريق زيادة أو نقص الطلب

[1] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[2] نفس المرجع السابق، ص23.

الفعال في المعنى الكينزي، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات وهذا التوسع يزيد من حجم التوظيف ومن البديهي أنه لو نتج عن التوسع الحكومي نقص في الإنفاق الخاص فإن هذا يؤدي إلى نقص حجم التوظيف.[1]

- **أثر النفقات العامة على الدخل:**

تتوقف آثار الإنفاق العام على حجمه وتمويله وطريقة استخدامه وعلى الظروف الاقتصادية السائدة، فتمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب له آثارا مخالفة عن تمويلها بواسطة القروض والإصدار النقدي.

ففي حالة تمويل النفقات العامة بواسطة الضرائب، نجد أنه يترتب على فرض الضريبة اقتطاع جزء من الدخل الممول والتقليل من حجم الدخل الذي يمكنه التصرف فيه، فتؤثر الضريبة بذلك على حجم استهلاكه وكمية مدخراته وتتغير آثار الضرائب وفقا لنوعها مباشرة كانت أم غير مباشرة، ففرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية للاستهلاك، وتخصيص حصيلتها للوفاء بقروض الدولة قد يؤدي إلى إنقاص حجم الإنفاق الكلي وتخفيض مستوى الدخل، ذلك أن فرض هذه الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من القوة الشرائية لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك أقل، فينتج عن إنفاق ذلك نقص في تيار إنفاق الطبقات الفقيرة ما لم تعوضه نفقات الدولة لأنها حولت الجزء المقتطع من دخول الفئة الأولى إلى طبقة تكتنز هذه الأموال ولا تنفقها، ويختلف الوضع إذا ما خصصت حصيلة ضريبة الدخل التصاعدية لتمويل نفقات في صالح الطبقات الفقيرة، إذ يترتب على ذلك زيادة في حجم الإنفاق ورفع لمستوى الدخل.[2]

أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق القروض فنجد أن اقتراض الدولة لأموال مكتنزة وقيامها بإنفاق هذه الأموال يؤدي إلى زيادة في الدخل ورفع مستوى الاستثمار إذا ما استخدمت هذه المبالغ لتمويل مشروعات الدولة الإنتاجية. ونجد وضعا مماثلا إذا مولت نفقات الدولة بواسطة الإصدار النقدي، هذا مع افتراض توافر موارد اقتصادية غير مستخدمة وتجاوب في الإنتاج لمقابلة تيار الإنفاق. ولذلك تمول نفقات الدولة عن هذين الطريقين في فترات الكساد لتزيد من الإنفاق القومي وترفع من

[1] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1965، ص36.

[2] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

مستوى العمالة. "أما في حالة تغطية نفقات الدولة بواسطة إيراداتها فإن زيادة نفقاتها الاستهلاكية يزيد من حجم الاستهلاك الكلي وإذا وجهت نفقاتها إلى الاستثمارات فإن ذلك يكون أيضا دافع لنمو الدخل وزيادته، أما إذا اكتنزت الدولة جزءا هاما من إيراداتها فإن ذلك ينقص من تيار الإنفاق الكلي".[1]

المبحث الثالث: ماهية الإيرادات العامة

سنتعرض في هذا المبحث مفهوم الإيرادات العامة ومراحل تطوره، ثم نتناول أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة ومراحل تطوره

أولا–مفهوم الإيراد:

يعرف الاقتصاديون الإيراد عموما بأنه: ما يتمثل في كل خدمة أو منفعة يحصل عليها الفرد من مصدر معين، ويعرف أيضا بالثروة أو برأس المال، وذلك دون النظر إلى الخدمة أو المنفعة أو المصدر لأي منها.[2]

ثانيا–تطور مفهوم الإيرادات:

كان الدفاع عن الجماعة هو الوجه الوحيد للحياة المشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة، فلم تكن ثمة حاجة إلى الإيرادات العامة، ولو لتمويل الحروب، ولكن هذا الوضع تطور نتيجة تمركز السلطة بيد حاكم قوي.[3]

–بيان التسلسل التاريخي لمفهوم الإيرادات:

كان الحاكم مسؤولا عن إيجاد الإيرادات اللازمة لتلبية رغباته وقيامه بواجباته، ذلك لأنه السيد والمطلق التصرف بالأموال القائمة ضمن حدود بلاده، فهو يمنحها حينا للمقربين والحاشية، ويحتفظ بها عموما للاستفادة من ريعها وإيراداتها. ونتيجة لذلك، فكان كل إيراد يأتي من هذه الملكية إنما هو إيراد

[1] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] حلمي محمد، قواعد تحديد الأرباح التجارية والصناعية من الناحيتين العملية والفنية، الإسكندرية، 1956، ص ص: 69-70.

[3] علي ناصر زين االعابدين، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 77.

التاج، ينفقه على تصريف أمور الدولة وتلبية حاجاتها، فلم تعرف الممالك والحضارات القديمة المؤسسات القانونية والسياسية التي تفرق بين شخصية الحاكم وشخصية الدولة، فكانت الملكية العامة ملكية أميرية تعود لشخص الأمير. وكان مال الحاكم هو مال الدولة وخزينة الدولة هي خزينة الحاكم الخاصة، ولم تساعد هذه النظرة في إيجاد مفهوم للإيرادات العامة يختلف عن إيرادات الحاكم الخاصة.[1]

فكانت الفكرة الغالبة حين انتشر نظام الإقطاع في القرون الوسطى، "أن الأرض لله عز وجل، يستخلف عليها أولياء الأمر، فتكون لهم ويوزعون أقاليمها بين أمراء الأجناد عندهم،ويوزع الأمير إقليمه بين تابعيه والتابع يوزع مقاطعته بين مختاريه، والمختار بين جماعته، وهكذا تجري السلسلة نزولا حتى تنتهي بالزراع، فيدعى الأول متبوعا والأدنى تابعا، ومن حقوق المتبوع على التابع أن يلبي دعوته إلى الحرب بعدد معين من الجند المجهزين، وأن يفديه بماله وروحه عند الحاجة، وأن يدفع لخزينة المتبوع مبالغ معينة من الأموال.[2]

ومع ضعف عهد الإقطاع توحدت المقاطعات، وعقد اللواء للملك صاحب السلطان المطلق، لكن هذا التطور لم يغير النظرة إلى مفهوم الإيرادات العامة، حتى إن بعض الملوك كانوا يدعون أن أراضي الدولة جميعها ملك لهم، يتصرفون بها وفق رغباتهم، وبقيت الإيرادات العامة تعتمد أساسا على الأملاك العامة، أو ما كان يعرف بأملاك الحاكم الخاص أو الأملاك. وقد وجد العرب المسلمون في الكتاب والسنة قواعد أساسية تحدد أنواع الإيرادات العامة ومصادرها، كما اقتبسوا ما كان معمولا به في البلاد المفتوحة، حتى توصلوا إلى تنظيم ديوان الخراج في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب.[3]

ولما تطور مفهوم الدولة وعظمت وظائفها وازدادت نفقاتها، لم تعد إيرادات أملاك الحاكم تكفي لتلبية الحاجات العامة المتزايدة، فكان يتجه إلى الرعية يطلب العون والمساعدة، وكان ذلك في صور تبرعات اختيارية حين لا تلم بالبلاد نائبة، أو حين يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمة والذود عن كيانها، ولم تلبث هذه التبرعات الاختيارية الاستثنائية أن صارت فرائض إجبارية ودائمة، نتيجة تناقص الإيرادات الإقطاعية من جهة، ولعدم استجابة الرعايا لطلبات الحاكم المتزايدة بالتبرع بها من جهة أخرى، فظهر

[1] فوزي عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] الحمود ابراهيم، خالد سعد زغلول حلمي، الوسيط في المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 2002، ص 60.

[3] فرهود محمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

واستثمارها.[1] مفهوم الاقتطاعات العامة موردا أساسيا للدولة، تغطي به نفقاتها وتحقق المنافع العامة.[2] وكان لابد أن يقابل ذلك تبدل في مفهوم الإيرادات، فلم تعد تلك الإيرادات تأتي من أملاك خاصة للحاكم، وإنما صارت إيرادات مصدرها الرعية، وتوضع تحت تصرف جهة عامة تستخدم امتيازاتها القانونية في إدارتها، فهي من ثم، إيرادات عامة، يتم توزيع العبء النجم عنها بين المكلفين توزيعا عادلا وفق مبدأ المساواة، فظهر من هنا مفهوم المال العام الذي يختلف عن مال الحاكم الخاص، ونشأت مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة القانونية للدولة مع الآخرين، على أساس من السلطة والسيادة. وكان لزاما، نتيجة هذا التطور، أن تصبح الإيرادات العامة وسيلة مالية أساسية تستخدمها الدولة لتوفير المال اللازم لتغطية النفقات العامة، وأداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة العامة.[3]

تتعدد أنواع الإيرادات العامة وتتشعب: فقسم منها يأتي من الفرائض القانونية كالضريبة، والرسم، وشبه الضريبة، وقسم آخر من الدين العام، وقسم ثالث يأتي من إيرادات أملاك الدولة، وهي تشمل في معناها الضيق جميع الموارد التي تدخل الخزينة العامة، من إدارة أموال الدولة، المنقولة وغير المنقولة

وتدل في معناها الواسع، إضافة إلى الموارد السابقة، على كل ما يدخل خزينة الدولة، جراء استثمار المؤسسات الصناعية والتجارية والقانونية. وظهرت أهمية هذا النوع من الإيرادات العامة في القرن العشرين، حين تدخلت الدولة في الأمور الاقتصادية والاجتماعية، واتسعت ملكيتها الخاصة، إما تبعا لعقيدة اقتصادية سياسية كما في الدول الاشتراكية، وإما لأحوال خاصة كما في الدول غير الاشتراكية، التي اتسع فيها القطاع العام لأسباب وظيفية تتعلق بطبيعة الخدمات العامة. فأخذت هذه الدول على عاتقها القيام بأعباء المشروعات التي تؤدي في الأصل خدمة عامة، ويحتاج سير العمل فيها إلى سلطة خاصة، وتدر في الوقت نفسه إيرادا عاما يغذي الخزانة العامة بالمال، فظهرت نتيجة لذلك، إيرادات أموال الدولة في صورة إيرادات عقارية وصناعية وتجارية ومالية، أقدمها الإيرادات العقارية التي تأتي من

[1] علي ناصر زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 78-79.
[2] علي ناصر زين االعابدين، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[3] فوزي عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، 42.

ملكية الدولة للأراضي والمباني والثروات الطبيعية، وتعد ملكية الدولة للأرض أقدم أشكال الملكية وأهمها.[1]

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة

تقسم الإيرادات حسب طبيعتها إلى:

– الإيرادات العادية:

ويقصد بالإيرادات العادية تلك التي تحصل الدولة عليها بصفة منتظمة ودورية، ومثلها:

الإيرادات العامة من أملاك الدولة (الدومين)، ومن الضرائب والرسوم.

ويتسم هذا النوع من الإيرادات بالسمات التالية:[2]

- يتكرر بشكل منتظم من فترة محاسبية لأخرى، ولذا، فمن الممكن توقعها، كما يلاحظ أن هناك علاقة سببية بينها وبين النفقات التي تنفق من أجل الحصول عليها.
- يتعلق بالفترة المحاسبية الحالية: لأنها تتحقق خلال الدورة العادية للمنشأة. وبالإضافة إلى ما تقدم، فنرى أن هذه الإيرادات أرباح إجمالية، إذ إنها تشكل الجانب الدائن في حساب المتاجرة, ويقصد بالربح الإجمالي بصفة عامة الفرق بين صافي قيمة المبيعات من ناحية، وبين تكلفة هذه المبيعات من ناحية أخرى، وما من شك في أن الأرباح التجارية، سواء أكانت إجمالية أم صافية، إنما تتحدد على أساس الأرباح المكتسبة النظرية، حيث ينتج الربح الإجمالي من الفرق بين المبيعات وبين بضاعة أول المدة، والمشتريات بعد طرح بضاعة آخر المدة.

– الإيرادات غير العادية:

أما الإيرادات غير العادية تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة وغير دورية، ومثلها: الإيرادات العامة من القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

---

[1] المحجوب رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1971، ص77.

[2] حلمي عبد القادر حلمي، الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 69.

هذه الإيرادات يتحصل عليها نتيجة عوامل إدارية أو قانونية أو اقتصادية، ولا يمكن بل يصعب التحكم فيها، وهي إرادية لأنها متعلقة بتحديد ربح عن المادة القانونية المعمول عنها الحسابات، ولكن مع ذلك فهي إيرادات غير عادية نظرا إلى أنها لا تنتج عن النشاط التجاري العادي للمشروع.

ومن أمثلة هذه الإيرادات الفرعية للمنشآت: تعويضات التأمين، وبيع المخلفات، والإعلانات، وتحصيل الديون المعدومة.

وتتميز هذه الإيرادات بما يلي:[1]

- لا يشترط أن تكون هذه الإيرادات متعلقة بالمدة القانونية الحالية، بل قد تكون متعلقة بمدة سابقة.
- هذه الإيرادات غير متكررة.
- لا تنشأ هذه الإيرادات عادة نتيجة جهد مبذول، ولكنها تنشأ نتيجة بروز عوامل من الصعب التحكم فيها.

– الإيرادات الجبرية وغير الجبرية:

ويقسم بعض الكتاب الإيرادات العامة، من حيث السلطة التي تتمتع بها الدولة في الحصول عليها، إلى إيرادات جبرية وهي التي تحصل عليها الدولة بالإكراه، وإلى إيرادات غير جبرية، وهي التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه، وقد قيلت هذه التفرقة أساسا للتفرقة بين إيرادات الضريبة وإيرادات المشروعات العامة، ثم أخذت بعد ذلك اتساعها بصفتها تفرقة بين جميع أنواع الإيرادات العامة.[2]

والإيرادات غير الجبرية تشمل إيرادات المشروعات العامة غير المتمتعة بسلطة احتكارية تسمح برفع ثمن منتجاتها عن مستوى المنافسة، وهي تشمل أيضا الرسوم والقروض الاختيارية.[3]

إلا أنه يؤخذ على هذا التقسيم عدة مآخذ أهمها:

[1] حلمي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[2] الحمود ابراهيم، خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سبق ذكره، ص 74.
[3] فرهود محمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- وجود أنواع من الإيرادات العامة لا تدخل في أحد هذين القسمين، ومثال ذلك: إيرادات المشروعات العامة التي تتمتع بسلطة احتكارية، وإيرادات الإصدار النقدي (التمويل التضخمي).[1]
- إن هذا التقسيم يسقط من حسابه أن الدولة تتمتع بسلطات واسعة في تحديد أثمان السلع التي تنتجها المشروعات العامة، وكذلك في تحديد الرسوم التي تحصل عليها مقابل خدمات المرافق العامة، وبالنسبة للرسوم فيلاحظ أنها تفرض عادة على خدمات لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها، مما يشكل إمكانية عدها إيرادات جبرية.[2]
- وأخيرا يؤخذ على هذا التقسيم أن معيار الإكراه الذي يستند إليه في إجراء التفرقة بين الإيرادات غير الجبرية، أنه لا يتمتع بالوضوح، فهل يقصد به الإكراه القانوني أو الإكراه الفعلي؟ فإذا كان يقصد به الإكراه الفعلي، فيمكن حينئذ عد الإيرادات العامة من الرسوم وإيرادات المشروعات العامة التي تتمتع بمركز احتكاري، يمكن عدها إيرادات جبرية. وعلى العكس من ذلك، فإذا أخذنا الإكراه بالمعنى القانوني، فبوسعنا عد الإيرادات العامة، من الضرائب غير المباشرة من بين الإيرادات غير الجبرية.[3]

– الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة:

الإيرادات الأصلية هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من إيراد ممتلكاتها، وهي ما عرف في الفكر المالي بإيرادات القطاع العام. أما الإيرادات المشتقة، فهي تلك التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين، ويشمل هذا النوع باقي الإيرادات العامة.[4]

وترجع هذه التفرقة إلى الحالة القانونية التي كانت سائدة في العهود الإقطاعية، حيث كانت تختلط القانونية العامة بالقانونية الخاصة، ولذا، كانت إيرادات أملاك الأمير أو أملاك الدولة هي الإيرادات الأصلية، وما عداها فتعد إيرادات غير أصلية أو غير عادية، ولكن انفصال القانونية العامة عن

[1] علي ناصر زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[2] الحمود ابراهيم، خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[3] فوزي عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 55.
[4] علي ناصر زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 91.

القانونية الخاصة من ناحية، واعتماد الدولة من ناحية أخرى على الضرائب، بشكل منتظم، بوصفها مصدرا دائما للإيرادات العامة–أفقد هذه التفرقة أهميتها.[1]

– إيرادات الاقتصاد العام والإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص:

يقصد بإيرادات الاقتصاد العام تلك التي لا يتمتع بمثلها أشخاص القانون الخاص، وهي تلك التي تعتمد على السلطة السيادية للدولة، ويمكن أن تسمى لهذا السبب بالإيرادات السيادية، وهي تشمل الإيرادات من الضرائب والرسوم، ومن الإصدار النقدي الجديد، ومن الغرامات الجنائية. ويقصد بالإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص، تلك التي تماثل إيرادات أشخاص القانون الخاص، ومثلها: إيرادات المشروعات العامة والقروض والإعلانات.[2]

إلا أنه يغيب عن هذا التقسيم أنه يسقط من حسابه ما تتمتع به الدولة من سلطات واسعة، لا يتمتع أشخاص القانون الخاص، في نطاق تحديد أثمان منتجات المشروعات العامة التي تتمتع بسلطة احتكارية، مما يسمح لها بتحديد هذه الأثمان مستوى نفقة الإنتاج، وهو ما يعني في نظر بعض الكتاب أن هذه الأثمان تتضمن ضريبة مستترة، ولا شك أن هذه السلطات الواسعة التي تتمتع بها الدولة تحول دون تشبيه أملاك الدولة (الدومين) بإيرادات أشخاص القانون الخاص، هذا التشبيه الذي يعد في الحقيقة أساس هذه التفرقة.[3]

[1] فرهود محمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2] المحجوب رفعت، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[3] فوزي عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 55.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل، نستنتج بأن الموازنة العامة للدولة هي برنامج مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية قادمة وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة، تلك الحاجات التي أصبحت اليوم متعددة ومتطورة، كالحاجات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وينبني على ذلك أن يكون الغرض من استيفاء الإيرادات العامة اللازمة تغطية هذه النفقات لتحقيق المنفعة العامة.

وكذلك فالموازنة هي أحد مكونات النظام المحاسبي وكذلك هي أداة السياسة المالية من خلال ما تمنحه من قروض وما تفرضه من ضرائب، فهي برنامج تنفيذي يعكس القرارات المتعلقة باختيار الأهداف المراد تحقيقها.

الفصل الثاني:

طبيعة أزمة الدين العمومي الأوروبية

تمهيد:

يعرف الاقتصاد العالمي اليوم أزمة مالية حادة، تعرف بأزمة الديون العمومية، التي ظهرت في اليونان أواخر 2009 لتتطور فيما بعد وتصيب باقي دول منطقة اليورو، لتواجه بذلك المنطقة تحديات اقتصادية تتمثل في تخفيض الدين والعجز العموميين وإعادة النمو الاقتصادي.

لم تؤثر أزمة الديون (أزمة اليورو) على الاقتصاد الأوروبي فحسب بل امتدت آثارها إلى الاقتصاد العالمي ككل، مما أدى إلى تكثيف الجهود واتخاذ إجراءات صارمة لمعالجة الأزمة.

وسنحاول في هذا الفصل تحليل أزمة الديون السيادية بالتطرق إلى أسبابها، نتائجها وطرق علاجها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الدين العام.

المبحث الثاني: ماهية أزمة الدين العمومي الأوروبية.

المبحث الثالث: نتائج أزمة اليورو على الاقتصاد العالمي وخطط الإنقاذ الأوروبية.

المبحث الأول: ماهية الدين العام

يعتبر الدين العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية، تستخدمها الدول لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الدين العام وأنواعه، مبررات اللجوء إليه وأهم آثاره الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الدين العام وأنواعه

أولا_مفهوم الدين العام:

يمكن تعريف الدين العام بأنه عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الغير(الأفراد، أو المصارف، أو غيرها من المؤسسات المالية) مع التعهد برد مبلغه ودفع الفوائد عن مدته وفقا لشروطه.[1]

ثانيا_أنواع الدين العام:

يمكن تقسيم الدين العام إلى عدة أنواع تبعا للمعايير التي يستند إليها في التقسيم، وهي:

1. **من ناحية حرية المقرض في عقد الدين:** ويقسم الدين تبعا لهذا المعيار إلى:

- **الدين الاختياري:** ينجم الدين الاختياري عن عقد تراضي، حيث يتم بتراضي المتعاقدين واختيارهما والمكتتب في هذا النوع من الديون ليس له الحق سوى بالقبول أو الامتناع، ويعتبر البعض عقد الدين الاختياري عقد إذعان لأن المكتتب لا يستطيع مناقشة الدولة في شروط الدين ولا يملك إلا القبول أو الرفض، وفي الواقع أن المكتتب لا يخضع للإكراه هنا، لأنه يكتتب في الدين بدافع ذاتي وبقصد الحصول على الامتيازات المالية المقدمة.[2]

ونجاح الدين الاختياري يتوقف على أكثر من عامل، من هذه العوامل:[3]

أ_ توافر الأموال لدى أفراد المجتمع وهذه الأموال فائضة عن تلبية متطلبات حياة الأفراد بعبارة أخرى يجب توافر نوع من الادخار لدى المواطنين.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص 221.

[2] أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 241.

[3] المرجع نفسه، ص ص 241-242.

ب_ توافر الميل العام لدى الأفراد للاكتتاب بمثل هذه الديون، وهذا الأمر متعلق بنوع العلاقة بين السلطة والأفراد.

ج_ الديون الوطنية: هي التي تطرحها الحكومات على أفراد شعبها معتمدة على دوافعهم الوطنية، وانتمائهم للبلد، وحماسهم لتطور الاقتصاد الوطني. وبالتالي فإن الميزات المادية التي تقدمها للأفراد تكون محدودة.

د_ الديون التجارية أو العادية هي التي تعطي للمكتتبين فيها فوائد وميزات مادية ومتنوعة، والإقبال عليها متعلق بمقدار العائد المادي الذي سيحصل عليه المكتتب بهذه الديون.

- **الدين الإجباري:** هي الديون التي تفرضها الدولة على رعاياها بصورة إجبارية مقابل تعهدها لهم بسدادها في الوقت المناسب، وتلجأ الدول إلى مثل هذه القروض في الأزمات الاقتصادية، والحروب والظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد، ومثل هذه الديون تشبه الضريبة لكونها مفروضة بصورة إلزامية، إلا أنها تختلف عن الضريبة بأنها غالبا ما تعود المبالغ لدافعها مع فوائد تحددها السلطات العامة، أما كيفية الاكتتاب بهذه القروض، فهناك أكثر من أسلوب لتحقيق ذلك مثل دخل المواطن وثروته، ومقدار ضريبة الدخل التي يدفعها أو مقدار مدخراته إذا عرفت ...الخ.

ومن أكثر القروض الإجبارية انتشارا في العالم هو عندما تستلف الدولة من بنك الإصدار (البنك المركزي) مبلغا معينا لقاء منحه حق إصدار أوراق نقدية جديدة لا تستند إلى تغطية خاصة سوى سند دين على الدولة وإن كان مثل هذا الأسلوب يؤدي إلى التضخم النقدي في البلد وما له من انعكاسات على الاقتصاد الوطني حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتدني قيمة النقد الوطني وتدني القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود، ومن أجل مجابهة حالة التضخم هذه تلزم الدولة مواطنيها على الاكتتاب بالقروض التي تصدرها.

ونستنتج من هذا أن الغاية من الديون الإجبارية ليس فقط حصول الدولة على إيرادات استثنائية، وإنما تستخدمها أيضا لأهداف اقتصادية للدولة.[1]

2. من ناحية المصدر المكاني للمقرض: ويقسم إلى:

[1] أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 242-243.

- **دين داخلي:** وهي الديون التي يكتتب فيها من جانب الوطنيين أو المقيمين على إقليم الدولة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين، فالسوق الداخلي هو الذي يغطي هذا الدين.

وبناءا على ذلك، فإن الدين الداخلي يستلزم توافر المدخرات الوطنية الكافية لتغطية منح الدين، كما يشترط أن يكون حجم الفائض من هذه المدخرات أكبر من حاجة السوق الداخلي للاستثمارات الخاصة.

وهذا النوع من الديون غالبا ما يستخدم في تحقيق أهداف وطنية مثل: تغطية نفقات حرب أو تمويل مشروعات التعمير والبناء نتيجة ما دمرته الكوارث الطبيعية أو الوفاء بدين خارجي على الدولة، وفي مثل هذه الحالات لا يحقق الدين أي مزايا للمكتتبين فيه، نظرا لأن الدولة قد تقرر دفع فوائد بسيطة عنه أو تقرر عدم دفع فوائد على الإطلاق.

- **دين خارجي:** وهي التي يكتتب فيها الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، المقيمون خارج إقليم الدولة، فالسوق الخارجي هو الذي يغطي هذا الدين.

وكما تلجأ الدولة للدين الخارجي بسبب عدم كفاية المدخرات الوطنية، فإنها قد تلجأ إليه من أجل الحصول على العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.[1]

3. **من ناحية قابلية صكوك الدين للتسويق:** حيث تقسم حسب هذا المعيار إلى:

- **ديون صكوكها قابلة للتسويق:** ويقصد بالتسويق هو، إمكانية بيع وشراء وإبدال سندات الدين بين المستثمرين مباشرة أو عن طريق وسيط متخصص، ولكي يكون الدين قابلا للتسويق يجب أن تصدر صكوك الدين لحاملها، ولا ترتبط قابلية الدين للتسويق بطول مدة الدين فقد تكون ديون طويلة أو قصيرة الأجل.
- **ديون صكوكها غير قابلة للتسويق:** وهي ديون تصدر صكوكها اسمية أي متضمنة اسم المقرض وتدون في سجلات خاصة، وغالبا ما ينص على عدم إمكان تحويلها للغير إلا بإتباع إجراءات معقدة وفي حالات استثنائية كحالة وفاة المقرض فيجوز تحويلها إلى ورثته، كذلك لا تسلم الفوائد السنوية إلا لصاحب السند أو من يمثله قانونا، والأصل في الديون غير القابلة للتسويق أن تكون قابلة للاستهلاك أي يحدد عليها أجل معين للسداد مهما قصر.[2] وعادة ما

[1] سوزان عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ط 2000، ص 245.

[2] حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 313.

تفرض البنوك التجارية منع السلف لعملائها بضمان هذه السندات الاسمية في حين تقبل السندات القابلة للتسويق في حالة توقف عن رد السلفة.[1]

4. **من حيث فترة السداد:** وتنقسم إلى:[2]

- **ديون قصيرة المدى:** لا تتعدى فترة سدادها سنة واحدة.
- **ديون متوسطة المدى:** تنحصر فترة سدادها بين 2-7 سنوات.
- **ديون طويلة الأجل:** تكون فترة سدادها تفوق 7 سنوات.

5. **من حيث استعمالها:** تنقسم إلى قسمين:[3]

- **قروض استهلاكية:** توجه لتغطية الاستهلاك.
- **قروض استثمارية:** توجه لتكوين رأس المال وخلق استثمارات جديدة.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى الدين العام وشروط نجاحه

يعد الدين العام، مورد من الموارد الهامة للدولة التي تلجأ إليه نتيجة عدة مبررات، ولتحقيق الأهداف المرجوة من استخدامه لابد من توفر مجموعة من الشروط.

أولا_مبررات اللجوء للدين العام: بحيث يوجد ثلاث مبررات لاستعمال الدين:

1. **المبررات السياسية:** بحيث استعمل الدين في بعض الأحيان لربط المكتتبين بالنظام السياسي الذي يعمل في ظله، فعندما يقرض المواطنون أموالهم للدولة فإنهم يظهرون أكثر فأكثر تضامنهم معها.[4]
2. **المبررات المالية:** تتجلى المبررات المالية في الحالتين التاليتين:[5]

- في حالة وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، بمعنى أن المقدرة التكليفية الوطنية، أو ما تعرف بالطاقة الضريبية الوطنية، قد استنفدت، فلا تستطيع الدولة أن تفرض المزيد من

[1] حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 313.

[2] عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 220.

[3] المرجع نفسه، ص 220.

[4] فوزت فرحات، المالية العامة: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص 337.

[5] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 238.

الضرائب، وإلا ترتب على ذلك آثار اقتصادية بالغة الخطورة تتمثل في تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة.

- في حالة عدم وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، أي قبل استنفاد المقدرة التكليفية الوطنية، ولكن فرض المزيد من الضرائب ستتبعه ردود فعل عنيفة، واستياء عام من جانب المكلفين بها. إذ الضرائب، من هذه الزاوية لها حدود من طبيعة اقتصادية ومن طبيعة نفسية، تضع قيدا على قدرة الدولة في الالتجاء إليها.

ومعنى ذلك، أن القرض يشكل وسيلة فعالة في يد الدولة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة الحصول عليها، وأنه يشكل وسيلة لتوزيع العبء المالي العام بين المقرضين والمكلفين.

3. **المبررات الاقتصادية:** تتجلى هذه المبررات عبر محورين:[1]

- **التأثير على الهيكلية الاقتصادية:** ويظهر هذا التأثير عندما يستعمل القرض لتمويل الاستثمار. فلو كانت الاستثمارات منتجة، فإن اللجوء للقرض يمكن تبريره بأن ما ينتج عن هذه الاستثمارات يمكن أن يغطي المصاريف التي أنفقت من جراء اللجوء للقرض.

من هنا يمكن القول بأن الدين الموجه لتحقيق استثمارات منتجة لا يمكنه أن يثير أية عقبات مالية، لأن كل مستفيد من هذه الاستثمارات يستطيع تحمل عبئها. حتى أنه في بعض الأحيان يسمح المال المتوفر عن القرض للدولة من إعطاء قروضا للمصانع بشروط سهلة قد لا يجدون مثيلا لها في السوق النقدي الخاص لا من حيث السهولة ولا من حيث القيمة. وهكذا يظهر القرض وكأنه وسيلة لتوجيه الاستثمارات لاسيما عندما تكون القروض تعطى بالأفضلية للمشاريع التي تريد الدولة تنميتها في خطتها الاقتصادية.

- **التأثير على الظروف الاقتصادية:** ويتلخص هذا الأمر عندما تلجأ الدولة للدين ليس من أجل الحصول على الواردات وإنما كوسيلة لامتصاص القدرة الشرائية الفائضة في سبيل محاربة التضخم.

[1] فوزت فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 339.

ثانيا_شروط نجاحه:[1] إن نجاح إصدار القرض يتطلب من المكتتب قبول التخلي عن أمواله لصالح الدولة دون أن يكون مكرها على ذلك، وهذا الاتجاه الحاد للأموال الخاصة نحو القروض العامة يتطلب توفر مجموعتين من الشروط ، شروط اقتصادية وسياسية.

1. **الشروط الاقتصادية:** وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- **وجود الادخار:** لكي يتكون الادخار الخاص يجب أن تكون الدخول الخاصة أعلى قيمة من نفقات الاستهلاك. ولكن على العموم فإن الظروف الاقتصادية هي التي تتحكم في تحديد قيمة الادخار، إلا أن الدولة يمكنها أن تؤثر عليه وذلك من خلال التأثير على مكوناته المتمثلة في الدخل الخاص والاستهلاك الخاص.

حيث يمكن للدولة أن تزيد من دخل الأفراد والمشاريع، بزيادة الرواتب والأجور، أو بزيادة ساعات العمل، أو العمل على تخفيف الضرائب على الدخل أو الأرباح، وهو ما يؤدي إلى تكوين الادخار، كما أن الحد من الاستهلاك قد يلعب دورا كبيرا في تكوين الادخار، فحالة الحروب مثلا لا تلائم كثيرا الاستهلاك لذلك يمكن اعتبارها مواتية للادخار، كما أن الدولة قد تلجأ إلى التقنين أو إلى وسائل بسيكولوجية عبر إعلانات ودعايات لصالح الادخار.

- **جهوزية الادخار:** وجود الادخار شرط ضروري لنجاح القرض لكنه غير كافي، إذ لابد أن يكون جاهزا ومعدا بأن يخصص للقرض، ولكي يحصل هذا لابد أن تكون شروط القرض محفزة للمدخرين من ناحية الإيراد والأمان وهذا حتى لا يتم توظيف مدخراتهم في استثمارات أخرى.

2. **الشروط السياسية:** إن الثقة بالدولة يعتبر من العوامل المهمة والضرورية لنجاح القرض، ويتحكم بهذه الثقة عاملان هما:

- **الاعتقاد بأن الدولة ستحترم تعهداتها:** وهذا الاعتقاد نابع من التصرفات السابقة للدولة، فالدولة التي احترمت تعهداتها إزاء المكتتبين تحتفظ بحظ أوفر من الدولة التي تنكر هذه التعهدات.

[1] فوزت فرحات، مرجع سبق ذكره، ، ص ص 341-345.

- **الاعتقاد بأن الدولة قادرة على احترام تعهداتها:** وهذا الاعتقاد نابع من الاستقرار السياسي، فإذا انعدم هذا الأخير يصرف المدخرون النظر عن الاكتتاب بالقروض العامة لاعتقادهم بأنه ما من أحد يستطيع أن يضمن لهم بأن الحكومات في ظل عدم استقرار سياسي تبقى قادرة على احترام تعهداتها.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للدين العام

للدين العام آثارا واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني.، ويمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي:[1]

1. **أثر الدين العام على الاستهلاك والادخار:** تؤثر الديون العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل الوطني، وعادة ما يكون هذا التوزيع لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، لأن الأفراد عادة ما يفضلون توظيف مدخراتهم في السندات الحكومية من توظيفها في استثمارات أخرى، وهذا لأنها تعتبر أكثر سهولة وأمنا وأقل خطورة. ولهذا آثار على الاقتصاد الوطني، ففي فترة الانكماش، انخفاض الاستهلاك سيؤدي إلى مزيد من الكساد وعدم قدرة الاقتصاد على الخروج من هذه الأزمة؛ أما في حالة التضخم فإن انخفاض الميل للاستهلاك يترتب عليه حدوث نوع من التوازن والاستقرار الاقتصادي بمرور الزمن.
2. **أثر القروض على الاستثمار:** إن التوسع في الدين العام يجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة جذب للأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة، وارتفاع سعر الفائدة يؤثر بالسلب في الميل للاستثمار الخاص، فالأفراد المكتتبون في الدين العام يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة، مما يمثل ضررا بالغا بالاستثمارات الخاصة.

   بالإضافة إلى ذلك فإن الدين العام له تأثير كبير على التوازن الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بإنفاق حصيلة هذه القروض في مجالات التنمية المختلفة.
3. **أثر القروض على زيادة كمية النقود:** تقترن القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة كمية النقود المطروحة في التداول. ويترتب على ذلك، أنه في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة

[1] سوزان عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، المرجع السابق، ص ص264-268.

التشغيل الكامل فإنها تحدث آثارا تضخمية بالغة الخطورة.، ويشكل هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من القروض العامة.

4. **أثر القروض في توزيع العبء المالي العام:** يوزع القرض العبء المالي له بين المقرضين والمكلفين بالضرائب. كما أنه يرتب نوعين من الأعباء: عبء على الخزانة العامة للدولة ويتمثل في دفع فوائد القرض، ورد أصله والامتيازات التي تقدمها الدولة للمكتتبين في القرض العام ويسمى هذا العبء **"بالعبء المالي للقرض"** ، أما النوع الثاني فهو عبء على الاقتصاد الوطني، أي مدى ثقل القرض على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة الإصدار حتى السداد، ويعرف هذا العبء **"بالعبء الاقتصادي للقرض"** ، فالقرض هنا لا يلقى فقط عبئا اقتصاديا على الاقتصاد الوطني، بل يوزعه على الفئات المختلفة والأجيال المختلفة، مما يؤثر على الإنتاجية الوطنية والرفاهية الاقتصادية، ولا يمثل القرض عبئا اقتصاديا إلا إذا كانت أضراره تفوق منافعه.

إن الدين العام يعيد توزيع العبء المالي، بداية، بين المكلفين والمقرضين، بالنسبة للجيل الحالي للاكتتاب، فيخفف العبء عن المكلفين ويزيد العبء المالي على المقرضين بمقدار حرمانهم من بعض مدخراتهم.أي أن العبء العام يتحمله الجيل الحاضر وهو عبء اقتصادي. ثم في مرحلة ثانية ينتقل العبء المالي من المكلفين الحاليين إلى المكلفين في الأجيال القادمة عن طريق فرض ضرائب جديدة، وهي ظاهرة نقل العبء المالي بين الأجيال.

المبحث الثاني: ماهية أزمة الدين العمومي الأوروبية

استطاعت الدول الأوروبية أن تبني تكتل اقتصادي ونقدي متميز، ما جعلها قوة اقتصادية ومالية تحتل المركز الثالث عالميا بعد الولايات المتحدة واليابان، إلى غاية ظهور أزمة الديون العمومية والتي بدأت من اليونان لتمس دول أخرى من منطقة اليورو. وعليه سنتطرق في هذا المبحث لأسباب الأزمة وانتشارها، وقبل ذلك نتناول نشأة الاتحاد النقدي الأوروبي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة الاتحاد النقدي الأوروبي (منطقة اليورو)

أنشئ الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة روما في عام 1957، والتي تم بمقتضاها إقامة إتحاد اقتصادي أوروبي تتمتع فيه السلع والخدمات والعمالة ورأس المال بحرية الحركة عبر الحدود السياسية بين الدول الأعضاء دون عوائق أو قيود. وكانت الدول المؤسسة له ستة وهي: ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وقد انضمت بعد ذلك عدة دول أوروبية، وهي بريطانيا، الدنمارك وإيرلندا في عام 1983، اليونان في عام 1981، اسبانيا والبرتغال في عام 1986.[1]

وفيما يلي الخطوات التي أدت في النهاية إلى إنشاء الإتحاد النقدي وظهور اليورو:

1. دراسة وارنر(Pierre Werner):[2]

قدمت هذه الدراسة برئاسة "بيير وارنر" وزير المالية ورئيس وزراء لوكسمبورغ، وتضمنت هذه الدراسة وضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية عام 1971، والتي اقترحت انشاء اتحاد نقدي اوروبي خلال مدة تتراوح من 7-10 سنوات، ولتخضير إنشاء الاتحاد الأوروبي في ثلاثة مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث تم توقع الشروع فيها سنة 1980، من خلال الخطوات التالية:

المرحلة الأولى: تخفيض هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء.

المرحلة الثانية: التحرير الكلي لحركات رؤوس الأموال مع اندماج الأسواق المالية ولاسيما الأنظمة المصرفية.

المرحلة الثالثة: تثبيت أسعار الصرف بين مختلف العملات الأوروبية للمجموعة.

ولكن قبل تنفيذ توصيات هذه اللجنة قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ أخطر قرار اقتصادي في ذلك الوقت، وهو قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما أحدث ارتباكًا في النظام النقدي.

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 2003، ص 210.

[2] مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، بغداد، السنة السابعة-العدد 23، 2009، ص 48.

2. الثعبان داخل النفق:

تغلب الاتحاد الأوروبي على ذلك من خلال وضع نظام أطلق عليه نظام "الثعبان داخل النفق"، وهو نظام نقدي يسمح بهامش تذبذب للعملات الأوروبية حول سعر محوري للدولار بنسبة +2.25% وهامش تذبذب حول سعر مركزي بين العملات الخاصة بالدول الأعضاء يتراوح بين +1,25%، ولكن نظام الثعبان داخل النفق أدى إلى حدوث بعض المشاكل وتدهور لبعض عملات الدول الأعضاء، ولذلك كان لا بد من البحث عن نظام جديد.[1]

3. الوحدة النقدية الأوروبية:

ما إن أصبح نظام الثعبان داخل النفق غير ذي جدوى وأصبح من الطبيعي أن تعمل الجماعة الأوروبية على استحداث النظام النقدي الأوروبي، لتنسيق أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في الإتحاد والمحافظة على استقرارها كشرط أساسي لنمو التجارة بين الدول الأعضاء، وقد دخل هذا النظام مجال التطبيق في مارس 1979.

ويستند النظام النقدي الأوروبي على آلية سعر الصرف الثابت، ويعطى وفقا لهذا النظام سعر تعادل مركزي يعبر عنه بوحدة النقد الأوروبية (الإيكو)، بحيث يسمح لهذه العملات بالتقلب حول سعر التعادل مع وحدة النقد الأوروبية في حدود 2,25% صعودا أو هبوطا، فإذا بلغ سعر العملة الحد الأقصى + 2,25% أو- 2,25% وجب على البنك المركزي أن يتدخل إما مباشرة في سوق الصرف، أو بتعديل أسعار الفائدة المحلية.

وتعتبر الإيكو بمثابة متوسط مرجح لعملات الدول المنضمة إلى الإتحاد الأوروبي، [2] وتتكون وحدة النقد الأوروبية من سلة عملات وفقا للأوزان التالية:

---

[1] مغاوري شلبي، اليورو..من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، متاح على:
http://www.onislam.net/arzbic/nama/news/93177-2001-12-1400-00-00.html (تاريخ الاطلاع:2012/11/29).

[2] بسام الحجار، المرجع السابق، ص ص:211-212.

جدول رقم (1.2): تطور الأوزان النسبية لعملات الدول الأوروبية في وحدة النقد الأوروبية

العملة المشاركة/السنوات	1979	1984	1989	1995	1997
المارك الألماني	33	32	30.1	33.33	31.9
الجنيه الإسترليني	13.3	15	13	10.44	12.4
الفرنك الفرنسي	19.8	19	19	20.49	20.2
الليرة الإيطالية	9.5	10.2	10.15	7.17	7.9
الجيلدر الهولندي	10.5	10.1	9.4	10.47	10
الفرنك البلجيكي	9.6	8.5	7.9	8.57	8.5
الكرون الدنماركي	3.1	2.7	2.45	2.72	2.6
الجنيه الإيرلندي	1.2	1.2	1.1	1.04	1.2
الدراخمة اليونانية	0	1.3	0.8	0.47	0.5
البيزيتا الإسبانية	0	0	5.3	4.24	4.2
الإسكودو البرتغالي	0	0	0.8	0.71	0.7
الفرنك اللوكسمبورغي	0	0	0	0.34	0
إجمالي الأوزان	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: مغاوري شلبي علي، اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2000، ص 153.

تتحدد نسبة تمثيل عملة كل دولة في السلة على حجم ناتجها الوطني الإجمالي وحجم تجارتها الخارجية مع باقي الدول الأعضاء، هذا ويتم تغيير الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء دوريا كل خمس سنوات، أو في حال تقلبات أسعار العملة بحدود 25% أو أكثر. [1]

4. معاهدة ماستريخت:

في فيفري 1992 عقد في المدينة الهولندية ماستريخت، مؤتمر قمة لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، وقد ركزت هذه التعديلات على موضوعين هامين وهما، وحدة النقد الأوروبية (اليورو)، والبنك المركزي الأوروبي. [1]

[1] المرجع نفسه، ص: 212.

- وحدة النقد الأوروبية (اليورو):

حددت اتفاقية ماستريخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية ومراحل الوصول إلى صدور عملة موحدة، وهي ثلاث مراحل كما يلي:[2]

– المرحلة الأولى: وركّزت فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وأن تتجنب حدوث عجز مفرط في موازناتها العامة أو زيادة كبيرة في الديون الحكومية، وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام 1993م.

– المرحلة الثانية: وهي مرحلة اهتمت بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي؛ وذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل: معدل التضخم، وسعر الفائدة، وعجز الموازنة، وأسعار الصرف، كما تم في هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (E.M.I) التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي، وامتدت هذه المرحلة من جانفي 1994 حتى جانفي 1999.

– المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية (اليورو)، وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية، وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي .

- البنك المركزي الأوروبي:[3]

تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي في الأول من جوان عام 1998 ليكون مسئولاً عن السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الأوروبية، ومقره الرئيسي فرانكفورت.
وتتكون اللجنة التنفيذية للبنك من الرئيس ونائبه وأربعة أعضاء آخرين من الدول المشاركة في الوحدة النقدية،كما تلعب البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً تحت قيادة البنك

[1] بسام الحجار، المرجع السابق ، ص:213.
[2] مغاوري شلبي، من الفكرة..إلى جيوب الأوروبيين، المرجع السابق.
[3] منى كمال، تجربة الاتحاد النقدي والأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، متاح على:
http://mpra.ub.uni-muenchen.de/27764/ ، (تاريخ الاطلاع: 2013/08/10)، ص ص:4-5.

المركزي الأوروبي، حيث يتألف" النظام الأوروبي للبنوك المركزية" من تلك البنوك الوطنية، علاوة على البنك المركزي الأوروبي.

وقد تعهد صانعي القرار الأوروبي بمنح درجة كبيرة من الاستقلالية" للنظام الأوروبي للبنوك المركزية "عن حكومات الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي. فعلى سبيل المثال، يتمتع مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي بتفويض صريح في السيطرة على أدوات السياسة النقدية وذلك دون الحاجة إلى التشاور مع حكومات الدول الأعضاء، وقد بدأ البنك المركزي الأوروبي في تنفيذ سياسة نقدية موحدة في منطقة اليورو منذ الأول من جانفي عام 1999 ، وهو ما يعكس الاتفاق حول هدف تحقيق الاستقرار السعري كأفضل ما يمكن أن تقدمه السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة ومراعاة البعد الاجتماعي.

وتتمثل أهم وظائف البنك المركزي الأوروبي في ست وظائف رئيسية، وهي:

-الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك المركزية الأخرى، وهو يعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبقاً لمعاهدة ماستريخت.

- إصدار اليورو – العملة الأوروبية الموحدة – سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية.

-تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.

-تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.

-إدارة الاحتياطيات النقدية لأعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي.

-تقديم النصح والإرشاد لمؤسسات وحكومات الاتحاد الأوروبي فيما يخص النظم المالية والنقدية، مثل مراجعة السياسة النقدية قبل تقديمها للبرلمان الأوروبي.

وتتلخص أهم البنود التي نصت عليها معاهدة ماستريخت، والتي يطلق عليها معايير التلاقي الاقتصادي فيما يلي:[1]

- دعم ومساندة المالية العامة :ألا يتجاوز العجز السنوي للموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

-نسبة الدين العام :ألا تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 60%.

[1] منى كمال، المرجع السابق، ص: 11.

-استقرار الأسعار :ألا تتجاوز نسبة التضخم % 1,5 فوق متوسط معدل التضخم في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد.

-استقرار معدلات الفائدة :ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل أكثر من 2% عن متوسط معدلات الأداء في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد.

-استقرار أسعار الصرف :توقع تحركات عادية في هوامش أسعار الصرف لكل عملة أمام الأخرى.

المطلب الثاني: أسباب أزمة الدين العمومي الأوروبية

بدأت أزمة الدين الأوروبية في نهاية 2009 وظهرت بشكل واضح باعتبارها تهديدا في 2010، وهي في الواقع ظهرت كنتيجة لمجموعة من الأسباب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **ارتفاع مستويات الدين والعجز الحكومي**: يعود ارتفاع مستويات الديون للدول الأوروبية إلى الإنفاق الحكومي المفرط. ووفقا للتحليلات، فإن زيادة مستويات الديون هي نتيجة لحزم الإنقاذ الكبيرة التي قدمت إلى القطاع المالي خلال الأزمة المالية التي حصلت عام 2008، والتباطؤ الاقتصادي الذي تلاها،[1] كما يعود ارتفاع مستويات الدين العام كذلك إلى عدم التزام العديد من دول الاتحاد بمعاهدة ماستريخت 1999 والتي بموجبها تم التعهد بالحد من الإنفاق الذي من شأنه أن يرفع الدين ويسبب العجز،[2] ويوضح الجدول التالي تطور نسبة العجز الحكومي في دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو:

جدول (2-2) العجز المالي للحكومة كنسبة من الناتج

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوروبي 27 دولة	-0.9	-2.4	-6.9	-6.5	-4.4	-4.0
منطقة اليورو 17 دولة	-0.7	-2.1	-6.4	-6.2	-4.2	-3.7

Source : eurostat.

[1] دراسة لاتحاد المصارف العربية يشرح فيها نشوء أزمة الديون الأوروبية، مجلة المستقبل الإلكترونية، العدد 4379، 24 جوان 2012، متاح على: http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=527451 ، (تاريخ الاطلاع 10.09.2013).

[2] Causes of the eurozone crisis [en line], disponible sur: http://en.wikipedia.org/wiki/causes_of_the_european_sovereign_debt_crisis , (consulté le 10/09/2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة العجز الحكومي في دول الإتحاد ومنطقة اليورو، بحيث ارتفعت من -0.9% في دول الاتحاد سنة 2007 إلى -6.9% سنة 2009، أما في منطقة اليورو فقد ارتفعت من - 0.7% سنة 2007 إلى - 6.9% سنة 2009، (وبذلك تم تجاوز الحد المذكور في اتفاقية ماستريخت 3% من الناتج المحلي الإجمالي).

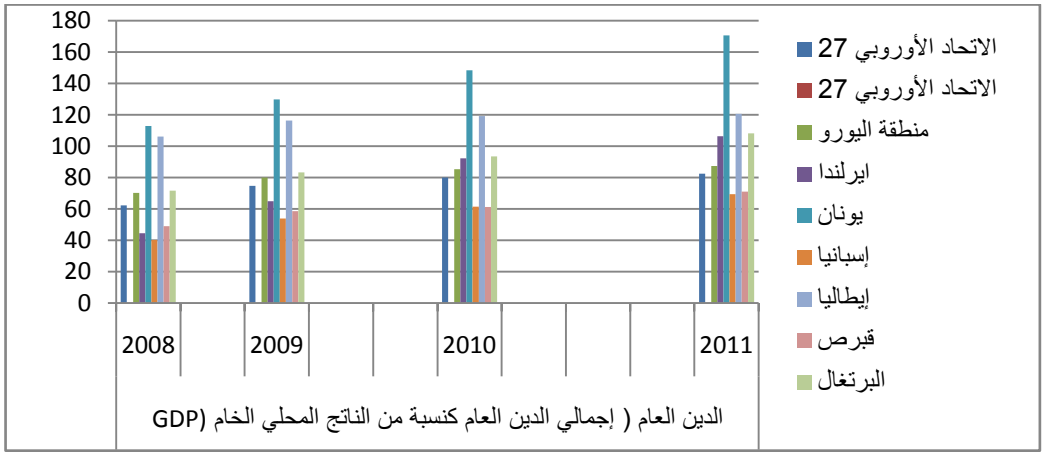
وقد ترتب على مشكلة الديون السيادية في دول منطقة اليورو انطلاق المخاوف من استفحال مستويات تلك الديون وخروجها عن نطاق السيطرة إلى الحد الذي يمكن أن يهدد بإفلاس الدول المدينة، ويوضح الجدول رقم (2.2) نسبة الدين العام في هذه الدول إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2_3): تغيرات نسب الدين العام في الدول الأوروبية خلال الفترة (2011_2008)

	الدين العام (إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام GDP)			
	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الأوروبي 27	62,2	74,6	80,0	82,5
منطقة اليورو	70,2	80,0	85,4	87,3
ايرلندا	44,5	64,9	92,2	106,4
يونان	112,9	129,7	148,3	170,6
إسبانيا	40,2	53,9	61,5	69,3
إيطاليا	106,1	116,4	119,2	120,7
قبرص	48,9	58,5	61,3	71,1
البرتغال	71,7	83,2	93,5	108,1

source : eurostat.

الشكل رقم (2_1): تغيرات نسب الدين العام في الدول الأوروبية خلال الفترة (2008_2011)



المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على المعلومات السابقة.

بحيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة) من 62.2 % سنة 2008 إلى 80 % سنة 2010، وفي منطقة اليورو من 70.2 % في 2008 إلى 85.4 % سنة 2010.

كما يرى بعض المحللين أن المصارف في هذه الأزمة وقعت ضحايا للاشتراطات القانونية البنكية، فمنذ عام 1988 تنفذ الدول الصناعية الرائدة اتفاقية بازل(1) التي تقضي بحقها في الحصول على جزء من حق المساهم لحماية الصفقات ذات المخاطر العالية، وأضيفت إلى هذه الاتفاقية اتفاقية "بازل(2)" و"بازل(3)" والتي وضعت اشتراطات أكثر صرامة، بحيث أعطت انطباع كما لو أن السندات الحكومية لا تحتوي على أية خطورة، وهو ما أغرى البنوك بالاحتفاظ بها.[1]

2. **اختلال الميزان التجاري:** يرى بعض المحللين أن جذور الأزمة تعود إلى تزايد الاختلالات في الميزان التجاري. فبين سنوات 1999 و2007، شهدت ألمانيا دينا عاما وعجزا ماليا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أفضل من بقية الأعضاء في منطقة اليورو الأكثر تضررا. وفي نفس الفترة ، كانت بلدان مثل البرتغال، إيرلندا، إيطاليا وإسبانيا تعرف وضعية في ميزان مدفوعاتها

[1] يوتا فاسرراب، هبة الله إسماعيل، هل هناك علاقة بين أزمة الديون الأوروبية والبنوك؟، متاح على: http://www.dw.de، (تاريخ الاطلاع: 2013/09/18).

أسوأ بكثير. وفي حين أن الفائض التجاري الألماني ارتفع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 1999، تفاقم العجز في كل من إيطاليا، فرنسا وإسبانيا.

إن العجز التجاري من خلال تحديد متطلبات تدفقات رأس المال المقابلة لتمويله، والتي يمكن أن تخفض معدلات الفائدة وتحفز خلق فقاعات:"لفترة من الوقت، تدفق رأس المال خلق وهم الثروة في هذه البلدان، تماما كما حدث لأصحاب المنازل الأمريكية: أسعار الأصول ارتفعت، العملة قوية، وكل شيء جيد، لكن الفقاعات تنفجر دائما عاجلا أو آجلا، الأصول تبخرت ولكن الديون تبقى كلها حقيقية". كما تأثر العجز التجاري أيضا بتغيرات في تكاليف العمل التي جعلت دول الجنوب أقل منافسة بالنسبة لدول الشمال كألمانيا، بحيث كانت "الأجور تنمو بسرعة أكبر من الإنتاجية" [1]، وهو ما أدى إلى خسران العديد من حصص دول جنوب أوروبا حصصها في السوق لصالح دول الشمال، وكذلك خسارة أوروبا لحصتها من السوق العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة.[2]

3. **عدم مرونة السياسة النقدية:** بما أن العضوية في منطقة اليورو تفرض سياسة نقدية موحدة، لم يعد باستطاعة الدول الأعضاء أن تعمل بشكل مستقل، وهو ما يؤدي إلى مخاطر أكبر للتخلف عن السداد من تلك التي تواجهها الاقتصاديات الأخرى التي ليست في منطقة اليورو، كالمملكة المتحدة، والتي هي قادرة على "طبع النقود"من أجل الدفع للدائنين والتخفيف من مخاطر تخلفها عن السداد. بحيث تؤدي هذه العملية إلى تخفيض قيمة العملة بالنسبة للشركاء التجاريين وبالتالي تحسين الميزان التجاري وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع العائدات الضريبية بالقيمة الاسمية.[3]

فعدم السماح لدول منطقة اليورو بصك النقود لتغطية احتياجاتها، يدفعها لرفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية ما أدى إلى خفض قدراتها التنافسية.

---

[1] Causes of the eurozone crisis, Op.cit.

[2] عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أوت 2012، متاح على: http://studies.aljazeera.net، (تاريخ الاطلاع: 2013/09/10).

[3] دراسة لاتحاد المصارف العربية يشرح فيها نشوء أزمة الديون الأوروبية، مجلة المستقبل الإلكترونية، المرجع السابق.

4. **فقدان الثقة:** بعد تطور الأزمة، تردد الأفراد والمصارف في شراء سندات الدول المتعثرة، [1] وبدءوا بترحيل رؤوس الأموال خارج منطقة اليورو وداخل منطقة اليورو من الجنوب نحو الشمال، فعلى سبيل المثال، بين جوان 2011 وجوان 2012 فقدت إسبانيا 286 مليار يورو، أما إيطاليا فقد فقدت 235 مليار يورو.[2]

5. **ضعف المراقبة الاقتصادية:** وهذا نظرا لأن المكتب الإحصائي الأوروبي لم يتحكم في البيانات المقدمة إليه، لأنه لم يكن لديه الحق في الذهاب إلى مكاتب الإحصاء الوطنية والتحقق من الأرقام والبيانات، كما أن المراقبة الاقتصادية لم تأخذ في الاعتبار بشكل كاف التفاعل بين القضايا المالية والاختلالات في الاقتصاد الكلي على نطاق واسع مثل فقاعات أسعار الأصول، القدرة التنافسية وأرصدة الحساب الجاري الخارجي.[3]

6. من أجل توسع سريع لمنطقة اليورو، قام قادة المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالسماح لبلدان أقل استعدادا من الناحية الاقتصادية باعتماد اليورو، هذه البلدان جلبت معها العديد من عناصر الفشل، من بين هذه العناصر ما يلي:[4]

- إعادة هيكلة غير فعالة للاقتصاديات.
- وجود قطاع عمومي متضخم.
- وجود تحويلات اجتماعية عالية.
- صناعات موجهة إلى إنتاج السلع من انخفاض القيمة المضافة.
- ارتفاع استهلاك المواد الخام، ما جعل هيكل التكاليف غير مرن تقريبا.
- انخفاض تحمل نظام معاشات التقاعد والمالية العامة.
- ضعف نمو البنية التحتية التي تظهر زيادة تكاليف النقل وانخفاض التجارة.

[1] عبد الطيف درويش، المرجع السابق.

[2] Causes of the eurozone crisis, Op.cit.

[3] Klaus Regling, Europe's response to the european sovereign debt crisis, Disponible sur: http://www.efsf.europa.eu/attachments/20120608_speech%20regling_anders_chydenius_seminar_kokkola_en.pdf , (consulté le: 15/03/2013).

[4] Maria Pascal(Andriescu), Eurozone sovereign debt crisis: causes and solutions,"Ovidius" University Annals, Economic Science Series, VolumeXII, Issue1/2012.

- التفاوت الكبير بين القدرة التنافسية الاقتصادية الحالية والمستقبلية بين الدول المتقدمة والأعضاء الجدد مما أدى إلى عدم فعالية سياسات العمل المروجة من قبل السلطات.

7. التنافس بين الدول الأوروبية في كثير من الأحيان يفوق التنسيق بينها، وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسية والاقتصادية وعدم وجود هوية أوروبية موحدة، ففي كثير من الأحيان يكون السعي إلى معاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.[1]

المطلب الثالث: أزمة الديون العمومية اليونانية وانتقال العدوى لباقي دول منطقة اليورو

كان أول ظهور لأزمة الديون العمومية الأوروبية في اليونان، التي شهدت ارتفاع في مستويات الدين العمومي، وكانت البداية من اليونان نتيجة لأسباب عديدة.

أولا–طبيعة الاقتصاد اليوناني:

يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعامات أساسية ,هي : قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى انه يستوعب حوالي 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل .هذا، وتبلغ نسبة البطالة حوالي9%، وهي نسبة تمثل مؤشرا مرتفعا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى. ويواجه اليورو أسوأ أزمة في تاريخه الذي يمتد ل14 عاما، فاليونان، وهي واحدة من 16 دولة في الاتحاد الأوروبي تتعامل باليورو، حيث نجد أن أبرز المؤشرات الكلية لهذه الأزمة، تتمثل في الاختلالات الهيكلية الآتية:

–عدم توازن القطاعات الاقتصادية ,فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي (أي أكثر من ثلاثة أرباع) ويستوعب 68% من قوة العمل (أي أكثر من الثلثين) مقارنة بالقطاعين الصناعي والزراعي، فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل

[1] عبد اللطيف درويش، المرجع السابق.

الجديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديدا عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة[1].

-اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار، بحيث ارتبطت تطورات الدين اليوناني بانضمام البلاد إلى منطقة اليورو وهو ما يفترض أن ينقل اليونان إلى وضع صلب بعيدا عن خطر الإفلاس والمستثمرين بعيدا عن خسارة أموالهم، وهو ما أثر بشكل إيجابي على معدلات الاقتراض من الأسواق الدولية وشجع المستثمرين على استثمار أموالهم في السندات اليونانية.[2]

-اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي.

تزايدت ضغوط اللجوء للاستدانة، وترافقت في مطلع عام 2010 مع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية، وبدأت المفوضية الأوروبية أكثر تدقيقا وفحصا لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي، ومن سوء الحظ، أن معدل النمو الاقتصادي اليوناني، قد هبط فجأة من 4% إلى 1.3% الأمر الذي اعتبره الأوروبيون مؤشرا سالبا جديدا ينذر بالخطر.

تصنف اليونان حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2010، برتبة 32 في العالم على أساس حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبرتبة 33 على أساس قيمة دخل الفرد، وقد كان معدل دخل الفردي في اليونان 75 %من دخل الفرد الفرنسي عام 1980، ارتفع إلى 90% عام 2007 وأصبح 97 % عام 2009، وتشكل الخدمات نسبة 79 % من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة 18 % والزراعة 3 %. أما أهم الخدمات فهي السياحة والنقل البحري، وأهم الصناعات: الغذائية، التبغ، النسيج، الكيماويات والتعدين.حيث تجذب اليونان ما يزيد عن 16 مليون سائح سنويا، ويسهم قطاع السياحة بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي، زادت عام 2009 لتصبح 19%، كما يعتبر قطاع النقل البحري قطاعا أساسيا منذ وقت طويل، وتعتبر اليونان إلى غاية 2010 ضمن أكبر 5 دول في العالم، وهي الأكبر ضمن الإتحاد الأوروبي .هذا و تصنف اليونان حسب إحصائيات الإتحاد الأوروبي لعام 2010 بأعلى إنتاج في الإتحاد الأوروبي في إنتاج القطن 183 ألف طن، وتصنف في الترتيب الثاني في إنتاج

[1] نور الدين بوالكور، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 13، 2013، ص: 59.

[2] Joëlle Dalègre, Regard sur la crise grecque,Publie par L'Harmattan, paris, ISBN :978-2-343-00005-35, 2013, p16.

الأرز 229 ألف طن، والترتيب الثالث في إنتاج التين والطماطم والبطيخ، والترتيب الرابع في إنتاج الخدمات، ويعمل 12% من القوة العاملة في قطاع الزراعة.[1]

ثانيا–أسباب أزمة الدين العمومي في اليونان:

كان لظهور أزمة الدين العمومي في اليونان مجموعة من الأسباب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الركود العالمي:** إن الأزمة المالية التي اندلعت في أوت 2007، بعد انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي، كان لها في البداية تأثير كبير على الأسواق المالية اليونانية، هذا الركود الناتج عن الأزمة المالية وضع ميزانيات كثير من الحكومات تحت ضغط كبير، بما في ذلك اليونان، بحيث ارتفع الإنفاق وانخفضت الإيرادات الضريبية، كما شهد كل من قطاع السياحة وقطاع النقل البحري –الذين يعتبران من أقوى القطاعات في الاقتصاد اليوناني– انخفاضا شديدا بسبب الأزمة العالمية.

- **زيادة عجز الموازنة والدين العام:** خلال الفترة 2001-2009، شهد الاقتصاد اليوناني زيادة في اختلالات خارجية ومالية لا يمكن تحملها. منذ اعتماد اليورو في 2001 حتى 2008، أفادت التقارير اليونانية بأن متوسط عجز الميزانية بلغ 5% سنويا، مقارنة مع متوسط العجز في منطقة اليورو وهو 2%.

في 2009، قدر عجز الميزانية اليونانية بأكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد مولت اليونان هذا العجز عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية الدولية وهو ما أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي إلى 116% من الناتج المحلي الإجمالي، وتكون بذلك اليونان قد تجاوزت الحدود التي وضعتها معاهدة ماستريخت، بحيث تجاوز عجز الميزانية نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي، واليونان ليست وحدها من تجاوز هذه الحدود بحيث هناك 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من أصل 27 دولة تجاوزت هذه الحدود.[2]

في أكتوبر 2009، أعلن رئيس الوزراء "جورج باباندريو" بأن عجز الميزانية بلغ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي، فابتداءا من سنة 2004 إلى غاية 2010 شهدت النفقات الحكومية ارتفاعا بنسبة 87% أما الإيرادات فقد ارتفعت ب 31% فقط،[3] وبذلك تواجه الحكومة اليونانية عجز في الميزانية

[1] نور الدين بوالكور، المرجع السابق، ص ص :59-60.

[2] Amir N. R. Armanious, The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Challenges, Cairo University , Cairo,2011,p p:2.

[3] نور الدين بوالكور، المرجع السابق، ص 61.

وعجز في الحساب الجاري بحيث أنها لم تعد قادرة على التمويل عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية الدولية.

الشكل رقم (2-2): العجز المالي، إجمالي النفقات والإيرادات في اليونان



Source: European Commission, Excessive Debt Procedure Notification.

إن ضعف تحصيل الإيرادات ساهم أيضا في عجز الميزانية اليونانية، بحيث اعتبر العديد من الاقتصاديين التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي اليوناني من العوامل الرئيسية التي أدت إلى العجز، وقد قدم الملاحظون مجموعة مختلفة من التفسيرات حول انتشار التهرب الضريبي في اليونان: كارتفاع مستويات الضرائب، قانون الضرائب المعقد، وعدم الكفاءة في القطاع العام كما قدرت بعض الدراسات الاقتصاد غير الرسمي في اليونان بين 25% و 30% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

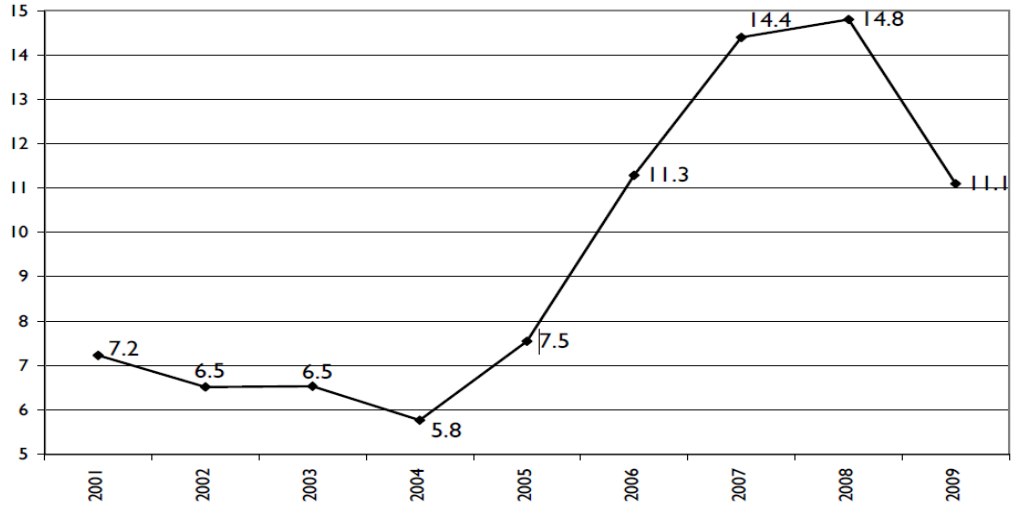
ازدادت مخاوف الدائنون والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية(اليونان، ايرلندا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال) وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية، كما أن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية.[2]

-**العجز في الحساب الجاري:** منذ اعتماد اليورو في 2001 وحتى 2008، ذكرت التقارير اليونانية أن متوسط العجز في الميزانية والحساب الجاري بلغ 9% سنويا، مقارنة بمعدل منطقة اليورو 1%، ونسب العديد من الخبراء ذلك لارتفاع الإنفاق من الحكومات اليونانية المتعاقبة، حيث 75% من الإنفاق العام موجه للأجور واستحقاقات اجتماعية، فاليونان تعتبر واحدة من أكثر البلدان الأوروبية سخاءا فيما يتعلق بأنظمة المعاشات التقاعدية.

[1] Amir N. R. Armanious, op.cit, p 3.

[2] نور الدين بوالكور، المرجع السابق، ص 61.

الشكل رقم (2-3): العجز في الحساب الجاري اليوناني (%)



source: Bank of Greece

-**التقارير المغلوطة بشأن الإحصاءات:** الإبلاغ الخاطئ لإحصاءات اقتصادية رسمية للبقاء في إطار المبادئ التوجيهية للإتحاد النقدي، والحكومة اليونانية كباقي حكومات منطقة اليورو، ففي بداية 2010، تم اكتشاف أن اليونان دفعت لبنك "جولدمان ساكس" وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات كرسوم منذ 2001 لترتيب المعاملات التي أخفت المستوى الحقيقي للاقتراض، والهدف من هذه الصفقات هو تمكينها من مواصلة الإنفاق في الوقت الذي يختفي فيه العجز الحقيقي في الاتحاد الأوروبي.[1]

ثالثا- انتقال العدوى في دول منطقة اليورو:

إن أزمة الديون التي ظهرت في اليونان لم تبقى فقط في البلد الإغريقي ولكن انتقلت من بلد إلى آخر بسبب بطء الاستجابة من القادة الأوروبيين في حل المشكلة كما كانت ردود أفعالهم دائما متأخرة وليست حاسمة، بحيث انتقلت الأزمة إلى كل من : ايرلندا، البرتغال، إيطاليا، إسبانيا وقبرص.

-**ايرلندا:** قبل عام 2008، كانت ايرلندا واحدة من الاقتصاديات الكبرى في أوروبا، بحيث انتقلت من كونها أفقر الأعضاء في عام 1973 إلى واحدة من أغنى الدول الأعضاء بحلول 2006.

[1] Amir N. R. Armanious, op.cit, pp:3-5.

في الواقع، كانت مستويات المعيشة بايرلندا أعلى من المتوسط في منطقة اليورو منذ عام 1997، فتجربة ايرلندا في الاتحاد النقدي الأوروبي كانت ناجحة، فبين عامي 1999 و2004، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.7% سنويا، ومتوسط البطالة 4.4% أما متوسط رصيد ميزان المدفوعات من عجز فبلغ أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أثنت المفوضية الأوروبية على إستراتيجيتها الوطنية الشاملة والمتماسكة في مجال السياسة الاقتصادية، مثل العمالة والقدرة التنافسية.

خلال 1990، شهدت ايرلندا نمو العمالة بشكل سريع بفضل تكاليف العمل التنافسية، كما ارتفع التوظيف والدخل وأسعار العقارات، فزادت بذلك قيمة الضمان وانخفضت مخاطر الإقراض.

إن انخفاض تكلفة الاقتراض وسهولة الحصول على الائتمان وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي لم يغذي فقط الفقاعة العقارية وإنما ساهم كذلك في تضخيم الميزانيات في القطاع الخاص وأسعار العقارات، فارتفعت المديونية لكل من الأسر والمؤسسات غير المالية بحدة قبل الأزمة لمستويات هي الأعلى بين بلدان الإتحاد الأوروبي.[1]

لقد كانت الفقاعة العقارية التي شهدتها ايرلندا ضخمة، سواء قيست من حيث الأسعار، الائتمان أو حجم نشاط قطاع البناء في الاقتصاد، هذه الفقاعة التي ارتفعت ما يقرب من أربعة أضعاف بين عامي 1997 و2007. وكان لانفجار الفقاعة العقارية آثار مدمرة على الاقتصاد والمالية العامة، بحيث جاء في بعض الإحصاءات أنه بين عامي 2007 و2012 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11% بالقيمة الحقيقية و20% بالقيمة الاسمية كما انخفض الإنفاق المحلي بنحو 25% بالقيمة الحقيقية تقريبا و30% بالقيمة الاسمية ،[2]كما أدت إلى تدهور أسعار العقارات على نحو جعل المطورين العقاريين عاجزين عن الوفاء بديونهم إلى المصارف، وهكذا وجدت المصارف نفسها أمام أزمة حقيقية، ما اضطرها إلى اللجوء إلى الحكومة للاستدانة بحيث يمكن لها أن تستمر . وبغية مساعدة المصارف المتضررة أنشأت الحكومة الايرلندية مؤسسة خاصة كي تشتري القروض العقارية المشكوك بها وتحمل المؤسسة اسم

[1] Sara F. Taylor, Financial Crisis in the European Union: The Cases of Greece and Ireland, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Political Science, September 7, 2011, Blacksburg, Virginia, p p:45-46.

[2] Stefan Gerlach: Ireland – from crisis to recovery, disponible sur: http://www.bis.org/review/r130115a.pdf , (téléchargé le 13/05/2013),p p:2-3.

وكالة إدارة الأصول الوطنية (NAMA) والتي سعت إلى التعامل مع أخطر محافظ القروض في ميزانيات البنوك الايرلندية إلا أنها عجزت عن إيجاد ما يكفي من الأموال كي تشتري جميع القروض التي تعرضها المصارف للبيع. وهنا بدأ الحديث عن أزمة مستعصية ولا قدرة لايرلندا على حلّها.[1]

في عام 2010، ارتفعت تكلفة إنقاذ البنوك الايرلندية إلى 45 مليار يورو، مما أدى إلى ارتفاع العجز في شهر نوفمبر إلى 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي، ما أدى ذلك إلى فقدان ثقة المستثمرين في قدرة الحكومة في التعامل مع التحدي المزدوج للعجز المالي الكبير والتزامها بتمويل التكلفة المتزايدة لدعم القطاع المصرفي المتضرر، وهذا ما دفع بالحكومة الايرلندية يوم 2010/11/21 إلى الطلب رسميا المساعدة من البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.[2]

-**البرتغال**: منذ انضمامها إلى اليورو سنة 1999، كانت من أقل دول منطقة اليورو نموا، وأدناها من حيث مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية. فبين 2001 و2007، بلغ متوسط النمو السنوي 1.1% فقط، وفي الوقت نفسه، ارتفع الإنفاق الحكومي وانخفضت عائدات الضرائب، وهذا ما تسبب في ارتفاع العجز.

استفادت البرتغال من إمكانية الحصول على قروض بتكلفة أقل سواء من الإتحاد الأوروبي أو المقرضين الدوليين الذين يعتقدون أن جميع دول منطقة اليورو هي مناطق آمنة للاستثمار، وهو ماساهم بالإضافة إلى انخفاض تكاليف العمالة في البرتغال في تطوير بنيتها التحتية، كما أن انضمامها إلى الإتحاد النقدي الأوروبي واعتماد اليورو أدى إلى استقرار سعر صرف البرتغال وانخفاض التضخم، ومع ذلك فإن الحكومة لم تستخدم الأموال المتاحة لزيادة الإنتاج وتشجيع المشاريع، والذي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، بدلا من ذلك، وجهت الأموال إلى القطاعات التي يفضلها المسئولون ومؤيدوهم، فمن منتصف عام 1990 فصاعدا، كانت البرتغال تفتقر للحافز لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لأنه كان من السهل الوصول إلى الإتحاد الأوروبي أو الصناديق الدولية على الرغم من كل عيوب اقتصادها، وهذا ما

---

[1] انفجار الفقاعة العقارية في ايرلندا، مجلة البيان الاقتصادية، متاح على:
http://www.albayanmagazine.com/Arabnews/news3.php?id=115 ، (تاريخ الاطلاع:2013/02/10).

[2] Sara F. Taylor, op.cit, pp:47-50.

ساهم في انخفاض شديد للنمو الاقتصادي حيث بلغ متوسط معدل النمو في أواخر عام 2000 حوالي 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 1990 حيث بلغ 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

في حين كان العجز في البرتغال أقل من 3% بين عامي 2002 و2004، وارتفع إلى 5.9% عام 2005، وإلى 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009. كانت هذه الزيادة نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة 11% بسبب الركود الاقتصادي الناجم عن الأزمة العالمية. ومع انخفاض الإيرادات، اضطرت الحكومة إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق على البرامج الاجتماعية السخية. وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستوى الدين حيث بلغ سنة 2010 حوالي 93% من الناتج المحلي الإجمالي.

لتمويل الديون المتزايدة، أصدرت الحكومة سندات جديدة، ومع ذلك، فإن المستثمرين طالبوا بمعدلات فائدة مرتفعة كحافز على الشراء، مما تسبب في زيادة الديون بكثير. ومع استمرار ديون البرتغال في النمو، أصبح المستثمرين غير مستعدين لإقراض البلاد، وبحلول عام 2011، أصبح واضحا أن الحكومة البرتغالية لن تكون قادرة على تسديد ديونها. ففي بداية العام، كانت البرتغال تملك 2 مليار يورو كاحتياطيات نقدية، وكان من المقرر أن تدفع للمستثمرين 4.2 مليار يورو في أفريل و 4.9 مليار يورو في جوان، وأصبحت بذلك البرتغال البلد الثالث في منطقة اليورو تطلب خطة إنقاذ من الإتحاد الأوروبي.[1]

-**إسبانيا:** كانت إسبانيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير قبل 2007، ولكن مع نهاية طفرة الإسكان وبداية الركود بسبب الأزمة المالية العالمية، ارتفع العجز في اسبانيا.

كان العجز في البلاد منخفض نسبيا بالمقارنة مع بقية دول منطقة اليورو، ففي عام 2007 بلغت نسبة العجز في إسبانيا 1.132% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط منطقة اليورو الذي بلغ 1.83%، وبحلول عام 2010، ارتفع العجز في اسبانيا إلى 9,7% من الناتج الإجمالي الخام.

[1] Lia Menéndez, The Spread of the European Sovereign Debt Crisis, disponible sur: https://www.scribd.com/doc/215191348/Spread-of-the-European-Sovereign-Debt-Crisis, (téléchargé le 10/03/2013), p p:10-13.

بين عامي 1995 و2007، غذت طفرة البناء النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ كما وارتفعت أسعار المساكن ب 220%. إن توفر الائتمان الرخيص من المقرضين الدوليين للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى، سمح للأسر والشركات الإسبانية بالاقتراض بكثافة لتمويل شراء العقارات، فبحلول عام 2008 اقترضت إسبانيا ما يعادل 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

في عام 2007، بدأت أسعار المساكن في الانخفاض بسبب المبالغة في تقدير قيمة العقار، ومع تباطؤ سوق الإسكان، اختفت الوظائف في قطاع البناء وارتفعت البطالة في وقت لاحق إلى أكثر من 20%، ما أدى إلى عدم تسديد كثير من الناس أقساط الرهن العقاري الخاصة بهم، وارتفعت بذلك القروض المتعثرة وانخفضت معها الإيرادات.

تدخلت الحكومة في نهاية المطاف لإنقاذ القطاع المصرفي، استهدفت في الأول بشكل انتقائي البنوك الأكثر مديونية، لكنها سرعان ما قدمت الأموال إلى القطاع المصرفي ككل، بحيث كانت تخشى أنه من دون تدابير تحفيزية ذات فعالية أكثر لمساعدة القطاع المصرفي سيهدد البلاد بالانهيار المالي والركود، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي وكذلك العجز، فبحلول عام 2009، كان لديها عجز قدره 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بعد تحقيق فائض في الميزانية بلغ 1.9% سنة 2007، ونتيجة لذلك ارتفعت ديونها من 26.52% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007 إلى 43.73% في 2009، واعتبارا من أفريل 2012، اسبانيا تدين بحوالي 614 مليار يورو أي 61.1% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

_**إيطاليا:** تعتبر إيطاليا ثالث قوة اقتصادية في منطقة اليورو، وثامن أكبر اقتصاد في العالم، ويعتبر دخولها في دوامة الأزمة المالية، بمثابة تطور خطير في الأزمة الأوروبية، حيث بلغت ديون إيطاليا 1900 مليار يورو في 2011، ما نسبته 120% من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

إن أهمية إيطاليا بالنسبة لمنطقة "اليورو" تكمن في أن سوق السندات الإيطالية البالغ قيمته 2 تريليون يورو يُعد ثالث أكبر سوق من نوعه في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إلا انعدام

[1] Ibid, p p:15-16.

[2] خطة تقشف إيطالية لتفادي أزمة مالية، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net، (تاريخ الاطلاع: 2013/03/12).

الثقة وخوف المستثمرين من خطر العدوى، أثرت سلبا على السوق، وعلى الاقتصاد الإيطالي ككل، حيث أن الناتج الوطني لإيطاليا لا يزال يقل بنسبة 10% عن مستوياته قبل الأزمة، مشيرًا إلى تراجع استثمارات الشركات بمعدل الربع، وانخفاض الطلب المحلي إلى أدنى مستوياتها، ارتفاع البطالة بنسبة 13%، فضلا عن تأثر قوة الإنفاق الاستهلاكي بتدني الأجور[1].

_قبرص: شهدت قبرص فترة مزدهرة، حتى خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، تغذيها ازدهار قطاع البناء، مثبتة نفسها كمركز مالي إقليمي. كانت تقدم خدمة ضريبية فعالة، حيث كانت تفرض أدنى معدل ضريبة على الشركات في أوروبا، والنظام المصرفي كان يبدو صلبا، والسكان متعلمين تعليما عاليا لتوفير خدمات محاسبية، قانونية وائتمانية جيدة.

إن أسعار الفائدة المرتفعة على الودائع المحلية في القطاع المصرفي، إضافة إلى تدفق الأموال الأجنبية، واعتماد عدد كبير من الشركات الأجنبية، أدى إلى ارتفاع حجم الودائع في البنوك المحلية، وبدلا من استخدام توسع محفظة الودائع لتمويل قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد، فقد استخدمت لتمويل قطاع البناء مما خلق فقاعة عقارية.

مع بداية الأزمة المالية العالمية في 2007_2008، كانت الآثار المباشرة على الاقتصاد ضئيلة، حيث أن البنوك المحلية لم تتعرض إلى "الأصول السامة" التي أدت إلى انهيار كبرى المصارف في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك كان هناك تأثير غير مباشر، حيث أدت إلى اضطرابات في دول اليورو، بتراجع الطلب على المساكن وانخفاض عائدات السياحة؛ انخفاض الإيرادات إلى جانب زيادة نفقات الحكومة قد عكس فوائض الميزانية 2008/2007 إلى عجز بنسبة 6% في 2009، وعلاوة على ذلك، ارتفاع مستوى الديون في البلاد، والإفراط في تعرض البنوك القبرصية للديون اليونانية (إما عن طريق منح القروض أو الاستثمار في السندات الحكومية اليونانية) أدى إلى خفض التصنيف من قبل وكالات التصنيف.

بحلول ماي 2011، لم يعد يمكن لقبرص الاقتراض من الأسواق الخارجية، وبالتالي لم تعد قادرة على مساعدة القطاع المصرفي، وهو ما اضطر الحكومة إلى طلب مساعدة من الترويكا (صندوق النقد

[1] انهيار الاقتصاد الإيطالي يهدد أوروبا، متاح على: http://www.masralarabia.com .

الدولي، البنك المركزي الاوروبي، المفوضية الأوروبية). في نهاية جون 2012، ونظرا لبطء المفاوضات وطول فترة التوقيع حتى بعد الانتخابات الرئاسية في فيفري 2013، تعرض الاقتصاد لأضرار كثيرة، حيث بلغ النمو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، بعد أن بلغ 5.1% سنة 2007.[1]

المبحث الثالث: نتائج الأزمة على الاقتصاد العالمي وخطط الإنقاذ الأوروبية

كان للأزمة آثارا وخيمة على الاقتصاد العالمي، ونتيجة لذلك حاولت الدول الأوروبية معالجة الأزمة وإيجاد حلول لها واحتوائها، من خلال وضع خطط إنقاذ سنتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: نتائج الأزمة على الاقتصاد العالمي

أثرت أزمة اليورو على الاقتصاد العالمي وذلك كما يلي:

1. النمو الاقتصادي العالمي:

يشكل الاقتصاد الأوروبي أكبر كتلة اقتصادية عالمية، فهو أكبر من الاقتصاد الأمريكي أو الصيني، فالاقتصاد الأوروبي يبلغ حجمه نحو 15.2 تريليون دولار، ومن ثم فإن أزمة الديون العمومية التي تعاني منها معظم الاقتصاديات الأوروبية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو والتوظف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي .كما كان للأزمة العديد من التداعيات الاقتصادية والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي برمته، فبعد أن بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية التي اعترته عامي 2008 و 2009 وبدأ في تحقيق معدل نمو مرتفع في عام 2010 ، عاد ليحقق معدل نمو أقل في عام 2011، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة خلال عام 2011 نموا بلغ 3.9% مقابل معدل نمو بلغ 5.3% عام2010 ،[2] أما في عام 2012 و 2013 فقد سجل على التوالي 3.2% و3.0%، وذلك بالرغم من الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية

[1] Cypriot financial crisis: its causes and impact on financial markets, disponible sur: www.ciim.ac.cy/news-events/entry/ Cypriot-financial-crisis- its-causes-and-impact-on-financial-markets.html, (télécharger le:15/10/2013).

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012، ص 2.

والاتحاد الأوروبي للحد من تداعيات أزمة الديون العمومية الأوروبية من خلال اتخاذ سلسلة من عمليات الإنقاذ للاقتصادات الأوروبية المتعثرة، إلا أن حالة عدم اليقين التي سيطرت على عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى، [1] أدت إلى استمرار التأثير السلبي للأزمة عام 2014. الذي قدر فيه النمو ب3.3%.[2] (الجدول رقم 2-3)

جدول رقم(2-4): تغيرات معدل النمو العالمي(2010-2016)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016
النمو العالمي	5.3	3.9	3.2	3.0	3.3	3.5	3.7

*توقعات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014.
- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، جانفي 2015.

ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.5% و 3.7% في الفترة 2015-2016، حيث سيؤدي انخفاض أسعار النفط الذي شهدته أسواق النفط العالمية منذ سبتمبر 2014، والمقدر ب55% -ويرجع هذا الانخفاض في جانب منه إلى ضعف الطلب في بعض الاقتصادات الرئيسية وخاصة اقتصادات الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، لكن الانخفاض الأكبر في أسعار النفط يشير إلى مساهمة مهمة من عوامل تتعلق بالعرض النفطي، بما فيها قرار منظمة أوبك الحفاظ على مستويات انتاجها رغم الارتفاع المطرد في إنتاج البلدان المنتجة غير الأعضاء في المنظمة ولاسيما الولايات المتحدة- إلى إعطاء دفعة للنمو العالمي على مدار العامين القادمين، عن طريق تعزيز القوة الشرائية والطلب الخاص في البلدان المستوردة للنفط، بحيث يفترض أن تحقق الحكومات قدرا أكبر من المكاسب الاستثنائية نتيجة انخفاض الأسعار، حيث يمكن استخدامها لدعم المالية العامة.[3]

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014، ص 2.

[2] صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، جانفي 2015.

[3] صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، جانفي 2015.

2. التضخم:

شهدت معدلات التضخم العالمية تغيرات عقب أزمة الديون الأوروبية، ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-5):معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية (2009-2015)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاقتصادات المتقدمة	0.1	1.5	2.7	2	1.4	1.5	1.6
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	5.4	5.9	7.3	6	5.8	5.5	5.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، التعافي يكتسب قوة لكنه يظل متفاوتا، أبريل 2014، ص 187.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم في مختلف الدول، وذلك في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011، بحيث بلغ التضخم في الدول المتقدمة 2.7 % مقابل 0.1% في عام 2009، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها، عودة السياسات المالية التوسعية ذات الآثار التضخمية لدى الاقتصادات المتقدمة، وكذلك قيام البنوك المركزية لتلك الدول بضخ السيولة في الاقتصاد للتغلب على الانكماش الذي تعانيه في أعقاب الأزمة المالية العالمية. كما ارتفع معدل التضخم في الدول النامية من 5.4% في عام 2009 إلى 7.3% في عام 2011، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الطلب بسبب ارتفاع في مستويات الدخل وارتفاع أسعار الغذاء والنفط، بالإضافة إلى التطورات السياسية في المنطقة العربية والتي أدت اختناقات في مستويات العرض لبعض السلع الرئيسية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم.[1]

كما عرفت معدلات التضخم العالمية انخفاضا ابتداءا من عام 2012، ليبلغ 2% مقابل 1.4% عام 2013 بالدول المتقدمة، وينخفض خلال نفس الفترة في الدول النامية من 6% إلى 5.8% وهذا

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012، ص 7.

راجع لتأثير سياسات التقشف التي انتهجتها الدول المتقدمة على مستويات الطلب العالمي وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الأقاليم الجغرافية.[1]

3. البطالة:

استمرت معدلات البطالة في الاقتصادات المقدمة خلال عام 2012 عند مستوياتها المرتفعة التي سجلتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية (نحو 8.0%) ، وهذا المعدل يزيد بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة مع متوسط المعدل السائد خلال السنوات الثلاث السابقة للأزمة المالية العالمية (نحو 5.5 في المائة خلال الفترة2006-2008). وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها كافة الدول المتأثرة بالأزمة وخاصة الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو، والتي تضمنت تقديم حزم مالية تنشيطية لخلق فرص عمل جديدة والحد من تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي، إلا أن أزمة الديون السيادية الأوروبية قد حدت كثيرا من انعكاس هذه الجهود على القطاع الحقيقي بل زادت من الأوضاع سوءاً، لتتفاقم مشكلة البطالة في تلك الدول، فقد حالت الأزمة دون خلق فرص عمل جديدة بل وامتدت أثارها إلى قيام العديد من دول المنطقة بتقليص عدد العاملين في الدوائر الحكومية لضبط الإنفاق العام .وفي هذه الإطار لم يتجاوز معدل نمو التوظف بالدول المتقدمة، نسبة 0.6% خلال عام 2012 ، كما تشير البيانات إلى انخفاض هذه المعدل في كل المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كما أن الانخفاض كان أكثر حدة في دول منطقة اليورو،[2] حيث بلغت نسبة البطالة فيها 12.1% عام 2013 مقابل 11.4% في عام 2012، وهو أعلى معدل بطالة في الدول المتقدمة على الإطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة، مما يعكس تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي فيها. وهذا نتيجة لإتباع سياسات التقشف المتبعة لمواجهة الأزمة.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014، ص8.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2013، ص8.

أما معدلات البطالة في كل من اليابان والمملكة المتحدة وكندا فقد سجلت 4% و 7.6% و 7.1% على التوالي خلال عام 2013، مقابل معدلات بلغت 4.3% و 8% و 7.3% على الترتيب خلال عام 2012.[1]

4. التجارة الدولية:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمات الاقتصادية العالمية، حيث كان لظروف تراجع معدلات النشاط الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة أثراً سلبياً على التجارة الدولية نظر اً للأهمية الاقتصادية الكبيرة للاتحاد الأوروبي في هيكل التجارة الدولية، ومن ثم فإن تداعيات السياسات التقشفية المتبعة كان لها أثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي ومن ثم على التجارة العالمية.

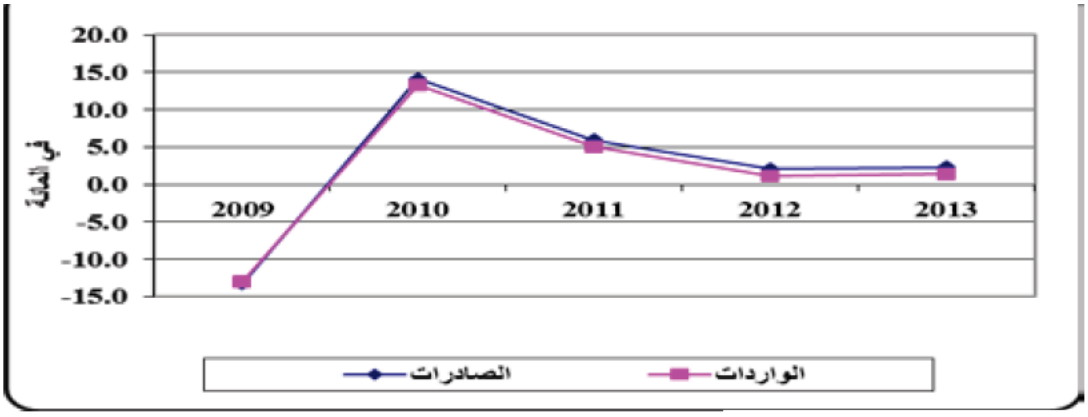
فمع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية انتعشت التجارة الدولية بشكل كبير عام 2010 ، إلا أن أزمة الديون الأوروبية ألقت بظلالها على التجارة الدولية في السلع والخدمات، حيث انخفض معدل نمو حجم التجارة العالمية ليبلغ % 6.3 في عام 2011 مقابل % 14.3 في عام 2010 ، أي أن معدل نمو حجم التجارة الدولية لعام 2011كان أقل من نصف معدل نموها في عام 2010[2] ،كما بلغ 2.8% في عام 2012 و3% في عام 2013، وقد جاء هذا التراجع انعكاسا لحالة الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو التي ألمت بالعديد من اقتصادات الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، فضلا عن تأثر التجارة بالدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى سلبا بحالة الركود في هذه المجموعة باعتبارها الشريك التجاري الأكثر أهمية للبلدان النامية .ومن جهة أخرى، فقد ساهم لجوء العديد من الدول الأوروبية لتشديد إجراءات الحماية على وارداتها باعتباره الوسيلة الأسهل، من وجهة نظر حكومات تلك الدول، لدعم الصناعات المحلية في مواجهة الأزمة التي تمر بها، في تعميق الخلل في التجارة الدولية بشكل عام.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014، ص9.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012، ص 7.

على مستوى الدول المتقدمة كمجموعة، انخفض معدل نمو صادراتها ليبلغ نحو % 1.8 مقابل % 5.9عام 2011، كما انخفض معدل نمو وارداتها ليبلغ % 0.6 عام 2012 مقابل 5% عام2011 . ونظرا لأن أسواق الدول المتقدمة هي المستقبل الرئيسي لصادرات الدول النامية فقد أثر معدل نمو اقتصادات وتجارة الدول المتقدمة على تجارة الدول النامية، حيث انخفض معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو% 2عام 2012 مقابل% 6.3 عام 2011 ، كما تراجع معدل نمو وارداتها من% 9.5 خلال عام 2011 ليقتصر على نحو 4.6% عام 2012 .[1]

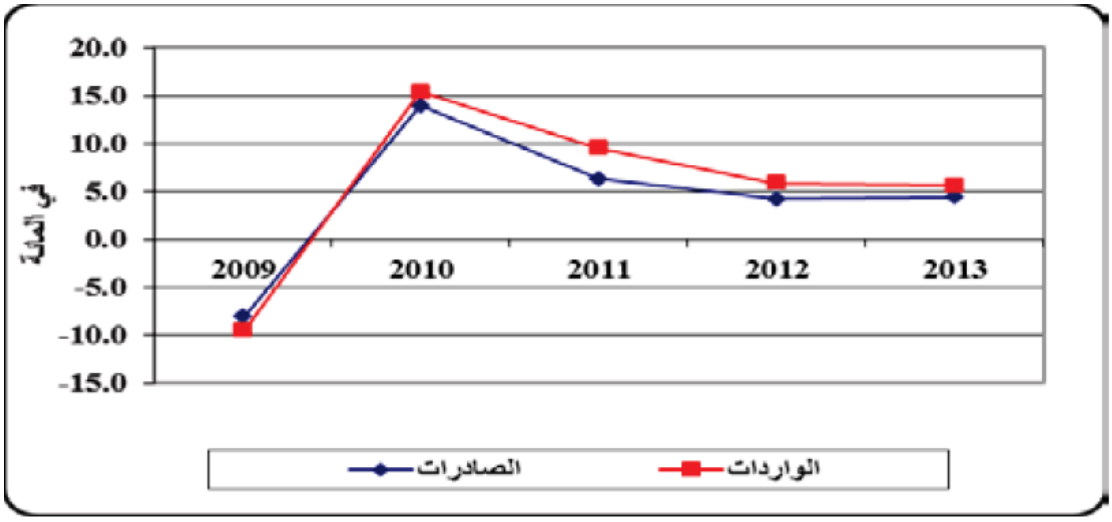
الشكل رقم(2–4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة (2009–2013)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014، ص10.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2013، ص 9-10.

الشكل رقم(2-5): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى (2009-2013)



المصدر: المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الحلول المتخذة لعلاج الأزمة

نظرا لخطورة الأزمة المالية وارتفاع مستويات الدين العمومي في منطقة اليورو، حاول زعماء الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات لعلاج الأزمة والحد من آثارها، والتي سنتطرق لها فيما يلي:

أولا_إنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي(EFSF):

صندوق الاستقرار المالي الأوروبي هو شركة وافق على تأسيسها دول منطقة اليورو يوم 09 ماي 2010، وأدرجت في اللوكسمبورغ بموجب القانون اللوكسمبورغي في 07 جوان 2010، والهدف من الصندوق هو الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي من خلال تقديم مساعدات مالية مؤقتة للدول الأعضاء في منطقة اليورو إذا لزم الأمر.

في 24 جوان، وافق رؤساء الحكومات على رفع القدرة الاقراضية للصندوق من 440 مليار يورو إلى 780 مليار يورو.

من أجل إنجاز مهمتها، صندوق الإنقاذ الأوروبي خول بإصدار سندات أو أدوات دين أخرى في السوق لجمع الأموال اللازمة لتوفير المساعدة المالية وهذا إلى غاية 30جوان 2013، فاعتبارا من 1 جويلية

2013، لم يعد يمكن للصندوق المشاركة في برامج تمويل جديدة أو الدخول في اتفاقيات قرض جديدة، وإنما يبقى نشطا في تمويل البرامج الجاري تنفيذها، وسيتم حله عندما تقدم جميع المساعدات المالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.[1]

ويوفر EFSF أنواع المساعدة التالية:[2]

- تقديم قروض للبلدان ذات الصعوبات المالية.
- إعادة رسملة المؤسسات المالية من خلال القروض للحكومات.
- تقديم المساعدة المالية الاحترازية في شكل خط ائتمان.
- شراء السندات من دولة عضو في صندوق الإنقاذ الأوروبي في أسواق الدين الابتدائية والثانوية.

وتمثلت المساعدات المالية التي قدمها الصندوق فيما يلي:

- تقديم المساعدة المالية لايرلندا: في 16 ديسمبر 2010 وافق مجلس الإيكوفين (البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي) على تقديم المساعدة المالية لايرلندا، ويتضمن برنامج تمويل ايرلندا:

-67.5 مليار يورو دعم خارجي: يضم 17.7 مليار يورو من EFSF (أول برنامج مساعدة مالية)، 22.5 مليار يورو من صندوق النقد الدولي، 22.5 مليار يورو من آلية الاستقرار المالي الأوروبي(EFSM)، و4.8 مليار يورو قروض ثنائية من بريطانيا(3.8 مليار يورو) الدنمارك (0.4 مليار يورو) السويد (0.6 مليار يورو).

-17.5 مليار يورو مساهمة ايرلندا (من وزارة الخزينة والصندوق الوطني لمعاشات التقاعد).

وفقا لبيان صدر في نوفمبر 2013 من قبل الايكوفين عقب استعراض برنامج التكيف الاقتصادي في ايرلندا، تم تنفيذ برنامج قوي وفعال، بحيث عزز آفاق النمو الاقتصادي، وأخذت معدلات البطالة في الانخفاض، كما تحسن القطاع المصرفي بشكل كبير، وعادت ايرلندا إلى إصدار سندات طويلة الأجل مما يعني أنها لم تعد بحاجة إلى التمويل الخارجي لتلبية احتياجاتها.

[1] European Financial Stability Facility, 21 january 2013 , EFSF, disponible sur: http://www.efsf.europa.eu/attachments/faq_en.pdf.
[2] European Financial Stability Facility, 28 July 2014 , EFSF, disponible sur: http://www.efsf.europa.eu/attachments/EFSF%20FAQ%202014-07-28.pdf

- برنامج تمويل البرتغال: في 17 ماي 2011، اتفقت مجموعة اليورو مع مجلس الايكوفين على تقديم المساعدة المالية للبرتغال، بهدف تحقيق الاستقرار المالي للبلد، وهي كالتالي:

– 78 مليار يورو من الدعم الخارجي، على مدى ثلاث سنوات، تضم: 26 مليار يورو من صندوق الاستقرار المالي الأوروبي(EFSF)، 26 مليار يورو من آلية الاستقرار المالي الأوروبي(EFSM)، 26 مليار يورو من صندوق النقد الدولي.

ثانيا–آلية الاستقرار المالي(ESM)[1]:

في أعقاب قرار المجلس الأوروبي في اجتماعه في 16–17 ديسمبر 2010 أنشئت آلية الاستقرار المالي، كمنظمة دولية أنشئت بموجب معاهدة وقعتها دول منطقة اليورو.

دخلت معاهدة آلية الاستقرار المالي حيز التنفيذ في 27 سبتمبر 2012، وافتتحت في 08 أكتوبر 2012. وقد حددت مهام آلية الاستقرار المالي كالتالي:

– إصدار سندات أو أدوات الدين الأخرى في السوق لجمع الأموال اللازمة ل تقديم قروض للبلدان في صعوبات مالية.

– التدخل في أسواق الدين الابتدائية والثانوية.

– العمل على أساس برنامج وقائي.

– إعادة رسملة تمويل المؤسسات المالية من خلال القروض للحكومات .

وقد حدد رأس المال المكتتب ب700 مليار يورو ، منها 80 مليار يورو رأس المال المدفوع من أجل توفير ضمانات إضافية للمستثمرين والحصول على أعلى تصنيف من وكالات التصنيف الائتماني، وحددت قدرة الإقراض لها 500 مليار يورو.

وكانت المساعدات المالية المقدمة مشروطة بتنفيذ برنامج التكيف الاقتصادي الكلي، والذي يضم الإجراءات التالية وهي في ثلاث مجالات رئيسية:

[1] European Financial Stability Facility ,28 July 2014 , EFSF, disponible sur: http://www.efsf.europa.eu/attachments/EFSF%20FAQ%202014-07-28.pdf

– إستراتيجية ضبط الأوضاع المالية، مدعومة بتدابير مالية هيكلية، تهدف إلى وضع نسبة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي على مسار نزولي في المدى المتوسط.

– إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو، وخلق فرص عمل، وتحسين القدرة التنافسية.

– الاستقرار في القطاع المالي على أساس إعادة الرسملة وتخفيض الديون.

ثالثا–سياسة التقشف:

التقشف هو لجوء الدولة إلى إتباع سياسات مالية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن بين الإنفاق العام للدولة وإيراداتها العامة باستخدام الأدوات المعلومة للسياسة المالية مثل رفع الضرائب بكافة أشكالها أو زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة، وهذه تؤثر على مستويات الدخول المتاحة للجمهور أو صافي أرباح الشركات وهو ما يؤدي إلى خفض الإنفاق بشكليه الاستهلاكي والاستثماري.

أو أن تلجأ الدولة إلى خفض الإنفاق العام بأشكاله المختلفة مثل الإنفاق على البنى التحتية أو الإنفاق على المشروعات العامة، والميزانيات التي تخصصها الدولة لمدفوعات الدعم أو مساعدات الأسر منخفضة الدخول، أو أن تقوم الدولة بخفض أجور العاملين في الخدمة المدنية أو غيرها من أشكال الإنفاق العام المؤثر، وتهدف هذه الإجراءات إلى رفع درجة السيولة التي تتمتع بها الحكومة وتقليل درجة اعتمادها على الاقتراض بكافة أشكاله، وتتم هذه العمليات من الخفض الاختياري للإنفاق العام بهدف السيطرة على العجز في الميزانية العامة للدولة، والسيطرة على نمو الدين العام ورفع تنافسية الاقتصاد المحلي ورفع مستويات نموه الاقتصادي.

وقد ترتب على مشكلة الديون السيادية في دول منطقة اليورو انطلاق المخاوف من استفحال مستويات تلك الديون وخروجها عن نطاق السيطرة إلى الحد الذي يمكن أن يهدد بإفلاس الدول المدينة، وهو ما أدى بها إلى إتباع سياسة التقشف.

لقد لعب صندوق النقد الدولي دورا حيويا في صياغة خطط التقشف ومراقبة عمليات تطبيقها من جانب الدول المدينة في الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن هدفه الأول كان ضبط أوضاع المالية العامة في الدول المضطربة، بينما تجاهل، أو على الأقل، قلل من أهمية الآثار المتوقعة على النمو وأسواق العمل في

هذه الدول، بالطبع هناك اتفاق بين الأطراف المشاركة في عمليات التعديل المالي مثل صندوق النقد الدولي والمجموعة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي بأن الدول الأوروبية لا بد وأن تعدل من هيكلها المالي، وأنه لضمان استقرار، أو ربما تخفيض مستويات دينها العام، تحتاج هذه الدول إلى تحسن كبير في مراكزها المالية لكي يتم تثبيت مستويات الدين.

لم يكن أمام الدول المضطربة ماليا في منطقة اليورو أي خيار سوى القبول بالوضع الراهن حيث فرض التقشف على الدول المدينة كسبيل لحصول تلك الدول على المساعدات المالية، وكشرط أساسي لتدخل البنك المركزي الأوروبي في السوق الثانوية للسندات لمساندة هذه الدول.[1]

ثالثا–برنامج شراء السندات الأوروبية(OMT):[2]

يعتبر برنامج شراء السندات الأوروبية، أحد أدوات تطبيق السياسة النقدية الخاصة بالبنك المركزي الأوروبي (وهو نوع من أنواع عمليات السوق المفتوحة) التي أعلن عنها في سبتمبر 2012، وهو يعني حقوق الشراء مباشرة من السوق الثانوي وبدون قيود ويطلق عليه "التعاملات النقدية المباشرة"، وهو برنامج غير محدد القيمة يستهدف شراء السندات ذات أجل من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، وكذا السندات طويلة الأجل التي بقي من عمرها ثلاث سنوات فأقل؛ والبنك المركزي الأوروبي هو الوحيد صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإدارة البرنامج وقيمة الشراء والحق في إلغاء عملية الشراء ووقف أو تعليق البرنامج كليا.

وحتى يتم تفعيل البرنامج يجب على الدولة التي تحتاج إلى هذا البرنامج أن تتقدم بشكل رسمي لطلب المساعدة من "صندوق الاستقرار المالي الأوروبي/آلية الاستقرار المالي" وبعد أن تحصل على الموافقة يقوم البنك الأوروبي بتفعيل البرنامج وشراء سندات تلك الدولة، ويشترط أن تخضع الدولة لإصلاحات مالية جادة وأن تلتزم بتلك الإصلاحات وفي حالة التقاعس يحق للبنك إيقاف البرنامج على الفور.

[1] محمد ابراهيم السقا، ما هو التقشف، متاح على، http://economyofkuwait.blogspot.com/2013/08/blog-post_7.html ، (تاريخ الاطلاع: 2013/06/20).

[2] محمد جلال، برنامج شراء السندات الأوروبي: هل هو برنامج إنقاذ حقيقي أم مجرد شراء للوقت؟، متاح على الرابط: http://www.icn.com ، (تاريخ الاطلاع: 2013/04/03).

ويقوم البنك الأوروبي بالإفصاح عن الحجم الإجمالي للبرنامج وقيمته السوقية بشكل أسبوعي، وعلى المستوى الشهري يتم الإفصاح عن أجل السندات المشتراة وماهية الدولة المشترى سنداتها.

رابعا–إنشاء اتحاد مصرفي أوروبي:

في 29 جوان 2012، أعطى قادة منطقة اليورو الضوء الأخضر لإنشاء ما أصبح يعرف عالميا بالاتحاد المصرفي الأوروبي، أو لتحويل السياسة المصرفية من المستوى الوطني إلى المستوى الأوروبي،[1] بحيث يستدعي التغلب على الأزمة إعادة تقييم البنيان الاقتصادي والمالي الذي ترتكز عليه منطقة اليورو. ويشير المنهج المشترك لبنوك المنطقة إشارة صحيحة إلى ضرورة تحقيق المزيد من التكامل وإقامة مؤسسات أقوى في المركز، فتقوية الاتحاد النقدي يعتبر عاملا حيويا لإنعاش التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود واستعادة فعالية السياسة النقدية عبر بلدان منطقة اليورو. وقد تم الاتفاق على إنشاء الآلية الموحدة للتسوية والصندوق الموحد للتسوية ليكونا بمثابة خطوات إضافية نحو إتحاد أكثر اكتمالا يمتلك أدوات أفضل للتعامل مع البنوك المتعثرة.[2]

[1] نيكولا فيرون، تحولات جذرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، مارس 2014، ص17.

[2] رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، المرجع السابق، ص12.

خاتمة الفصل الثاني:

تعتبر أزمة الديون السيادية امتحان صعب للاتحاد النقدي الأوروبي، فعلى الرغم من وجود اتفاقية ماستريخت وميثاق النمو و الاستقرار، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث الأزمة، وذلك لغياب الشفافية في الإفصاح عن الأرقام والإحصائيات المقدمة، إذ لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد، مما أدى إلى عدم السيطرة بشكل جيد على الأوضاع المالية والنقدية في منطقة اليورو.

إلا أن جهود الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي حالت دون انهيار منطقة اليورو، من خلال توفير الدعم المالي للدول المدينة، وفرض إجراءات هامة على مستوى السياسات المالية لهذه الدول.

الفصل الثالث:

تداعيات أزمة الدين العمومي الأوروبية على اقتصاديات دول المغرب العربي

تمهيد:

يعد الاتحاد الأوروبي شريك اقتصادي رئيسي ومهم لدول منطقة المغرب العربي، وهذا ما جعل هذه الأخيرة معرضة لانعكاسات أزمة الدين العمومية التي تعصف بمنطقة اليورو، على اعتبار أنها تلعب دورا مهما كمصدر للطاقة (الجزائر) وكذلك لكونها تعتبر مستوردا كبيرا فهي تمثل لدول منطقة اليورو سوقا استهلاكية كبيرة، ونظرا لعدم ارتباط دول منطقة المغرب العربي بالأسواق المالية الدولية، فإن الأزمة ستمس بعض القطاعات مثل الميزان التجاري، السياحة وغيرها، والتي هي موضوع هذا الفصل، والذي سنتطرق من خلاله إلى:

المبحث الأول: تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاد التونسي.

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة على الاقتصاد المغربي.

المبحث الأول: تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري

تأثر الاقتصاد الجزائري بأزمة منطقة اليورو، نظرا لارتباطه باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي من خلال المبادلات التجارية الخارجية التي تعرف نسبا مرتفعة، إضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وهو ما يجعله عرضة بشكل كبير للصدمات الخارجية.

المطلب الأول: الميزان التجاري في ظل أزمة الدين العمومي الأوروبية

شهد الميزان التجاري تغييرات كبيرة نتيجة أزمة الدين العمومي الأوروبية، وهذا نتيجة تضافر عدة عوامل، مرتبطة أساسا بتغيرات سعر صرف الدولار واليورو، وتغيرات سعر النفط على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بدرجة أولى كما ذكرنا سالفا.

أولا_تطور الواردات الجزائرية:

سنحاول تحليل الواردات الجزائرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2009-2014). (مليون دولار)

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السلع الغذائية	5863	6058	9850	9022	9580	11005
الطاقة والمحروقات	549	955	1164	2078	4385	2851
المواد الخام	1200	1409	1783	1839	1841	1884
منتجات 2/1 مصنعة	10165	10098	10685	10620	11310	12740
سلع التجهيز الزراعي	233	341	387	330	508	657
سلع التجهيز الصناعي	15139	15776	16050	13604	16194	18906
السلع الاستهلاكية غير الزراعية	6145	5836	7328	9997	11210	10287
المجموع	39294	40473	47247	47490	55028	58330

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، متاحة على الموقع الالكتروني:

http://www.algex.dz/content.php?artID=1600&op=544 ، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/03)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي الواردات الجزائرية تعرف ارتفاعا مستمرا من سنة 2009 إلى 2014، حيث بلغت سنة 2014 حوالي 58330 مليون دولار مقابل 55028 مليون دولار سنة 2013 أي ارتفعت بمعدل 6.34%، أما مقارنة بسنة 2010 فقد ارتفعت بمعدل 44.12%، هذه الزيادة في الواردات كانت نتيجة لتغير التركيبة السلعية كالتالي:

-**السلع الغذائية:** عرفت واردات السلع الغذائية ارتفاعا ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2014، مع انخفاض طفيف بين سنتي 2011 و 2012، لتعاود الارتفاع مرة أخرى، حيث بلغت سنة 2014 حوالي 11005 مليون دولار مقابل 6058 مليون دولار سنة 2010 أي بمعدل ارتفاع 81.66%، وتحتل واردات السلع الغذائية المرتبة الثالثة في هيكل الواردات في سنة 2014 بنسبة قدرها 18.87%.

-**الطاقة والمحروقات:** ارتفعت واردات الطاقة والمحروقات من 955 مليون دولار سنة 2010 إلى 4385 مليون دولار سنة 2013، في حين انخفضت سنة 2014 عن سنة 2013، حيث بلغت 2851 مليون دولار (-30.77%)، وهي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الواردات حوالي 4.88% سنة 2004.

-**المواد الخام:** عرفت ارتفاعا من 1409 مليون دولار سنة 2010 إلى 1884 مليون دولار سنة2014، وهي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الواردات 3.22% سنة 2014.

-**منتجات نصف مصنعة:** احتلت المرتبة الثانية في هيكل الواردات بنسبة 21.84% في عام 2014، حيث ارتفعت بنسبة 26.16% عن سنة 2010.

-**سلع التجهيز الفلاحي:** ارتفعت إلى 657 مليون دولار سنة 2014 مقارنة ب 341 مليون دولار في 2010.

-**سلع التجهيز الصناعي:** تحتل المرتبة الأولى في الواردات بمبلغ 18906 مليون دولار سنة 2014، بحيث تمثل نسبة 32.41% من إجمالي الواردات، كما عرفت ارتفاعا بنسبة 19.84% عن سنة 2010.

-**السلع الاستهلاكية غير الغذائية:** عرفت ارتفاعا مستمرا من 2010 إلى غاية 2013 حيث بلغت 11210 مليون دولار بمعدل ارتفاع 92.08% عن سنة 2010، في حين انخفضت سنة 2014 ب 8.23% عن سنة 2010.

- **الشركاء الاقتصاديين للجزائر من جانب الإيرادات:**

ترتبط الجزائر بعلاقات تجارية مع مجموعة مختلفة من الموردين، يتم توزيعهم على النحو التالي:

الجدول رقم(3-2): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة(2009-2014).

(الوحدة مليون دولار)

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوروبي	20772	20704	24616	26333	28724	29494
دول OCDE	6435	6519	6219	6160	6965	8443
باقي الدول الأوروبية	728	388	579	1652	1213	886
دول أمريكا الجنوبية	1866	2380	3931	3590	3466	3796
آسيا	7574	8280	8873	9538	10623	12576
الدول العربية	1089	1262	1760	1555	2414	1958
منطقة المحيط الهادي	2	-	-	-	-	26
دول المغرب العربي	478	544	691	807	1029	711
بلدان إفريقية	350	396	578	741	594	440
المجموع	39479	40473	47247	50376	55028	58330

Source : -Direction Générale des Douanes, Evolution de la balance commerciale de l'algerie -Années 2000 à 2013-, disponible sur : http://www.douane.gov.dz .

- Direction Générale des Douanes, statistique du commerce exterieur de l'Algerie (periode : Année 2014), disponible sur : http://www.douane.gov.dz.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أهم شريك اقتصادي للجزائر من جانب الواردات، فهو يحتل المرتبة الأولى بنسبة 50.56% سنة 2014، حيث بلغت حوالي 29494 مليون دولار، ومقارنة مع سنة 2010 فقد سجلت الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي تطورا بنسبة 42.45%.

ويحتل في المرتبة الثانية، دول آسيا بنسبة 21.56% سنة 2014، بحيث ارتفعت ب 51.88% مقارنة بسنة 2010، تليها بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 14.47%، أما الواردات من باقي بلدان العالم فهي ضئيلة.

- **تأثير تغير سعر صرف اليورو على الواردات الجزائرية:**

من خلال ما سبق، لاحظنا أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى كشريك اقتصادي من جانب الواردات، لذلك سندرس أثر تغير سعر صرف اليورو على ما تستورده الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقط، وذلك اعتمادا على الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار وتطور الواردات الجزائرية باليورو.

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعرصرف اليورو/الدولار	1.3948	1.3257	1.3920	1.2848	1.3281	1.3285
نسبة التغير(%)		6.91-	6.62	10.72-	4.33	0.04
الواردات (بالمليون يورو)	14821	15595	17312	21125	22392	23378
نسبة التغير(%)		5.2	11.0	22.0	6.0	4.4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-http://sdw.ecb.europa.eu.

-http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.pdf

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في الواردات باليورو، بحيث ارتفعت سنة 2010 عن سنة 2009 ب 5.2%، وارتفعت في 2012 مقارنة مع 2011 بحوالي 22.0%، وهذا راجع لانخفاض في تكلفة الواردات نتيجة لانخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار بـ 6.91% و 10.72% على التوالي.

أما ارتفاع الواردات سنة 2011 بنسبة 11.0% مقارنة بسنة 2010، وفي سنة 2013 ارتفعت بـ 6.0%، فهذا راجع لارتفاع في سعر صرف اليورو بـ 6.62% و4.33% على التوالي، الأمر الذي شكل عبئا على الاقتصاد الوطني نظرا للارتفاع في تكلفة الواردات من الاتحاد الأوروبي.

ثانيا_تطور الصادرات الجزائرية:

سنقوم بتحليل الصادرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2009-2014)

(الوحدة مليون دولار)

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السلع الغذائية	113	315	355	315	402	323
الطاقة والمحروقات	44128	55527	71427	69804	62960	60146
المواد الخام	170	94	161	168	109	110
منتجات 2/1 مصنعة	692	1056	1496	1527	1458	2350
سلع التجهيز الزراعي	-	1	-	1	-	2
سلع التجهيز الصناعي	42	30	35	32	28	15
السلع الاستهلاكية غير الزراعية	49	30	15	19	17	10
المجموع	45164	57053	73489	71866	64974	62956

Source : -Direction Générale des Douanes, Evolution de la balance commerciale de l'algerie -Années 2000 à 2013-, disponible sur : http://www.douane.gov.dz .

- Direction Générale des Douanes, statistique du commerce exterieur de l'Algerie (periode : Année 2014), disponible sur : http://www.douane.gov.dz.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات حوالي 97% من سنة 2009 إلى 2013، لينخفض سنة 2014 فيمثل 95.53%، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فهي تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، حيث بلغت سنة 2010 حوالي 1526مليون دولار (2.67% من إجمالي الصادرات) لترتفع سنة 2014 فتمثل 4.46% من إجمالي الصادرات، وهي تتكون أساسا من المنتجات النصف مصنعة والتي تمثل نسبة 3.73%، تليها المواد الغذائية بنسبة 0.51%، المواد الخام ب 0.17%، سلع التجهيز الصناعي 0.023% والسلع الاستهلاكية غير الغذائية 0.015%.

ونظرا لأن الصادرات ترتكز أساسا على قطاع المحروقات، فسنحاول تحليل مدى تأثير تغيرات سعر النفط على إجمالي الصادرات، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور إجمالي الصادرات الجزائرية وأسعار النفط خلال الفترة(2009-2014)

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات(بالمليون دولار)	45194	57053	73489	71866	64974	62956
نسبة التغير(%)		26.24	28.80	2.20-	9.64-	3.10-
سعر النفط(سعر البرميل بالدولار)	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38	99.6
نسبة التغير(%)		28.86	45.79	1.26-	1.9-	11.28-

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

-الجدول رقم (3-4).

-OPEC, Annual stistical bellitin 2014, p 82.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات وتغيرات سعر النفط، حيث أنه عند ارتفاع سعر النفط من 80.3 دولار سنة 2010 إلى 112.92 دولار سنة 2011، ارتفعت الصادرات من 57053 مليون دولار إلى 73489 مليون دولار، في حين أن الانخفاض في الصادرات سنة 2014 مقارنة بسنة 2011 (بنسبة -14.33%)، كان راجع إلى انخفاض حاد في أسعار النفط التي بلغت سنة 2014 في المتوسط حوالي 99.6 دولار، بحيث بدأت الأسعار في الانخفاض منذ شهر سبتمبر 2014، لتبلغ أدنى حد لها في ديسمبر عند 62.9 دولار للبرميل، وتعود أسباب انخفاض أسعار النفط أساسا إلى استمرار المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، إضافة إلى وفرة الإمدادات التي كان مصدرها الولايات المتحدة من خلال الطفرة الإنتاجية من حقول ما يعرف بالنفط الصخري، هذه الطفرة أدت إلى إغراق السوق وخلق فائض في العرض يقدره بعض المحللين 1 مليون برميل يوميا، هذا إلى جانب قرار منظمة الأوبك بعدم خفض الإنتاج، [1] أما من جانب الطلب، فقد أدى دخول عدد من الدول المستهلكة الكبرى دائرة الركود كروسيا بفعل تكلفة حربها على أوكرانيا التي

[1] عبد الكريم اليوسف، صدمة أسعار النفط... 2015 "عام صراع الحصص"، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد7763، 2015/01/12، متاح على الرابط: http://www.aleq.com

بدأت تنعكس الاقتصاد الروسي، والصين التي انخفضت معدلات نموها نتيجة لتباطؤ النمو في الناتج الصناعي، ومنطقة اليورو التي لاتزال تعاني من تبعات أزمة الديون السيادية؛ وفي الوقت نفسه كان لارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دورا في حدوث هذا التراجع.[1]

المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل أزمة الديون الأوروبية

تستخدم السياسة المالية من قبل الحكومات لتحقيق أهداف تتمثل في دعم النمو الاقتصادي وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد والحفاظ على استقرار الإطار الاقتصادي الكلي، مستخدمة في ذلك أدوات تتكون من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة. وسنحاول في هذا المطلب معرفة مدى تأثر السياسة المالية في الجزائر بأزمة اليورو.

أولا_تطور الموازنة العامة في الجزائر:

سندرس تطور الموازنة العامة في الجزائر من خلال دراسة كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة.

- **الإيرادات العامة:** عرفت الإيرادات العامة في الجزائر تغييرات بسبب التطورات الخارجية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وللوقوف على هذه التغييرات سنحاول تحليل مكونات الإيرادات العامة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2009-2014)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيرادات المحروقات	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	1577.70
إيرادات خارج المحروقات	1263.3	1487	1810.4	2155	2262.8	2640.50
هبات	0	0	0	0	0	0
المجموع	3676	4392.9	5790.10	6339.30	5940.90	4218.20

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص220.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، جانفي 2015، ص1، متاح على الرابط:www.oapecorg.org

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت ارتفاعا من سنة 2009 إلى 2012، بحيث ارتفعت من 3676 مليار دج إلى 6339.3 مليار دج (أي بنسبة 72.54%) وهذا راجع في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات النفطية من 2412.7 مليار دج إلى 4184.3 مليار دج نتيجة لارتفاع أسعار النفط. كما عرفت الإيرادات انخفاضا ابتداءا من سنة 2013 و 2014، بحيث انخفضت بنسبة 33.45% مقارنة بسنة 2012، وهذا راجع إلى انخفاض في الإيرادات النفطية بنسبة 62.30%. أما بالنسبة للإيرادات غير النفطية فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 77.47% بين عامي 2010 و 2014، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة إيرادات الضرائب، خاصة الضرائب على الدخل والأرباح المرتبطة بزيادة الأجور ومعدلات ضريبة الدخل التصاعدية .

- **النفقات العامة:** سنحاول تحليل النفقات العام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تطور النفقات العامة في الجزائر بين (2009-2014)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق الجاري	2300	2659	3879.20	4782.60	4204.30	4715.50
الإنفاق الرأسمالي	1946.30	1807.90	1974.4	2275.50	1887.80	2941.70
المجموع	4246	4466.90	5853.6	7058.10	6092.10	7656.20

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص219.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2009 إلى 2014، بحيث ارتفعت من 4246 مليار دج إلى 7656.20 مليار دج، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية من 2300 إلى 4715.5 مليار دج، والتي تمثل حوالي 61.60% من إجمالي النفقات سنة 2014، ويفسر هذا الارتفاع بالزيادة في نفقات الأجور والمرتبات والإعانات والتحويلات، ما يعكس جهود الحكومة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وسط الانتفاضات الشعبية في المنطقة.

- **رصيد الموازنة العامة في الجزائر**: لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال(200-2014)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات الإجمالية	3676	4392.9	5790.10	6339.30	5940.90	4218.20
النفقات الإجمالية	4246	4466.90	5853.6	7058.10	6092.10	7656.20
رصيد الموازنة	570-	74-	63.5-	718.80-	151.20-	3438-

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة يعرف عجزا مستمرا من سنة 2009 إلى 2014، بحيث بلغ أقصاه سنة 2014 بـ 3438 مليار دج، ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاد في النفقات الجارية إضافة إلى انخفاض عائدات البترول التي بلغت أدنى مستوى لها في سنة 2014 منذ بداية أزمة الديون الأوروبية.

ثانيا_صندوق ضبط الإيرادات: إن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات قد تم خلال سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، وذلك من أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط، وقد تم تأسيسه من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000.[1]

وفيما يلي ندرس تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، وهذا من خلال الجدول التالي:

[1] بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، أيام7-8 أفريل 2008، ص7.

الجدول رقم (3-9): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2009-2014) (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموارد:						
-رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	4280.072	4316.465	4842.837	5381.703	5633.752	7005.169
-فائض قيمة الجباية البترولية	400.675 0	1318.310 0	2300.320 0	2535.309 0	2062.231 0	2023.757 0
-تسبيقات بنك الجزائر						
الاستخدامات:						
-تمويل عجز الخزينة العمومية	364.282 0	791.938 0	1761.455 0	2283.260 0	2132.471 0	1802.562 0
-سداد أصل الدين العمومي	0	0	0	0	0	0
-التسديد المسبق للمديونية الخارجية	4316.465	4842.837	5381.703	5633.752	5563.512	7226.364
-رصيد الصندوق إلى 2014/12/31						

Source :www.mf.gov.dz

لمعرفة دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة، يستلزم الاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-9) والجدول التالي:

الجدول رقم (3–10): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة من دون فائض قيمة الجباية البترولية للفترة (2009–2015) (الوحدة مليار دينار جزائري)

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة للدول: من دون فائض قيمة إيرادات الجباية البترولية	3275.325	3074.60	3489.80	3804.30	3878.7	2194.44
النفقات الإجمالية	4246	4466.90	5853.6	7058.10	6092.10	7656.20
رصيد الموازنة من دون فائض قيمة إيرادات الجباية البترولية	970.657-	74-	63.5-	718.80-	151.20-	3438-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الجدول رقم (3-8).
- الجدول رقم (3-9).
- بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، أيام7-8 أفريل 2008، ص9.

من خلال الجدول نلاحظ أن الحكومة استخدمت من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، هذا العجز الناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات البترولية، وقد خصص مبلغ 1802.562 مليار دج لتمويل عجز الموازنة لسنة 2014.

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر تواجه تحدي ذو شقين: تعبئة المزيد من الإيرادات وترشيد النفقات.

من جانب الإيرادات، الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، والتي تتقلب مع تقلب أسعار النفط التي عرفت انخفاضا في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى الأفق الزمني القصير نسبيا للموارد الهيدروكربونية، بحيث من المتوقع أن تنفد احتياطيات النفط الخام خلال 20 عاما، واحتياطيات الغاز في 55 عاما، وهو ما يتطلب المزيد من الاستثمارات لتعزيز قدرة إنتاج الحقول القائمة، وتوسيع احتياطيات النفط والغاز من خلال الاستكشاف إضافة إلى زيادة تعبئة

الإيرادات غير النفطية؛ أما من جانب النفقات فيجب على الجزائر احتواء النفقات الجارية مع الحفاظ على الإنفاق الرأسمالي لتعزيز النمو.[1]

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاد التونسي

تمثل التجارة الخارجية في تونس أهم روابط تونس مع الخارج، وخاصة فيما يتعلق بالصادرات، حيث تلعب الصادرات دورا مهما في الرمو الاقتصادي وخاصة الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير التي تعتبر العامل المحدد للتوازن في الميزان التجاري التونسي، مما جعلها تتأثر بتراجع الطلب خلال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، إضافة إلى تأثر قطاع السياحة .

المطلب الأول: الميزان التجاري في ظل الأزمة الأوروبية

وللوقوف على تطورات الميزان التجاري التونسي نقوم بإدراج الجدول الآتي:

الجدول(3-11): تطور الميزان التجاري التونسي(2009-2014) (الوحدة بمليون دينار)

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الصادرات	19469.2	23519	25091.9	26547.7	27701.2	28406.7
نسبة التغير بـ %		20.8	6.7	5.8	4.3	2.5
الواردات	25877.6	31816.7	33695.4	38178.0	39509.4	42042.6
نسبة التغير بـ %		23.0	5.9	13.3	3.5	6.4
عجز الميزان التجاري	6408.4	8297.7	8603.5	11630.3	11808.2	13635.9

المصدر: -البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2013، ص 59.

-البنك المركزي التونسي، نشرية الظرف الاقتصادي، جانفي 2015، ص 49.

من خلال الجدول يتبين أن رصيد الميزان التجاري التونسي في عجزا مستمرا من سنة 2009 إلى 2014، حيث بلغ هذا العجز 6408.4 ملايين دينار في سنة 2009، و8297.7 مليون دينار سنة 2010 أي بزيادة قدرها 29.50%، وبلغ سنة 2014 حوالي 13635.9 مليون دينار أي ارتفع بنسبة 64.33% مقارنة بسنة 2010، وبنسبة 15.5% مقارنة بسنة 2013، وذلك نتيجة

[1] IMF County Report, Algeria selected issues, No.14/342, December 2014, p:3,6.

تباطؤ الصادرات (2.5%مقابل 4.3% في سنة 2013) وتسارع الواردات (6.4% مقابل 3.5%).

وفيما يتعلق بالتحليل القطاعي للصادرات التي بلغت 28406.7 مليون دينار سنة 2014، فإنه يظهر ازدياد مبيعات الصناعات المعملية ب 8.7% حيث تيسر هذا التطور بالخصوص بتسارع مبيعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية (11.7% مقابل 6.7% في سنة 2013)، فيما عرفت صادرات قطاع النسيج والملابس والجلود تباطؤا (3.8% مقابل 5% سنة 2013). وبالنسبة للقطاعات المعملية الأخرى، فإن تباطؤ المبيعات التي تطورت بنسبة 8.5% مقابل 12.3% قبل سنة يعود بالخصوص إلى انخفاض الطلب المتأتي من السوق الليبية (19.8%).

أما بالنسبة لقطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته الذي لم يستعد بعد نسقه الاعتيادي للنشاط، فإن صادراته ما تزال تعاني من تأثيرات الاضطرابات الاجتماعية على مستوى مواقع الإنتاج ونشاط نقل الفسفاط الخام عبر السكك الحديدية، لتسجل على هذا الأساس انخفاضا بنسبة 2.4% في سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2013، كما أن صادراته قد عرفت هبوطا يفوق 50% قياسا بـ 2010. في حين عرفت صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية انخفاضا (16.2%).[1]

وفيما يتعلق بالواردات، سجلت كافة مجموعات المواد نموا في سنة 2014، حيث عرفت على وجه الخصوص مشتريات مواد الطاقة تسارعا (8.9% مقابل 5.8 سنة 2013) تبعا لارتفاع الواردات من الغاز الطبيعي (35.8%) نتيجة التأثير المتزامن لانخفاض الإنتاج الوطني ب 8.3% وارتفاع الاستهلاك المحلي من هذا المنتوج (1.8%). [2]

أما بالنسبة لواردات المواد الأولية ونصف المصنعة، فقد ارتفعت كذلك (6.6% مقابل 1.8% سنة 2013) تبعا بالخصوص لازدياد مشتريات الحديد والفولاذ (10.2%) فضلا عن القطن والأقمشة والخيوط (11.9%)، وهذا بعدما عرفت تباطؤا سنة 2013 ب 1.8% مقارنة بسنة 2012 (5.3%).

وفيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية فقد شهدت تباطؤا سنة 2013 بحيث ارتفعت بنسبة 5.9% مقابل 12% سنة 2012، وفي سنة 2014 تطورت بنفس النسبة تقريبا مقارنة ب 2013 (5%)، وشملت

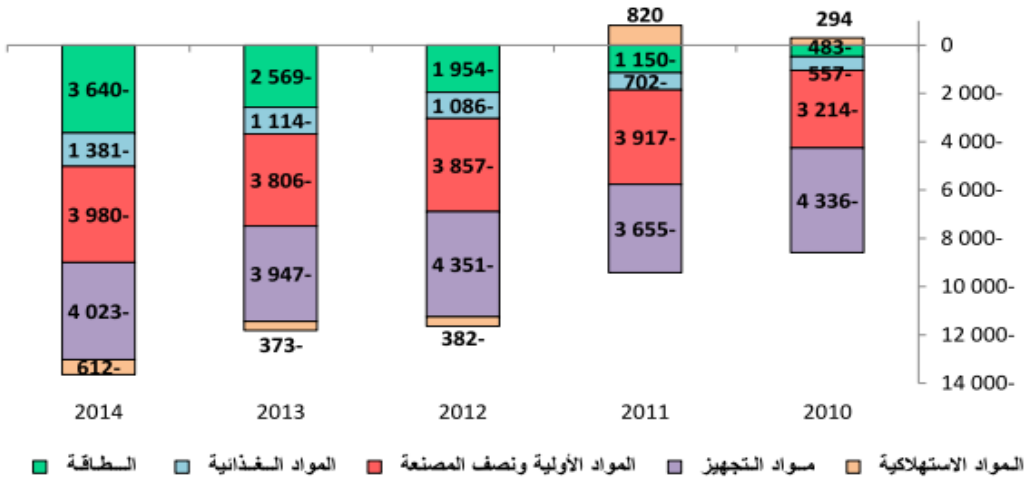
[1] البنك المركزي التونسي، نشرية الظرف الاقتصادي، جانفي 2015، ص 28-29.

[2] البنك المركزي التونسي، نشرية الظرف الاقتصادي، المرجع السابق، ص 29.

هذه الواردات بالأساس منتوجات النسيج (3.3 مليارات دينار) والسيارات الخاصة (1.3 مليار دينار) والمواد الصيدلانية (1 مليار دينار).[1]

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): تطور رصيد الميزان التجاري التونسي حسب مجموعات المواد (2010-2014)



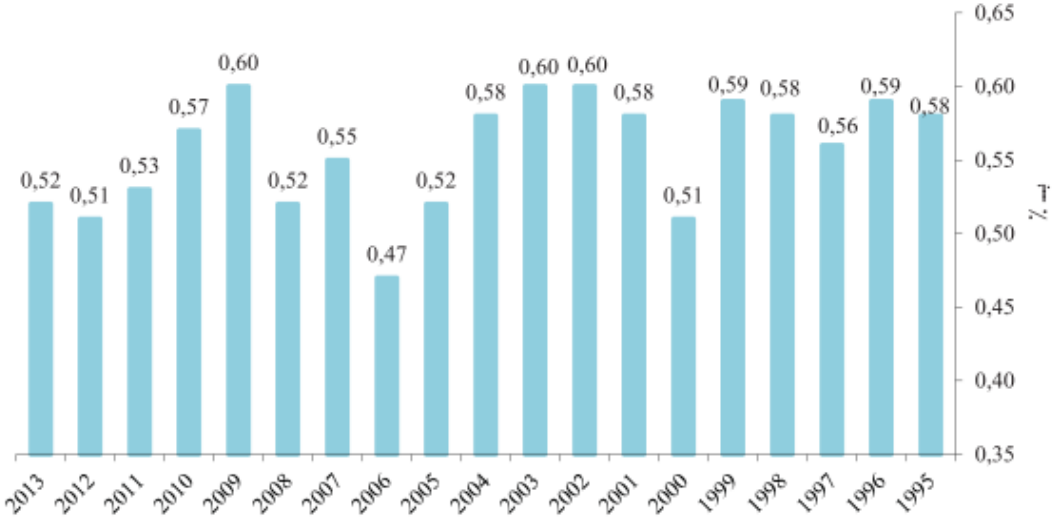
المصدر: البنك المركزي التونسي، نشرية الظرف الاقتصادي، المرجع السابق، ص28.

وقد تأثرت حصة الصادرات من السوق لتونس مع البلدان الرئيسية للاتحاد الأوروبي، بحيث سجلت انخفاض سنة 2010 ب 0.03% لتبلغ 0.57%، وبلغت سنة 2012 حوالي 0.52%، لتتحسن سنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 0.01%، لتحتل بذلك المركز الحادي عشر مع عينة تم اختيارها ضمن أهم البلدان المنافسة، علما أن المراتب الثلاث الأولى تحتلها الصين تليها تركيا والهند، بحصص من السوق قدرها 12.59% و2.14% و1.64% على التوالي،[2] ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي:

[1] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2013، ص ص:61-62.

[2] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2013، المرجع السابق، ص 86.

الشكل رقم (3-2): تطور حصة الصادرات من السوق لتونس مع البلدان الرئيسية للاتحاد الأوروبي



المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2013، ص 86.

لقد كان لتراجع الطلب المتأتي من بلدان منطقة اليورو وهي البلدان الشريكة الرئيسية لتونس وذلك نتيجة استمرار آثار أزمة الدين العمومي، تأثيرا كبيرا على نمو الصادرات التونسية وهو ما أدى إلى تدهور الميزان التجاري.

المطلب الثاني: تأثر قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس بالأزمة

أولا-قطاع السياحة في تونس:

عرف قطاع السياحة في تونس تأثرا بالغا بأزمة اليورو، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور المقابيض السياحية في تونس بالعملات الأجنبية خلال الفترة(2010-2014)



المصدر: البنك المركزي التونسي، نشرية الظرف الاقتصادي، المرجع السابق، ص10.

من خلال الشكل يتضح أن عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي والذي ساد في 2010 و2011 قد أثر بشدة على مؤشرات النشاط السياحي، إذ تراجعت وفود غير المقيمين بنسبة 30.7 بالمئة وهو تراجع شمل بالخصوص الأوروبيين - 44.1% وبدرجة أقل المغاربيين -18.6% وبالترابط مع ذلك انخفضت المقابيض السياحية بنسبة 32.9% في سنة 2011 لتبلغ قرابة 2.4 مليار دينار.

وفي سنة 2014، عرفت تدفقات السياح التي بلغت 6.1 ملايين سائح انخفاضا ب 3.2% و12.1% بالمقارنة مع سنتي 2013 و2010، على التوالي. وقد شمل هذا التراجع الجنسيات الأوروبية (-3%) وخاصة الفرنسيين (-6.1%) والمغاربية (-4.2%) وبالأساس اللبيين (-21.3%).

بيد أن المقابيض السياحية بالعملة الأجنبية التي بلغت حوالي 3576 مليون دينار قد تدعمت بفعل الانخفاض الحاد لسعر صرف الدينار مقابل أهم العملات في سنة 2014 حيث أقفلت السنة بارتفاع قدره 11% بالمقارنة مع سنة 2013 و1.5% قياسا بسنة 2014.

وقد كان هذا الانخفاض أكثر حدة خلال النصف الأول من 2011 ب-37.9%،[1] وتعكس هذه النتائج التأثر الشديد بالتوترات الاجتماعية وتدهور المناخ الأمني، إضافة إلى تأثير أزمة الدين العمومي على أداء السوق الأوروبية، هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فهي تعكس تراجع القدرة

[1] البنك المركزي التونسي، نشرية الظرف الاقتصادي،المرجع السابق. ص11.

التنافسية للمنتوج السياحي التونسي خلال العقد المنقضي. ولا تزال الجهود مبذولة قصد دعم هذا القطاع حيث تم بالخصوص، الشروع في إستراتيجية جديدة لتطوير السياحة التونسية بحلول سنة 2016. ونجد من بين المحاور الرئيسية لهذه الإستراتيجية تنويع العرض والترويج والتسويق والحوكمة وإعادة الهيكلة المالية للقطاع والتحكم في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال فضلا عن تطوير النقل الجوي.

وفي جانب مواز لسياحة الأفراد، واصلت المقابيض بعنوان العلاج الطبي النمو بنسق متدعم لتبلغ 172 مليون دينار وهو ما يعكس المؤهلات المتوفرة لتونس في مجال الخدمات الطبية والإجلاء الطبي وكذلك في ميدان العلاج بمياه البحر وسياحة الرفاه.[1]

كما تراجعت المقابيض في قطاع النقل وهو قطاع مرتبط بالنشاط السياحي بنسبة 19.3%، وهكذا سجل ميزان النقل عجزا قياسيا قدره 0.6 مليار دينار، وفي سنة 2014، سجل نشاط النقل الجوي انخفاضا ب 3.3% مقابل ارتفاع ب 4.2% في سنة 2014، ليبلغ عدد المسافرين حوالي 10.7مليون مسافر وذلك بالخصوص نتيجة تراجع الخطوط الدولية (- 4.1%) فيما سجلت الخطوط الداخلية ازديادا ب 14.8%.[2]

ثانيا–الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

سنحاول تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–12): تطور دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس (2009–2013)

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	2279	2165	1616	2504	1815

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2013، المرجع السابق، ص 69.

عرفت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس انخفاضا بنسبة 27.5% لتتراجع إلى مستوى 1815 مليون دينار في سنة 2013 مقابل 2504 مليون دينار في سنة 2012، وهي السنة

[1] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2013، المرجع السابق، ص ص:65-66.

[2] البنك المركزي التونسي، نشرية الظرف الاقتصادي، المرجع السابق، ص11.

التي اتسمت بعمليات التفويت لغير المقيمين في حصص من شركات صادرتها الدولة التونسية وذلك بمبلغ قدره 855 مليون دينار. ولولا احتساب هذه العمليات الظرفية، لكانت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ارتفعت بنسبة 10.1%.

وفي جانب آخر، مثل مناخ الترقب وعدم وضوح الرؤية بشأن الآفاق الاقتصادية وكذلك التوترات السياسية والأمنية، عوامل رئيسية أثرت سلبيا على استقطاب دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في سنة 2013 حين لم تمثل هذه الدفوقات سوى 2.4% من إجمالي الناتج المحلي. ويمكن تحليل دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع المستفيد، حيث نلاحظ أن قطاع الطاقة يستأثر بالجزء الأهم من هذه الدفوقات (60% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، وقد عرف هذا القطاع انتعاشة ملحوظة سنة 2013 (21.6%) لتبلغ الاستثمارات 1077 مليون دينار وذلك بعد التراجع المسجل خلال عامي 2012 و 2011 على التوالي ب 16.7% و19.3%. وفي المقابل عرفت الاستثمارات الموجهة إلى كافة القطاعات الأخرى في سنة 2013 تقلصا مقارنة بسنة 2012.

ودون اعتبار الطاقة، مكنت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس من إنجاز 390 مشروعا جديدا و208 مشاريع توسعة أو إعادة تهيئة، وقد أحدثت هذه المشاريع 9715 منصب شغل جديد، منها 8308 منصب في قطاع الصناعات المعملية.[1]

المطلب الثالث: الموازنة العامة في ظل الأزمة الأوروبية

لقد أدى تسارع الأحداث الاقتصادية في تونس إلى التأثير على الموازنة العامة للدولة سواء على جانب الانفاق العام أو الايرادات العامة وهو ما أدى إلى التأثير على رصيد الموازنة العامة.

- **أولا–موارد الموازنة العامة** : عرفت موارد الموازنة في تونس تغييرات عدة وللوقوف على هذه التغييرات سنحاول تحليل مكونات هذه الموارد من خلال الجدول التالي:

[1] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2013، المرجع السابق، ص ص:69-70.

الجدول رقم (3-13): تطور موارد الموازنة العامة في تونس (2010-2014)

(الوحدة مليون دينار)

السنة / الموارد	2010	2011	2012	2013	2014
-الموارد الذاتية والهبات	**14854.9**	**16620.0**	**18562.5**	**19992.5**	**20354.8**
-المقابيض الجبائية	12738.8	13667.8	15037.8	16321.8	18580.6
-المقابيض غير الجبائية	2116.1	2952.2	3524.7	3670.7	1774.2
-موارد الاقتراض	**2123.8**	**3731.0**	**4764.2**	**6428.4**	**6758.8**
-قروض داخلية	634.6	1335.2	1517.8	1843.1	3267.4
-قروض خارجية	1224.5	2395.8	3246.4	3436.2	3625.5
المجموع	16978.7	20351.0	23326.7	26420.9	27113.6

المصدر: -البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص ص: 46، 48.

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2014، ص ص: 45،46.

من خلال الجدول السابق نلاحظ هناك ارتفاع في موارد الموازنة، حيث عرفت ارتفاعا بنسبة 12.2% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، وبنسبة 15% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، وتم تسجيل هذا التطور من خلال العوامل التالية:

- السير الجيد للمبادلات الخارجية.
- الانتدابات والترفيع في الأجور، لاسيما في الوظيفة العمومية.
- تعبئة موارد استثنائية، تشمل الأملاك التي تمت حيازتها بطريقة غير مشروعة والهبات الخارجية والإدراج الجزئي ضمن الميزانية للمبلغ المتبقي من عائدات بيع شركة اتصالات تونس.
- تعبئة موارد في إطار دعم المجتمع الدولي لعملية الانتقال في البلاد التونسية من خلال برنامج دعم الميزانية وذلك من قبل البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والإتحاد الأوروبي للسنة الثانية تباعا فضلا عن تعبئة موارد من السوقين الماليتين الأمريكية والقطرية.
- كما عرفت المقابيض الجبائية ارتفاعا بنسبة 10% سنة 2012 مقابل 7.6% في عام 2011، ويعود هذا التطور بالخصوص إلى السير الجيد للضريبة على الدخل (10.3%) نتيجة الترفيع في الأجور وإحداث حوالي 85 ألف موطن شغل. وفي جانب آخر، سجلت الضرائب غير المباشرة ارتفاعا (15.2%) تبعا بالخصوص لنمو المعاليم الجمركية نتيجة ازدياد الواردات

وتحسن مردود الأداء على القيمة المضافة الناجم عن انتعاشة النمو الاقتصادي في سنة 2012.[1]

في حين عرفت الموارد في سنة 2014 تباطؤا ملحوظا لنسق نموها، حيث بلغت 27113.6 مليون دينار مقابل 26420.9 مليون دينار سنة 2013، ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تراجع المقابيض غير الجبائية، الناتج عن التحويل المنجز في سنة 2013 لقسط قدره 1 مليار دينار بعنوان إيرادات تخصيص شركة "اتصالات تونس" وتراجع مداخيل المساهمات بالنظر إلى الوضعية المالية الصعبة للمؤسسات العمومية وانخفاض المداخيل المتأتية من الأملاك المصادرة.

ثانيا–نفقات الموازنة العامة: تشمل نفقات الدولة على نفقات التصرف، نفقات التجهيز وصافي قروض الخزينة، وخدمة الدين العمومي.

- نفقات التصرف: سنحاول تحليل تغيرات نفقات التصرف من خلال الجدول التالي:

الجدول (3–14): تطور نفقات التصرف (2010–2014) (الوحدة مليون دينار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التصرف	10001.2	12502.6	14644.3	17446.1	17255.5

المصدر: –البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص 49.

– البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 47.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في نفقات التصرف من سنة 2010 إلى 2014، ويعود هذا التطور إلى ازدياد المرتبات والأجور، بالنظر إلى التأثير المتضافر لارتفاع مجموع الأجور وزيادة عدد الانتدابات في الوظيفة العمومية من جهة وارتفاع نفقات التعويض من جهة أخرى. ويجدر بالذكر أن المبلغ المتوقع للتعويض يبقى رهن مراجعة أسعار بعض المواد المؤطرة في السوق الداخلية وذلك علاوة على عدم تجاوز الفرضيات المعتمدة عند إعداد ميزانية الدولة، لاسيما تلك المتعلقة بأسعار الصرف وبسعر برميل النفط. وتنص هذه الفرضيات على أن كل ارتفاع أو انخفاض في سعر برميل النفط بدولار واحد من شأنه أن يؤدي إلى نفقات أو وفورات إضافية صافية قدرها 32 مليون دينار وأن كل انخفاض أو

[1] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص ص: 45، 47.

ارتفاع للدينار بـ 10 مليمات مقابل دولار واحد تترتب عنه تكاليف أو وفورات إضافية صافية تساوي 27 مليون دينار.[1]

- نفقات التجهيز وصافي قروض الخزينة: نقوم بتحليل التغيرات الحاصلة في نفقات التجهيز من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-15): تطور نفقات التجهيز وصافي قروض الخزينة (2011-2014)

(الوحدة مليون دينار)

السنة	2011	2012	2013	2014
نفقات التجهيز	4729.4	4768.4	4394.1	4801.1
صافي قروض الخزينة	88.2-	244.3-	171.5	379.2
المجموع	4640.7	4524.1	4565.6	5180.3

المصدر: -البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص 50.

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 47.

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التجهيز سجلت انتعاشة قدرها 9.3% بعد أن تراجعت بـ7.8% في سنة 2013، فقد مثلت 17.7% من إجمالي النفقات و 30.4% من مجموع إجمالي تكوين رأس المال، وهو ما يعكس، الجانب الطموح للتوقعات من جهة، والصعوبات خاصة الإدارية والاجتماعية التي تعيق إنجاز مختلف المشاريع المبرمجة، من جهة أخرى.[2]

- خدمة الدين: سنقوم بتحليل تطور خدمة الدين من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-16): تطور خدمة الدين (2011-2014)

السنة	2011	2012	2013	2014
الدين الداخلي	1013.4	1606.2	2176.5	3226.8
الدين الخارجي	2593.6	2220.0	2232.4	1628.7
المجموع	3607.0	4220.0	4408.9	4855.5

المصدر: -البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص 51.

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 49.

[1] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص ص: 48، 49.

[2] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 49.

سجلت النفقات المرصودة بعنوان تسديد الدين، أصلا وفوائد، تسارعا لنسق نموها في سنة 2014 (10.1% مقابل 7% في سنة 2013). ويعود هذا التطور بالخصوص إلى تواصل ارتفاع خدمة الدين الداخلي، لاسيما بعنوان تسديد أصل الدين (70.9%)، بيد أن هذا الازدياد قد خف بفعل تراجع التسديد بعنوان خدمة الدين الخارجي.[1]

المبحث الثالث: الاقتصاد المغربي في ظل أزمة الديون العمومية الأوروبية

تأثر الاقتصاد المغربي بأزمة الديون العمومية، وهذا نظرا لارتباطه الوثيق بمنطقة اليورو، من خلال قطاع التجارة، السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

المطلب الأول: الميزان التجاري في ظل أزمة الديون العمومية الأوروبية

سنحاول من تحليل تطور الميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-4): تطور الميزان التجاري المغربي(1998-2012)



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2014، ص14.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري المغربي في عجز مستمر ومتزايد، حيث أدى تباطؤ نمو قيمة الصادرات المحلية مقارنة مع الواردات في السنوات الأخيرة إلى تدهور العجز التجاري للمغرب، حيث تفاقم هذا العجز خمس مرات في 12 سنة الأخيرة، ليصل إلى 201 مليار درهم سنة 2012، بالرغم من الانخفاض المسجل خلال سنتي 2009 و 2010 على التوالي 148 و 151 مليار درهم، بسبب الانخفاض الحاد في الواردات مقارنة مع الصادرات، ولاسيما، مع الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، على المغرب وكذا على شركائه التجاريين الرئيسيين.

ويمكن تفسير العجز التجاري للمغرب خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2012 ، من جهة، بالزيادة في الواردات من منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية التي ترتبط قيمتها بتقلبات الأسعار وكذا بمعدلات

[1] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 49.

الصرف على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى، بأهمية واردات سلع التجهيز ارتباطا بديناميكية الاستثمار في الاقتصاد المغربي.

وباستثناء الطاقة والفوسفاط ومشتقاته، يبقى عجز الميزان التجاري مهما، مما يكشف عن وجود اختلالات هيكلية .وتغطي عائدات الفوسفاط ومشتقاته نسبة % 34 في المتوسط من واردات الطاقة والمواد الغذائية .وقد همت الزيادة في الأسعار على الخصوص المواد الطاقية والمواد الغذائية وكذلك الفوسفاط ومشتقاته.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن العملية الإنتاجية تعتمد بشكل كبير على الواردات، حيث عرفت نسبة ولوج الواردات السوق المحلية تزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ارتباطا أساسا بدخول مختلف اتفاقيات التبادل الحر حيز التنفيذ .وهكذا، أصبحت الواردات تغطي في المتوسط ما يقارب % 41,5 من السوق الداخلية بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز % 31,2 سنة2000.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقارب85% من الواردات تتشكل من واردات لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تتعلق ثلاثة أرباعها بالمنتجات الطاقية (25%) بمواد التجهيز (% 26) وأنصاف المنتجات (22%) والتي تظل ضرورية لمواكبة ديناميكية الاستثمار. وإجمالا يتطلب النسيج الإنتاجي استيراد ما يقارب % 46,7 من السلع الوسيطة و % 18 من السلع النهائية.

أما من جانب الصادرات، فإن ضعف أداء المغرب عند التصدير في مختلف الأسواق يرجع إلى عدة عوامل، حيث يظهر تحليل بنية الصادرات المغربية نقصا كميا ونوعيا في المنتجات الموجهة نحو التصدير، إذ تهيمن على الصادرات المغربية أنصاف المواد والمنتجات الاستهلاكية (أكثر من نصف إجمالي الصادرات) .وخلال سنة 2012، شكلت هاتان المجموعتان على التوالي حوالي % 29 و25%.

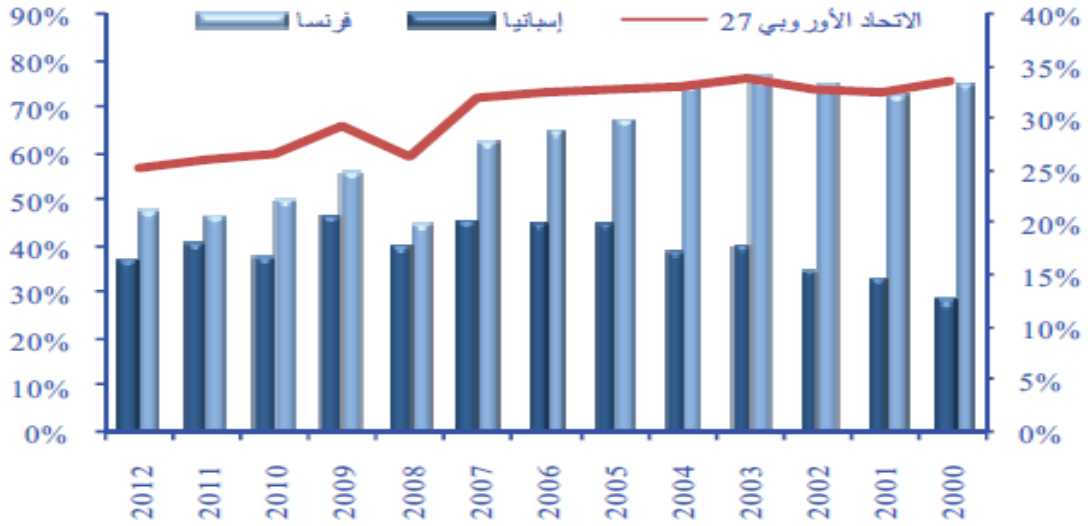
وتتشكل هاتان المجموعتان في غالبيتها حوالي ثلاثة أرباع من الأسمدة الطبيعية والكيماوية) (39,5%والحامض الفسفوري (% 27,2) والمكونات الالكترونية (% 8,5) في صنف أنصاف المواد، إضافة إلى الملابس الجاهزة (% 43,1) ومنتجات الحياكة (% 17,8) في صنف المنتجات الاستهلاكية النهائية .أما بخصوص التوزيع الجغرافي، فجزء هام من الصادرات يعتمد على السوق الفرنسية والإسبانية.

وهكذا، ترتبط أغلبية الصادرات المغربية بتغيرات أسعار السوق العالمية وكذا مستوى الطلب الموجه من طرف الشركاء التجاريين الرئيسيين .وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الصادرات التي تعتمد على

نظام القبول المؤقت دون أداء تشكل نسبة هامة من الصادرات المغربية الإجمالية .تمثل هذه الأخيرة أكثر من نصف إجمالي صادرات المنتجات الاستهلاكية (54 %) سنة 2012 وكما تمثل صادرات الملابس باعتماد نظام القبول المؤقت دون أداء وحدها 35,4 % من إجمالي المبيعات الخارجية لهذه المنتجات.

ومن ناحية أخرى، فإن تحليل بنية الصادرات المغربية حسب الوجهة يبين أنه على الرغم من تزايد انفتاح المغرب على الاقتصاد العالمي، فإنه لا يزال يتركز على الاتحاد الأوروبي كشريك رئيسي[1] .

الشكل رقم (3-5): تطور صادرات المغرب نحو الشركاء التجاريين الاوروبيين



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقرير الاقتصادي والمالي، المرجع السابق، ص18.

على الرغم من الانخفاض النسبي لحصة كل من فرنسا وإسبانيا على مدى السنوات القليلة الماضية، فلا يزال هذان البلدان يمثلان الشريكين الرئيسيين للمغرب بنسبة 20.5% و 18.2% على التوالي من إجمالي الصادرات المغربية مقابل 30% و20% على التوالي سنة 2005. وبعبارة أخرى، فإن مستوى نمو الصادرات في المغرب يعتمد بشكل كبير على تطور الوضعية الاقتصادية في هذين البلدين، وتمثل حصة هذين البلدين حوالي خمسي الإنتاج المغربي المخصص للتصدير، كما أن الطلب الموجه للمغرب من طرف هذين البلدين يظل في حد ذاته مرتبطا بوضعهما الاقتصادي.[2]

- **تطور أسعار المواد الأولية وسعر الصرف وتأثيرهما على الميزان التجاري المغربي:**

تراجعت أسعار المواد الأولية سنة 2013، بعدما سجلت تقلبا كبيرة خلال السنوات الماضية، نتيجة تباطؤ الطلب العالمي وتحسن مستويات العرض من المنتجات الأساسية، حيث تراجع مؤشر أسعار السلع الطاقية، بنسبة 2% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2013، مقارنة

[1] وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2014، ص ص: 14-18.

[2] وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقرير الاقتصادي والمالي، المرجع السابق، ص18.

مع نفس الفترة لسنة 2012، بسبب انخفاض أسعار النفط(- 3.4%)، كما انخفض أسعار المواد غير الطاقية بنسبة 7.1%. وهو ما أثر إيجابيا على الميزان التجاري الغذائي للمغرب، الذي شهد تحسنا بحوالي 3.4 مليار درهم، حيث بلغ العجز 3.7 مليار درهم نهاية شهر أوت 2013.كما تقلص الميزان التجاري الخاص بالطاقة بحوالي 3.6 مليار درهم ليبلغ 61 مليار درهم. وفي المقابل انخفضت صادرات الفوسفاط ب 4.8مليار دولار، مما أدى إلى تراجع العجز التجاري الإجمالي بنسبة 4.9 مليار درهم ليصل إلى 131 مليار درهم عند نهاية أوت 2013.

منذ بداية سنة 2013، شهدت أسواق العملات العالمية تقلبات مهمة مرتبطة بعدة عوامل كالشكوك المخيمة على الآفاق الاقتصادية والمالية لمنطقة اليورو.

و خلف تطور صرف اليورو بالنسبة للدولار تأثيرا كبيرا على سعر الدرهم نظرا لارتباط هذا الأخير بسلة مكونة من العملتين معا خاصة منها اليورو بحصة تناهز 80%، مقابل 20% بالنسبة للدولار، حيث تمكن هذه البنية من الحفاظ على استقرار نسبي تجاه العملة الأوروبية.

وفي هذا الخضم، سجل سعر الدرهم انخفاضا خلال الأشهر التسعة الأولى من 2013 بنسبة 0.5% بالنسبة لليورو مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، وارتفعت بنسبة 2.1% بالنسبة للدولار، وهو ما أدى إلى خفض العجز في الميزان التجاري بحوالي 1.5 مليار درهم حيث مكن ارتفاع قيمة الدرهم مقابل الدولار الأمريكي من تقليص ميزان المعاملات بالدولار بنحو 1.7 مليار درهم، في حين أدى انخفاض قيمة الدرهم مقابل اليورو إلى تدهور ميزان المعاملات باليورو بحوالي 225 مليون درهم.[1]

المطلب الثاني: السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة

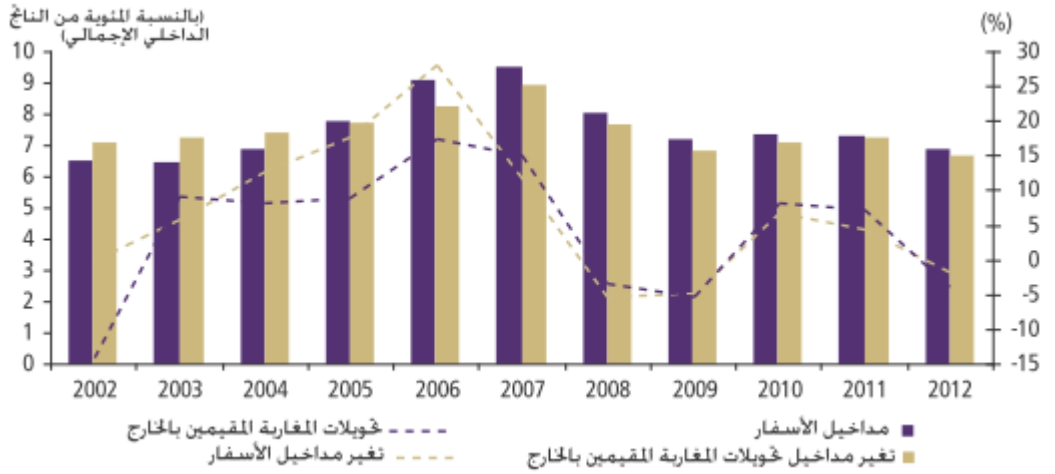
أولا_السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج:

سجلت عائدات السياحة نموا بواقع % 4,8 بدل % 6,8 سنة 2010 ، لتصل إلى 59,1 مليار درهم أو % 7,4 من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل % 8,2 في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة .ومن جهة أخرى، ارتفعت النفقات، البالغة 11 مليار، بنسبة 8% سنة 2011 فقد سجلت المدفوعات برسم السياحة، التي عرف حجمها نموا متواصلا منذ عدة سنوات، ارتفاعا بنسبة % 35 سنة 2011 مقارنة بالمعدل المسجل خلال الفترة 2006-2010. وبلغ رصيد الأسفار 48,1 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 4.1%، أي 6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

[1] المرجع نفسه، ص ص:7-14.

وقد انخفضت التحويلات الجارية الخاصة في 2012 بواقع 1.3% عن سنة 2011 لتصل إلى 63.5 مليار درهم، ارتباطا بتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بواقع 3.8% لتصل إلى 56.2 مليار درهم سنة 2012 مقابل 58.4 مليار درهم في 2011. وتمثل التحويلات القادمة من فرنسا 38.5%، إيطاليا 10% وإسبانيا 8.8%، وهي دول عرفت ارتفاعات مهمة في معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة.[1]

الشكل رقم(3-6): مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج



المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص78.

ثانيا_الاستثمار الأجنبي المباشر:

تأثر الاستثمار الأجنبي بالأزمة حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي بعد سنتين من النمو، لتسجل نسبة % 18 سنة2012 ، أي ما يعادل 1350 مليار دولار مقابل 1650 مليار دولار سنة 2011، ومن جهته يستقطب المغرب، 2.8 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية بزيادة 10.4% مقارنة بسنة 2011.

سجلت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب دون احتساب النفقات، زيادة قدرها % 10,4 سنة 2012، لتصل إلى 2,8 مليار دولار مقابل 2,6 مليار سنة 2011وبذلك بلغت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الخام للرأسمال الثابت % 9,2 وبلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر % 49,2 من الناتج الداخلي الخام، مقابل % 8,2 و % 44,4 على التوالي سنة 2011

[1] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص77.

وفيما يخص العائدات ، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب 32 مليار درهم سنة 2012، أي ما يعادل 3,7 مليار دولار، بزيادة % 23 مقارنة مع 2010.

ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر أن ما يقرب من ثلثي الاستثمار في المغرب مصدره فرنسا (% 39) والإمارات العربية المتحدة .(% 25) وشهدت الاستثمارات الواردة من فرنسا، أكبر دولة مستثمرة في المغرب، ارتفاعا بنسبة % 41 سنة 2012 ، لتبلغ 12,6 مليار درهم .

وبالنسبة للمغرب، تبقى آفاق استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة رهينة بتطور النشاط الاقتصادي العالمي، خاصة برامج الاستثمار القادمة من الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للمغرب .وتبقى هذه التوقعات واعدة في سياق يتميز بانتعاش اقتصادي معتدل في أغلب الدول المتقدمة.[1]

المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في المغرب

مكن الاختيار الطوعي لسياسة مالية توسعية لخدمة الاستثمار والتنمية ودعم القدرة الشرائية، في ظرفية اتسمت بصدمات خارجية قوية ومكلفة، المغرب من الحفاظ على استمرارية معدل نموه وتحسين تنقيطه على المستوى العالمي، رغم انعكاس ارتفاع أسعار المواد الأولية على كلفة المقاصة وبالتالي على العجز الموازني.

ويتضح من خلال قراءة تطور المالية العمومية، مواصلة التوطيد الميزاناتي نتيجة دينامكية الموارد والتحكم في المصاريف دون احتساب نفقات المقاصة. فقد سجلت المداخيل الجبائية ارتفاعا بنسبة 2.1% خلال سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009 ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لنمو الضرائب غير المباشرة التي أصبحت مساهمتها إيجابية بلغت 5.7%، والتي وازنت انخفاض الضرائب المباشرة التي كانت مساهمتها سلبية بنسبة 4.5% ومن جهتها، ارتفعت، مساهمة رسوم التسجيل، وكذا الرسوم الجمركية، خلال الفترة بين 2009 و2010 من -0.6% إلى 0.6% ومن -1.1% إلى 0.3% على التوالي.

عموما، يعزى تحسن مداخيل الدولة إلى تطور القواعد الضريبية (استهلاك الأسر والواردات).

وبالنسبة للنفقات، تعزى الزيادة المهمة المسجلة، خلال سنة 2010، إلى الارتفاع الحاد لأسعار المنتجات الطاقية في السوق العالمية. وقد نتج عن ذلك ارتفاع في النفقات العادية بنسبة 5.9% مقارنة مع سنة 2009.

[1] وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقرير الاقتصادي والمالي، المرجع السابق، ص ص:23-25.

وتتسم بنية النفقات العادية بأهمية النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات، حيث شكلت هذه الأخيرة 72.8% من إجمالي النفقات العادية خلال سنة 2010 مقابل 74% في سنة 2001. وقد شهدت حصة كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام منحى تصاعديا حيث انتقلت من 11% في بداية العقد إلى 11.7% في سنة 2005. وقد اتخذ هذا التوجه منحى معاكس في وقت لاحق، ارتباطا من جهة، بالجهود المبذولة كعدم تعويض المناصب الشاغرة نتيجة التقاعد، والمغادرة الطوعية للتقاعد، وإلغاء التوظيف في السلالم الدنيا...ومن جهة أخرى، بتسريع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني. وهكذا بلغت هذه النسبة 10.3% من الناتج الداخلي الخام عند نهاية سنة 2010.

أما بالنسبة لتكاليف فوائد الدين، فقد عرفت انخفاضا ملحوظا على مدى العقد الماضي، ارتباطا بانخفاض حجم المديونية العمومية المباشرة وانخفاض أسعار الفائدة، حيث بلغت 2.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 مقابل 4.4% سنة 2001 ولا تزال نفقات المقاصة تثقل كاهل ميزانية الدولة وتبقى حساسة تجاه الصدمات الخارجية، فقد ارتفعت هذه التكاليف بنسبة 107.5% سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009.

كما ارتفعت حصتها في ميزانية الدولة من 6.5% إلى 12.8% سنة 2010. وقد شكلت هذه النفقات ما يناهز 3.4% من الناتج الداخلي الخام أي بزيادة 1.7 نقطة بالمقارنة مع سنة 2009.ما عرفت نفقات الاستثمار معدل نمو سنوي بلغ 9% بين سنتي 2001 و2010 مما أدى إلى ارتفاع حصتها في الميزانية من 18.3% سنة 2001 إلى 21.6% سنة 2010.

ومنذ سنة 2006، تدعم مجهود الاستثمار بشكل ملحوظ حيث ارتفعت حصة الاستثمار في الناتج الداخلي الخام إلى 5.8% في سنة 2010 مقابل 4.3% في بداية العقد الحالي.

وقد أفرزت هذه التطورات ، خلال العقد الأخير، تراجعا في عجز الميزانية الذي انتقل من 3.4% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2001 و2005 إلى 1.5% من الناتج الداخلي في المتوسط خلال الفترة 2006-2010، كما تم تحقيق فوائض مالية خلال سنتي 2007-2008 (0.6% و0.4% من الناتج الداخلي الخام على التوالي).

أما في سنة 2010 فقد عرفت المالية العمومية عجزا بلغ 4.7% من الناتج الداخلي الخام مقابل 2.2 من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2009. وباعتبار متأخرات أداء بقيمة 6.9 مليار درهم مقارنة مع

نهاية سنة 2009، فقد بلغت حاجيات الخزينة من التمويل 28,9 مليار درهم مقابل 18,5 مليار درهم خلال السنة التي سبقتها.

وفيما يخص تنفيذ قانون المالية لسنة 2011، فقد فاقت العائدات الجبائية توقعات قانون المالية بحوالي 4,7 مليار درهم، حيث ارتفعت مداخيل الضريبة على الشركات ومداخيل الضريبة على الدخل بنسبة 14,6% و 2,2% على التوالي مقارنة مع سنة 2010. كما ارتفعت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10,2% مقارنة مع سنة 2010. بينما انخفضت الرسوم الجمركية بنسبة 16% مقارنة مع 2010 حيث بلغت 10.3 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض بالخصوص إلى تأثير التفكيك الجمركي واتفاقيات التبادل الحر.

وبالموازة مع ذلك، بلغت النفقات العادية، دون احتساب صندوق دعم الأسعار، عند نهاية السنة المالية 2011، حوالي 193.1 مليار درهم، أي بزيادة 29.8 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع نفقات المقاصة. فمن حيث مكونات النفقات العادية، بلغت نفقات السلع والخدمات حوالي 126.5 مليار درهم سنة 2011، أي بانخفاض بلغ 2.5 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2011. وبلغت تكاليف النفقات الأخرى للسلع والخدمات 37.9 مليار درهم، وهو ما ساهم في توفير 5.1 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2011، وذلك نتيجة لانخفاض نفقات السلع والخدمات بنسبة 11.7%.[1]

عمدت الحكومة منذ سنة 2008 على نهج سياسة أكثر توسعية بهدف تعويض التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الأوروبية التي تلجها صادرات المغرب وإنعاش الاستثمار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.
وهكذا انتقل رصيد الميزانية من فائض بلغ على التوالي 0.5% و0.4% من الناتج الداخلي الخام سنتي 2007 و2008 إلى عجز قدره 6% سنة 2011 و 7.3% سنة 2012. وأسفر هذا التفاقم في العجز عن انتقال معدل الدين من 47.1% سنة 2009 إلى 59.6% سنة 2012.[2]

[1] ملخص التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2012.
[2] التقرير الاقتصادي والمالي سنة 2014، ص84.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج أن أزمة الديون السيادية الأوروبية أحدثت صدمة كبيرة على اقتصاديات دول المغرب العربي، وخاصة السياحة منها ، حيث تراجع الميزان الجاري بمستويات كبيرة نتيجة تراجع مداخيل السياحة وتقلبات أسعار النفط، وهو ما يتجلى في حالة تونس والمغرب بالإضافة إلى حالة الجزائر.

كما عرفت الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا منذ بداية الأزمة وكان ذلك نتيجة تراجع في الواردات النفطية وفي المقابل ارتفاع النفقات.

خاتمـــة

استطاعت الدول الأوروبية أن تبني تكتل اقتصادي ونقدي متميز مكنها من احتلال المركز الثالث كقوة اقتصادية عالمية، بحيث أصبحت تمثل نموذج فريد وناجح للتكامل الاقتصادي، وذلك إلى غاية ظهور أزمة الديون العمومية الأوروبية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن أزمة الديون العمومية في دول الاتحاد الأوروبي تكشف بشكل واضح أن هذه الأزمة رغم اختلافها تعد المرادف الأوروبي لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، التي نتجت عن عمليات الإقراض الواسعة لأصحاب الملاءات المالية الضعيفة ومن دون ضمانات، والتي نجم عنها امتداد الأزمة المالية لجميع دول العالم خلال عامي 2008 و 2009.

في هذه الأزمة المالية الإقليمية أدى تحمس الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذلك تعمد تجميل بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، خاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة وضعها المالي، وحقيقة نسبة عجز الموازنة ونسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه البلدان ، خاصة في اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا.

أدى تفاقم مشكلة الديون إلى تزايد المخاوف حول مدى قدرة الاتحاد النقدي الأوروبي على تجاوز الأزمة، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد العالمي ككل، وما لم تتمكن الدول الأوروبية من التوصل إلى توافق حول صياغة الحلول، فسيستمر سيناريو الأزمة ويستمر معها المخاوف بشأن تعافي الاقتصاد العالمي.

وقد تأثرت اقتصاديات الدول النامية بالأزمة، وتأتي دول المغرب العربي في مقدمة الدول المتضررة من أزمة الديون العمومية، وذلك لارتباطها بالاقتصاد الأوروبي، بحيث تضررت عائدات قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري كذلك وهذا بالنسبة لتونس والمغرب، أما الجزائر فقد تأثرت بتأثر قطاع المحروقات، وهذا نظرا لأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل رئيسي وبنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، وهو ما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري وتحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة.

اختبار الفرضيات:

دفعتنا هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص تلك النتائج فيما يلي:

-أزمة منطقة اليورو أزمة اقتصادية بالدرجة الأولى وارتفاع هائل ومبالغ فيه في الديون لدى بعض دول منطقة اليورو أي الدول التي تتعامل باليورو وهي ايرلندا واليونان والبرتغال وايطاليا واسبانيا. وهو ما يثبت الفرضية الأولى.

-تأثرت دول المغرب العربي بالأزمة وذلك بتأثر قطاع السياحة وقطاع المحروقات والاستثمار الأجنبي، وهو ما يثبت الفرضية الثانية.

التوصيات:

من خلال ما سبق نخلص إلى مجموعة التوصيات التالية:

-ضرورة تعزيز الوحدة النقدية الأوروبية باتحاد مالي.

-تكثيف وتعزيز التبادل التجاري والشراكة الاقتصادية فيما بين دول المغرب العربي.

-محاولة تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات.

-تطوير الأسواق المالية المحلية لمسايرة لدول المغرب العربي التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.

-يجب على الجزائر احتواء النفقات الجارية مع الحفاظ على الإنفاق الرأسمالي لتعزيز النمو.

-إصلاح السياسات التجارية لدول المغرب العربي من خلال العمل على تنويع الشركاء الاقتصاديين كدول مجموعة البركس مثل روسيا والبرازيل والصين والهند وكذلك البحث عن تقوية العلاقات مع إفريقيا باعتبارها اقتصاديات ناشئة يجب الاستفادة منها.

- عدم الاعتماد على الاتحاد الأوربي بشكل كبير في قطاعات السياحة وبالتالي تشجيع السياحة العربية البينية وتسهيل انتقال الأفراد داخل منطقة المغرب العربي دون تعقيدات التأشيرات وارتفاع أسعار النقل والحجوزات الفندقية.

- عدم الرهان على الاستثمارات الأجنبية والتفكير في تأهيل الشركات المحلية مع تقديم الحوافز للقطاع الخاص كي يحاول تعويض عائدات الاستثمارات الأجنبية على المدى البعيد.

آفاق الدراسة:

-تعزيز الحوكمة الاقتصادية ودورها في الحد من وقوع الأزمات المالية.

-أثر الدين العام على النمو الاقتصادي.

-ترشيد الإنفاق العام .

-السياسة المالية وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. عقلة محمد المبيضين، النظام المحاسبي الحكومي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
2. محمود عبد الفضيل، محمد رضا العدل، مبادئ المالية العامة مع إشارة لتطور النظام المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة،1988.
3. السيد عبد المولى، المالية العامة، دراسة للاقتصاد العام مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
4. باهر محمد عتلم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، مطبعة المعرفة، الإسكندرية، ط2، 1982.
5. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
6. سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997.
7. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003.
8. محمد مجدي شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
9. محمد السيد سرايا، سمير كامل محمد، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبية القومية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000.
10. السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1996.
11. محمد الهور، أساسيات في المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998.
12. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، دمشق، 1987.
13. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، 1990.
14. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003.
15. عبد ا حلمي محمد، قواعد تحديد الأرباح التجارية والصناعية من الناحيتين العملية والفنية، الإسكندرية، 1956.
16. علي ناصر زين االعابدين، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.

17. الحمود ابراهيم، خالد سعد زغلول حلمي، الوسيط في المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 2002.

18. المحجوب رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1971.

19. حلمي عبد القادر حلمي، الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة.

20. زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2007.

21. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

22. حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

23. سوزان عدلي ناشد، الوجير في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ط 2000..

24. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

25. عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006.

26. عاطف وليم اندراوس، السياسة المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

27. عبد الله خبابة، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

28. فوزت فرحات، المالية العامة: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

29. مغاوري شلبي علي، اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2000.

التقارير:

30. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012.

31. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014.

32. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، جانفي 2015.

33. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2013.

34. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية و الدول الأعضاء، جانفي 2015، متاح على الرابط: www.oapecorg.org

35. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.

36. البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2011.
37. البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2013.
38. البنك المركزي التونسي، نشرية الظرف الاقتصادي، جانفي 2015.
39. بنك المغرب، التقرير السنوي2011

الملتقيات:

40. عبد القادر بريبش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الازمات المالية –ازمة الرهن العقاري . ، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 5-6 ماي 2009.
41. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 - الجذور و التداعيات-، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20-21 اكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس.
42. علي لطفي، الازمة المالية العالمية – الأسباب- التداعيات- المواجهة-، المؤتمر السنوي الرابع عشر حول الازمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 12-13 ديسمبر 2009.
43. بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، ايتم 7-8 افريل 2008.

المجلات:

44. دراندال دود، بول ميلز، تفشي المرض ، مجلة التمويل و التنمية، المجلد45، العدد2، يونيه2008.
45. نيكولا فيرون، تحولات جذرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، مارس 2014.
46. رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد 51، مارس 2014.

47. مصطفى كامل، العملة الاوربية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، بغداد، السنة السابعة– العدد 23، 2009.

48. دراسة لاتحاد المصارف العربية يشرح فيها نشوء ازمة الديون الاوروبية ، مجلة المستقبل الالكترونية، العدد4379، 4 جوان 2012، متاح على:

http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreviw.aspx?storyid=527451، (تاريخ الاطلاع 10.09.2013)

49. نور الدين بوالكور، ازمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 13، 2013.

50. انفجار الفقاعة العقارية في ايرلندا، مجلة البيان الاقتصادية، متاح على:

http://www.albayanmagazine.com/Arabnews/news3.php?id=1115، (تاريخ الاطلاع: 10.02.2013).

51. عبد الكريم اليوسف، صدمة اسعار النفط ... 2015 "عام صراع الحصص"، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد7763، 2015/01/12، متاح على الرابط: http://www.aleq.com

المواقع الالكترونية:

52. عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، متاح على: www.kantakji.com/fiqh/files/manage/104.doc

53. مغاوري شلبي، اليورو.. من الفكرة الى جيوب الأوروبيين، متاح على:

http://www;onislam.net/arzbic/nama/news/93177-2001-12-1400-00-00.html(تاريخ الاطلاع: 29.11.2012)

54. منى كمال، تجربة الاتحاد النقدي والأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، نتاح على: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/27764/ (تاريخ الاطلاع: 10,08.2013).

55. يوتا فاسرراب، هبة الله إسماعيل، هل هناك علاقة بين ازمة الديون الاوربية و البنوك؟، متاح على: http://www.dw.de/ (تاريخ الاطلاع: 2013.09.18)

56. عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12اوت 2012، متاح على: http://studies.aljazeera.net (تاريخ الاطلاع: 2013.09.10).

57. خطة تقشف ايطالية لتفادي أزمة مالية، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net، (تاريخ الاطلاع: 2013.03.12)

58. انهيار الاقتصاد الايطالي يهدد أوروبا، متاح على: http://www.masralarabia.com

59. محمد ابراهيم السقا، ماهو التقشف، متاح على:

http://economyofkuwait.blogspot.com/2013/08/blog-post_7.html (تاريخ الاطلاع: 2013.06.20).

60. محمد جلال، برنامج شراء السندات الأوروبي: هل هو برنامج إنقاذ حقيقي أم مجرد شراء للوقت؟، متاح على الرابط: http://www.icn.com (تاريخ الاطلاع: 2013.04.03).

61. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، متاحة على:

http://www.algex.dz/content.php?artID=1600&op=544 (تاريخ الاطلاع: 2014.12.03).

62. European Commission, Excessive Debt Procedure Notification.

63. Causes of the eurozone crisis [en line], disponible sur: http://en.wikipedia.org/wiki/causes_of_the_european_sovereign_debt_crisis.

64. Eurostat.

65. www.mf.gov.dz

66. http://sdw.ecb.europa.eu

مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

67. آسيا بن يخلف، الأزمات المالية وكيفية التصدي لها وإدارتها مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة (2008 2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009.

68. بوشيخي بوحوص، أزمة البنوك والأسواق المالية العالمية سبتمبر 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، 2008/2007.

69. محمد علة، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد. واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري .، رسالة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2003/2002.

70. نسيمة اوكيل، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها. دراسة حالة أزمة جنوب آسيا ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 2008/2007.

71. محمد العيد تجاني، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2009. 2010.

المراجع باللغات الأجنبية:

الكتب باللغة الفرنسية:

72. Frederic Mishkin, Monnaie, banque et marchés financiers, Publie par Pearson Education France, Paris, ISBN :2-7440-7032-7 , 2004.

73. Paul Hilbers, Russel Krueger, Marina Moretti, De nouveaux outils évaluer la santé du système financer, Finances & Développement/Septembre 2000.

74. Joëlle Dalègre, Regard sur la crise grecque,Publie par L'Harmattan, paris, ISBN :978-2-343-00005-35, 2013.

التقارير:

75. Direction Générale des Douanes, Evolution de la balance commerciale de l'algerie -Années 2000 à 2013-, disponible sur : http://www.douane.gov.dz .

76. Direction Générale des Douanes, statistique du commerce exterieur de l'Algerie (periode : Année 2014), disponible sur : http://www.douane.gov.dz.

المقالات باللغة الانجليزية:

77. Frederic S Mishkin, Financial policies and the prevention of financial crisis in emerging market countries, NBER working paper series, Cambridge, january 2001, Disponible sur: http://www.nber.org/papers/w8087.pdf, (téléchargé le 13/01/2013).

78. Lloyd B.Thomas, The financial crisis and federal reserve policy, First published in 2011 by: Palgrave Macmilan, USA, ISBN: 978-0-230-10846-2, p5.

79. Stanley Fisher, Financial crises and reform of the international financial system, NBER working paper series, Cambridge, October 2002.

80. Maria Pascal(Andriescu), Eurozone sovereign debt crisis: causes and solutions,"Ovidius" University Annals, Economic Science Series, VolumeXII, Issue1/2012.

81. Amir N. R. Armanious, The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Challenges, Cairo University , Cairo,2011.

82. Sara F. Taylor, Financial Crisis in the European Union: The Cases of Greece and Ireland, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Political Science, September 7, 2011, Blacksburg, Virginia.

83. Lia Menéndez, The Spread of the European Sovereign Debt Crisis, disponible sur: https://www.scribd.com/doc/215191348/Spread-of-the-European-Sovereign-Debt-Crisis.

84. Klaus Regling, Europe's response to the european sovereign debt crisis, Disponible sur: http://www.efsf.europa.eu/attachments/20120608_speech%20regling_anders_chydenius_seminar_kokkola_en.pdf.

85. Cypriot financial crisis: its causes and impact on financial markets, disponible sur: www.ciim.ac.cy/news-events/entry/ Cypriot-financial-crisis- its-causes-and-impact-on-financial-markets.html.

86. European Financial Stability Facility, 21 january 2013 , EFSF, disponible sur: http://www.efsf.europa.eu/attachments/faq_en.pdf.

87. European Financial Stability Facility, 28 July 2014 , EFSF, disponible sur: http://www.efsf.europa.eu/attachments/EFSF%20FAQ%202014-07-28.pdf.

88. OPEC, Annual stistical bellitin 2014.

89. IMF County Report, Algeria selected issues, No.14/342, December 2014.